الدكتور مصطفى عبد الغنى

الذاكرة المثقوبة

وقائع نهب وثائق الوطن



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الذاكرة المثقوبة

(وقائع نهب وثائق الوطن)

د. مصطفى عبد الغني



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٠

قصة هذا الكتاب

لكل كتاب قصة ، وقصة هذا الكتاب تبدأ من حوالى عامين والى نهاية القرن العشرين .

تبدأ بالنسبة الى الوطن قبل ان تبدأ بالنسبة الى الكاتب .

تبدأ ــ فصولها ــ فى المرة الأولى ــ على شكل مأساة درامية ــ وفى المرة الثانية على شكل ملهاة هزلية .

ملهاة ضياع الوثائق ونهبها واعادة استنطاقها .

والواقع ان قصة الوثائق تبدأ قبل ذلك بكثير ...

قصة لها بداياتها :..

ولم تكتب لها النهاية بعد .

فلنتوقف عند البداية قبل ان نستشرف ما بعدها .

●●

فقبل عام أو يزيد ، فزعت للمصير الذى تلاقيه وثائق طه حسين بشكل خاص ، ووثائق الوطن بشكل أخص .

تحولت وثائق طه حسين الى رمز لوثائق الوطن .

ومن هنا ، أسرعت الى الكتابة فى الأهرام عن وثائق طه حسين ، ومع الوقت ، ودخول عديد من كتاب مصر ومثقفيها وأكاديميها فى هذه القصة أو المأســاة أو المهزلة أو قل ما شئت فى عصر العولمة السعيد ·

ما أكثر الوثائق الضائعة وما أتعس المصائر التى تنتهى اليها لقد أشرنا الى آلاف الوثائق التى غابت أو غيبت ·

وعلى صـــورة الأسئلة الاستفهامية التى تعرف فى الدرس الأعلامى نقول :

ـ كيف اختفت وثائق المجلس البلدى - المحلى بالاسكندرية بين عامى ١٨٩٠ ـ ١٩٤٠ ؟

ـ لماذا ترك المسئول عن اعدام وثائق مجلس قيادة الثورة قبل تسليم المبنى لوزارة الثقافة ؟

ـ أين راحت الوثائق التى كانت تملأ بيت محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق ـ وزوج ابنة طه حسين ـ بدمياط ؟ وهذا الشطر الأخير من السؤال هو ما يهمنا ؟

ـ من حول آلاف ـ بل الملايين ـ من وثائق الجنيزة المصرية ـ الى خارج البلاد ؟

ـ كيف عصف طفح المجارى بتلك النسبة الكبيرة من أوراق وكتب مكتبة جامعة عين شمس ؟!

ـ متى تعود وثائق عصر المماليك ، المحاكم الشرعية ، فى مصر من جامعة بن جوريون ؟

وتوالت أسئلة أخرى لا نعرف مصير اجابتها : كيف ؟ ومتى ؟

.. وعبر أســئلة أخرى كثيرة لعام كامل ـ ١٩٩٨ ـ اكتشفت خطورة القضية وفداحة السكوت عنها أو المرور عليها مر الكرام . خاصة وقد جاءتنى رسائل كثيرة تسهب فى وصف الساكت عن الحق ، وهو ما وفقنى الى تنظيم ندوة فى شتاء ١٩٩٩ أرفقناها هنـــا .

ولم أكن أنا ـ بالطبع ـ هذا الشيطان الأخرس .

كان الشيطان الأخرس بل الشياطين الخرس أكثر من أن يحصـــوا .

خاصة فى حالة الصمت التى عاينتها من كثير من المعاصرين .

وزادت جريمة الصـــمت بما تحمله من دلالات فى أن بعض من شارك فيها بالدفاع تورط فيها ، أيضا ، أما بضياع الوثائق وأما بتغييبها خارج الوطن بحجة افتقاد الأمان ، فضلا عن حالات لا يمكن احصائها ـ فى حالة العثور عليها ـ اعادة تفسيرها بشكل شخصى خاضع اما لتصفية الحسابات أو لخطر الايديولوجية فضلا عن عدد من أصحاب الفـكر الســلفى أو المذهب المتخلف حاولوا استنطاقها على هواهم .

وهو استنطاق لا يختلف عن استنطاق الأجهزة المخابراتيــة والدوائر الصهيونية لوثائقنا الحية/ المادة الخام .

وجاء وقت كنت أبحث فيه عن الشيطان الأخرس بمصباح ديجينوس .

وسأضرب مثلين اثنين لغياب الوثائق قبل أن نعود الى بعض المشاهدات المدهشة التى هددت بضياع الوثائق (نهبها وتهريبها) أو اعادة تفسيرها (ثقب الذاكرة الوطنية) .

●●

أشـــار الأستاذ محمد حســـنين هيكل فى أحد كتبه الأخيرة (اكتوبر السلاح والسياسة) الى أن مجموعة أوراقه الخاصة التى يحتفظ بهـا خارج مصر ، والتى تحتـوى على كثير من التفاصيل والنصـــوص التى تحـــكى مراحل معركة مهمة فى تاريخ مصر المعاصر ثم انها تتجدد حتى الآن بما يضاف اليها على مر الأيام مؤكدا (أنا أول من يدرك ان ما عندى من أوراق بما فيه ما هى مكتوبة بخط يدى ليس ملكا شخصيا لى وانما هو حق عام يتخطى الأفراد والأعمار) وقد ردد الأستاذ هذا الكلام أكثر من مرة داخل كتبة وخارجها من انه يحتفظ فى مكان ما ، خارج مصر/لا نعرف أين ؟ ، ان ما يحتفظ منها لا يقل عن مليون وثيقة ، والحكايات التى يرددها كثيرا عن هذه الوثائق تثير من الهم أكثر مما تثير من الذعر .

ورغم أنه يكتب (داخل كتابنا عن ذعره لضياع الوثائق ونقلها ، منها مجموعة الوثائق التى تقبع فى مكان كان آخر مكان يمكن تقبع فيه وهى جامعة بين سبع باسرائيل) .. فانه لا يتوقف عن الاعتراف بكل هذه الوثائق التى توضح خارج الوطن بارادة كامــلة .

بيد ان اعتراف الأستاذ بل وتمنيه ان تعود هذه الوثائق الى مصر (مع كفالة وضع مؤسسى يوفر ما هو ضرورى لحمايتها ..) لا يقلل من مأساة ضياع ذاكرة الوطن .

وهو يظل اعترافا معلقا لا نجد له اجابة ــ وهو أيضا لا يجد اجابة عنها ــ وان ظلت قضية حماية الوثائق ففى الداخل سؤالا معلقا حتى الآن .

هذا هو المثل الأول أما الآخر ، فهو يتمثل فى فترة تالية فى اعتراف بطرس بطرس غالى فى مقدمة كتابه (الطريق الى القدس) الى انه قد أودع النسخة الأصلية من مذكراته اليومية وهى عن فترة

عمله العام فى أكثر من موقع والتى يزيد على آلاف الصفحات المكتوبة بخط اليد باللغة العربية والتى استمد منها كتابه الى مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد بانجلترا حيث لا يمكن لأى شخص أن يفحصها أو يطلع عليها للبحث قبل مرور عشر سنوات ٠

وهو ما ردده الدكتور أيضا فى أكثر من ندوة دعى اليها عقب نشر كتابه ٠

والجديد فى كلام الدبلوماسى السابق انه حدد هذه المرة المكان الذى أودع فيه هذه الوثائق غير ان الجديد الذى جاء به الرجل الذى لعب أدوارا دبلوماسية داخلية وعالمية اعترافه بأنه لن يعيدها ولن يغير موقفه شىء ٠

وغير الأستاذ والدكتور نسمع عن وثائق مصرية وعربية كثيرة غائبة من رموز عربية وضعت فى أماكن حساسة ولعبت أدوارا قيادية هامة ٠

والاخطر من هذا ان كثيرا من هذه الوثائق الغائبة أو المنهوبة لأفراد رحلوا عن دنيانا وقبل أن نكمل بعض فصول هذه القصة ، يجب أن نسأل :

ولكن : ما هى الوثيقة ؟

لنتمهل عند تعريف الوثيقة قبل أن نعود الى هذا الفيض الذى جاءنى حتى سد على كل الطرق لغلق الملف ٠

الوثيقة ـ كما هو معروف ـ هى الوثيقة المكتوبة التى تكون مصدق عليها من جهة رسمية أو صادرة من فرد ٠

وهى ـ بتعبير أقرب ـ تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصة والوثائق التى يمكن أن تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات ٠٠ الى غير ذلك مما يعنى ، فى المعنى العام ، ر كل مادة مكتوبة أو مصورة ٠٠ تكون ذات قيمة واهمية تضىء الطريق أمام الباحث) ٠

وتتسع معنى الوثيقة لتشمل الخرائط والرسوم الهندسية والصور الفوتوغرافية والمواد الوثائقية المسجلة على وسائط تقنية (انظر : معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث ، تحت الطبع) ٠ وهو ما يصل بنا الى تعبير أحدث حين نلاحظ أن الثورة الرقمية Digital revolution التى قد تحدث تغييرا على الثورة الورقية فتحولت الى ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية التى تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن أن تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات اليكترونية لمعالجتها مما يمكن أن تصل بها الى تعبير تال هو الوثيقة المعلوماتية الحديثة ، وهى ذات كيان خاص بها ٠

بيد ان العود الى الوثيقة فى صورتها الأولى هى التى تهمنا هنا فى الغالب ٠

وهى التى نهبت وسرقت وأتلفت وحرفت وأعيد تأويلها مما هدد شخصيتنا وهويتنا العربية بل ـ بغير مغالاة ـ ذاكرتنا الوطنية ٠

ومن هنا ، فليس من قبيل التشبيه المجازى ان نطلق على ما يحدث عندنا هنا ان الوثيقة المنتهكة بهذا الشكل تصبح ذاكرة مثقوبة ٠

لم تعد هى الوثيقة ٠

وانما الذاكرة المثقوبة ٠ وهو ما يعود بنا دائما الى المهزلة الدرامية المحزنة . وهو ما يعود بنا ، من جديد ، الى قصة هذه الوثائق ٠

وهو ما يثير ـ مع ذلك كله قضـــية التكيف القانونى الذى يضمن حماية الوثيقة ٠

●●

قلت اننى منذ عام أو يزيد فزعت لمصير وثائقنا ، (الذاكرة المثقوبة) ٠٠

وبمجرد أن نشرت أول مرة حتى وجدتنى أمام ردود الأفعال الكثيرة ، لا أستطيع التوقف ومن هنا ، وجدت نفسى أمام هذا النوع من الكتابة الذى يطلق عليه فى أدبيات الاعلام بالتغطية الاستقصائية Investigative reporting (٭) وهو مصطلح مطول يستخدم فى هذه الصحافة الاستقصائية التى عرفنا أمثلة كثيرة لها كان من أهمها فضيحة (ووترجيت) وفضيحة (ايران جيت) ٠

فاذا كان هذا من قبيل التشبيه المجازى لوصلنا الى ما انتهت اليه وثائقنا ، اذ نستطيع أن نقول هنا اننا أمام ما يسمى بمفهوم

(★) سبق أن استخدمنا ذلك فى بعض كتبنا الأخيرة ؛ على سبيل المثال انظر كتاب (فساد الجامعة ـ وثائق وشهادات) وكتابى حقيقة الغرب ـ مازق الحملة الفرنسية) ٠ (وأقنعة الغرب) وغير ذلك ٠٠

(وثائق جيت) بنفس التعبير الحاد الفج الذى نعتذر عن تداعياته داخل العقل العربى ، وانتهيت من هذا كله الى ندوة نظمتها وأرفقتها هنا لمن يهمه الأمر ٠

لكن يبدو ان حالتنا هنا تستحق هذا المفهوم ٠

بل حياتنا كلها مليئة بمفاهيم كثيرة تشبه هذا المفهوم ، وهذا يعنى ان ما يحدث لوثائقنا هو جزء من حياتنا والمناخ الذى نحيا فيه ٠

غير ان لهذا قصة أخرى لم تكتب فصولها بعد ٠

فنحن نستحق المصير الذى انتهينا اليه الآن ٠

الوثائق المنهوبة ، اقصد ، الذاكرة المنقوبة ٠

ولا حول ولا قوة الا بالله ،،

د٠ مصطفى عبد الغنى

الهرم ١٩٩٩

القسم الأول

«ثأثور طه حسين .. وجوقة العميان!!» (١)

وثائق طه حسين ٠٠ وجوقة العميان !! (١)

ارم نظارتيك ٠٠ ما أنت أعمى ٠

انما نحن جوقة العميان ٠٠

حين وصلت الى هذا البيت من قصيدة لنزار قبانى عن طه حسين تذكرت القضايا التى أحاقت بطه حسين بعد رحيله ٠

تذكرت كيف عانى عميد الأدب العربى فى حياته الظلم من الجهلة والمدعين والمرجفين وضيقى الأفق والمنافقين والمرائين والذين لا يعملون ولا يتركوا غيرهم ان يعملوا ـ كما صـــدر العميد بهذه العبارة أحد كتبه ٠

ها هو العميد يعانى الآن اللصوص ، لصوص التراث الذى تركه عبر أوراقه الخاصـــة ورســـائله الرفيعة وأفكاره الحميمة (وثائقه) التى كان يمليها ولا يكملها أو يكملها ولا ينشرها ٠

تذكرت هذا كله ، وأنا أعيد النظر الى القـــاعة الكبرى فى رامتان ، فأحس أن طه حسين رحل وهو يترك وراءه الصامتين ، أو جوقة العميان بتعبير نزار قبانى فى قصيدة عنه بعد رحيله وقد ذكرتنا بها الاذاعية حكمت انشربينى فى هذه المناسبة ٠

« .. نحن جوقة العميان » .

حدثت نفسي وأنا أستعيد صور الاستيلاء على عديد من وثائق طه حسين ونشرها بدون اذن أسرته (الكتابية على الأقل) في أكثر من مكان من مصر الى بيروت الى الكويت الى طرابلس عودة الى الخليج وعديد من المدن العربية من أقصاها الى أقصاها .

وقبل أن أستفيض أكثر عن أحاديث طه حسين المسروقة لابد من الاشارة الى ما آثاره هذا كله .

[٢]

مركز رامتان الثقافي هذه الأيام يشهد موسما ضخما تحتفل فيه وزارة الثقافة بذكرى طه حسين بعد ان تحول المنزل الى متحف ومركز ثقافي ، وقد شارك في هذا الموسم بأدوار علمية عدد كبير من المثقفين منهم (مع حفظ الألقاب العلمية) : عبد القادر القط وعبد المنعم تليمة وعبد اللطيف عبد الحليم وهدى وصفى ومحمد أبو سنة ومحمد عودة وكامل زهير وفاروق أبو زيد وفاروق خورشيد وأحمد عثمان ومحمود مكي وأمينة رشيد وجابر عصفور وصلاح فضل وفاطمة موسى وحسن فتح الباب ومصطفى عبد الغني والثنائي الفنى الراقى سماح وبلال ، كما لعب محمد نوار المسئول عن الموسم ومدير المركز الثقافي دورا حيويا مع عدد كبير من معاونيه .

وقد تعددت القضايا التى عرض لها عدد كبير من الباحثين عن طه حسين : الاستشراق ، وثورة يوليو ، والصحافة المصرية ، وقراءات عن العميد ، والأدب المقارن والنقد الأدبى والتنوير .. الخ .

وحرصت على متابعة هذه الندوات الثرة ، رغم ان بعضها خرج عن الخط العام ، غير ان ما كان يثار فيها بالسلب أو الايجاب كان يؤكد خصوبة فكر طه حسين حتى بعد قرابة ربع قرن من رحيله ، ونستطيع أن نذكر العديد من القضايا التى أثيرت بما يؤكد على خصوبة فكر الرجل وبقائه حتى اليوم ، فكانت من اهم القضايا التى أثيرت :

تكوين المثقف العالمى ٠

ثورة يوليو وطه حسين ٠

القومية العربية وعميد الأدب العربى ٠

رفض اتهامات الأصوليين المتتابعة ، قضية الأدب المقارن ٠

اشكالية الاستشراق وآخرها وأخطرها قضية الوثائق التى أثارت فى ما أثارت ٠

لقد بت بت أعتقد أن هذه القضية ـ الاستيلاء على وثائق طه حسين ـ تكاد تمثل القضية الأولى هذا العام ٠

فلنتمهل عند قضية الوثائق ونرجىء غيرها الى ما بعد ٠

انها قضية اغتيال مساحات شاسعة مجهولة من (أحاديث) طه حسين التى لم نعرفها ٠

لقد أملى طه حسين الكثير ، وكنت قد سألت د٠ حسن الزيات ـ زوج ابنته ـ رحمه الله فى حضورها عن ما أملاه طه حسين ولم ينشر ، فقال الكثير ، وحين حددت سؤالا بعينة :

فأين مذكرات طه حسين ، راوغ الرجل منى ، مؤكدا ان كل ما أملاه طه حسين نشر ، غير ان ما لم ينشر ــ أكد ــ هو هذا الكم الهائل من الرسائل والقصاصات الخاصة الحميمية بلغات عديدة فى أوراقه الخاصة سواء التى أملاها أو التى جاءت اليه ، ومادامت أمينة بيننا ــ أعاد تاكيده وهى صامتة ــ فاننى لا أستطيع التصرف فى شىء ؟

والمفارقة اننا فى مناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين نفتقد الى عديد من هذه الوثائق التى اختفت ، والتى كان من شأنها أن تثرى جوانب مجهولة كثيرة فى حياة طه حسين وفكره ، سواء قبل سفره الى بعثته الأولى أو الثانية فى فرنسا ، أو ابان زواجه باحدى الكنائس النائية وما دار فيها بينه وبين أقارب ذويه الجدد ، مرورا بكثير من الأحداث التى وقعت لطه حسين فى حياته بعد ان عاد من البعثة ، وراح يشارك فى الحياة السياسية منذ العشرينات ، وظل يتقلب على نار التمرد العلمى والسياسى فى النصف الأول من القرن العشرين ، والى ما بعد قيـــام ثورة يوليو حتى رحيله أوائـــل الســـبعينات .

قرن على وجه التقريب ملىء بالأسرار ، والأوراق الخاصـــة ، والوثائق السرية ، والأحداث الحميمية ، والشخصيات التى لا تعرف الكثير عن العلاقة التى تقام بينه وبينهم ولا المراسلات التى كانت ــ دون شك ــ بينه وبينهم فقط ، اللهم الا ما نشر بعد رحيل الزيات وبعيـــدا عن الرقابة العائلية (المعروف انه كان صـــديقا للويس اراجون وأندريه جيد .. وغيرهما فى الغرب وآل عبد الرازق ولطفى السيد وغيرهما فى الشرق) .

بل ان البعض ذكر فى هذه النـــدوة التى أقيمت فى ذكراه ــ ٢٨ أكتوبر ــ أن يحيى حقى كتب للعميد سبعا وعشرين رسالة

لا نعرف عنها أى شيء ، فضلا عن رسائل الكثير من الكتاب العرب منه واليه ، ومراجعة علاقاته ، تؤكد أن الكثير من هذه الرسائل كانت قائمة بينه وبين هذا العدد الكبير من كتاب العربية فى أقطار عربية كثيرة ، بل ان الكثير من أفكاره وكتاباته وندواته التى أقامها فى الخارج لا نعرف شيئا عنها ٠

وعدا رسائل طه حسين ووثائقه التى وضعها د٠ الزيات بين يدى المجهول فان فيض الوثائق الأخرى له أو عنه لا نعرف كيف وصلت الى البعض أو كيف وصل البعض اليها ؟ كيف فقدت فى المطابع والموانى البعيدة ؟ أليس غريبا اننا فى يوم الاحتفال بذكراه نتحدث عن وثقائقه ونفتقدها ؟

[٣]

كان أكثر ما فجر قضية اختفاء وثائق طه حسين ٠

وقد اتخذ شكل الاختفاء النشر (بالأجر) ، وضياعه الاصول (بالنشر) فى اهمال خطير ، وتناثر تراث طه حسين فى أنحاء العالم بالنهب المنظم ، وقد وصلت الاثارة الى أقصاها فى الندوة التى كانت تتحدث فيها د٠ فاطمة موسى عن طه حسين فى ذكراه ، وتطرقت ــ عرضا ــ الى الوثائق حين تحدثت عن ضرورة أن يتحول بيت طــه حسين الى متحف يمثل مصـــــدرا للمعلومات والحركات والكتابات والمؤثرات ٠٠ الى آخر ما تركه طه حسين ٠

وراحت تضرب أمثلة عديدة ببيوت الأدباء والمفكرين الكبار فى الغرب ، لتعود الى الشرق ، وتتحدث عن (خطة مستقبلية) لما يمكن أن يكون عليه بيت العميد فى راماتان ٠

اين وثائق طه حسين ؟

وجدتنى أتساءل ، معتبا ، وأنا أتحدث بفزع عن مصير تلك الوثائق التى اختفت أو سرقت أو نهبت أو ضـــاعت أو نشرت باهمال بأى شكل يمكن أن يؤكد معه ضياع عدد هائل من آثار طه حسين سواء من بيت محمد حسن الزيات (زوج ابنته أمينة) رحمهما الله (دعك مما نهب من الكتب الضخمة الفخمة أثناء تسليم المكتبة وبعدها واستبدال ببعض الكتب الهامة مجلات عامة ٠٠ الخ) ، أو من متحف راماتان عبر دار الكتب المصرية أو فى السنوات التى أعقبت هذا فى المتحف حتى جاء منذ فترة وجيزة المدير المسئول الآن ٠

كانت أسرة طه حسين قد أهدت مقتنياته الخاصة ومنها كما جاء فى محضر الانتقال « الوثائق الخاصة التى كان يحتفظ بها طه حسين » ، ومنذ حـدث هذا حتى اليوم ، حتى كانت مقتنيات ثمينة قد اختفت من الدار ، ظهر بعضها فى أماكن أخرى ، وتغير شكل الظهور اما على شكل نشر وثائق العميد ، فى دوريات ، أو فى كتب دون أن يحرك أحد ساكنا ، أو يقدم أحدا بلاغا الى النائب العام ٠

وكما أن لدينا أسئلة بسيطة ومركبة ؛

كذلك ، لدينا أسئلة كثيرة ومحيرة ٠

[٤]

تداعت الأسئله ٠

تراكمت حبات المسبحة أكثر ٠٠٠

ان حوالى ٣٠ الف كتاب (ثلاثين الفا) أكدت سوزان قبل رحيلها انه تم حصرها فى مكتبة العميد ٠

ان أقل من هذا بكثير ـ لا تزيد على سبعة آلاف ـ ما نجده الآن بنفس المكتب ٠

ان أكثر من الفى رسالة ووثيقة كانت فى حوذة د٠ الزيات ـ كما أخبرنى هو فى منتصف السبعينيات ٠

ان أكثر من ٥٠٠ رسالة ليس لها قيمة كبيرة تقبع الآن فى متحف راماتان ، فهناك أعداد هائلة من الرسائل الهامة اختفت ، تماما ، ترى أين ذهبت ؟

وهل الورثة مازالوا محتفظين بما بقى ؟

هل باعوها ؟ هل سيبيعوها ؟

كيف اختفت من لجنة الاستلام ٠

لماذا لم تسلمها أسرة طه حسين الى المتحف وهى تسلم المتحف مقتنياته الخاصة من نياشين وميداليات وشهادات علمية وفخرية ٠٠ الخ ؟

هل خدعت اللجنة التى تسلمت الوثائق فلم تتسلم كل ما ترك طه حسين ؟

وكيف كان لها ان تعلم ان هناك وثائق أخيرة ؟

وعلى افتراض أن اللجنة تسلمت كل الوثائق :

فهل تسلمت بعضها بشكل (ودى) وسجل بعضها الآخر فى القوائم الرسمية ؟

أم انها ــ وهذا سؤال غامض ــ هل تســلمت كل الوثائق بشكل رسمى ، فسجلت كل شىء كما هو ؟

واذا كانت الاجابة عن هذا السؤال الأخير بالايجاب ، انها تسلمت كل الوثائق :

فأين هى ؟

هل يستطيع من يزعم أن الوثائق الموجودة الآن فى متحف راماتان هى (كل) الوثائق ؟

وهل أحد يستطيع أن يصدق هذا ؟

وهو ما يعود بنا الى الحيرة التى تؤدى للصمت ، والصمت ، فى الحديث الشريف يحول صاحبه الى شيطان أخرس ، وفى شعر نزار قبانى الى شيطان من جوقة العميان ٠

وعدت أستعيد عبارات نزار الدامعة :

آه يا سيد الذى جعل الليل

نهارا ٠٠ والأرض كالمهرجان

ارم نظارتيك كى اتملى

كيف تبكى شواطىء المرجان

ارم نظارتيك ٠٠ ما أنت أعمى

انما نحن جوقة العميان ٠٠

بعد ان أسهبت طويلا حول اختفاء مئات من وثائق طه حسين وكتبه ، وشاركنى الحاضرين فى ضرورة البحث عن الوثائق واعادتها الى راماتان مرة ثانية ، لفتت نظرى قصاصة من جريدة قديمة قرأت فيهـا انه بعد وفاة طـــه حسين سرقت راماتان ليلا ، وكان من المسروقات عديد من الوثائق والمقتنيات الحميمية فضلا عن قلادة النيل لعميد الأدب العربى ، وحين نشر الخبر فى الصحف ، وعرف اللص ان ما سرقه هى وثائق طه حسين ومقتنياته ، أعاد جميع المسروقات على الفور ٠

خرجت من راماتان ، وأنا أسأل : وهل سارق الوثائق من بيت العميد يعيدها مرة أخرى ؟

أو هل يعيد سارق الوثائق ما سرقه من سارق النار ؟
أسئلة كثيرة ولا اجابة واحدة ٠

وثائق طه حسين .. وتساؤلات أخرى !! (٢)

بمجرد ان نشرنا الأسبوع الماضى (وثائق طه حسين .. وجوقة العميان) حتى توالت علينا ردود أفعال كثيرة من فاكسات أو رسائل مكتوبة أو تليفونات .. الخ ، وكلهـا لا تخرج عن تساؤلات موجعة مغموسة فى بحيرة الحيرة والألم والغضب ، لقد أضيف الى كل ما طرحناه أسئلة كثيرة تعود بنا الى حيرة السؤال الأول :

كيف ضاعت وثائق طه حسين ؟

ورغم أن ما طرحه البعض ـ عبر القراءة الايجـابية ـ يثير تساؤلات أخرى ، أكثر ايلاما ، فاننا نرجىء هذه التسـاؤلات لما بعـد .

[٢]

كان أكثر ما أثارته القضية د. رءوف عباس المسئول الأول للتاريخ فى جامعة القاهرة ، كتب يقول :

ان مسالة غياب وثائق طه حسين تثير سؤال أو قضية الوعى بالتاريخ والنظر الى هذه الوثائق باعتبـارها من مكونات ذاكرة الأمة ، فالشخصيات العامة التى تلعب أدوارا هامة فى حياة البلاد من المتوقع ان تدرك أهمية ما بين أيديها من وثائق واوراق فتحدد مصيرها بعد انقضاء أجلها وذلك أثناء حياتها .

كن تودع امانة فى مكتبة ما ..

أو أن تودع فى دار الوثائق ويوصى صاحبها بأن يسمح بالاطلاع عليها بعد انقضاء فترة زمنية معينة من وفاته .

كذلك يفجر هذا مسألة الدور القومى لدار الوثائق التاريخية على اعتبار انها مستودع لكل ما يتصل من تاريخنا القومى بشتى جوانبه وضرورة ان تكون لها صلاحيات تجميع الوثائق والحفاظ عليها وفك الارتباط بينها وبين وزارة الثقافة ، ذلك الارتباط الذى يشل حركتها ويعوقها عن أداء مهمتها ويقلل من قدرتها وامكاناتها وجعلها من مسئوليات سلطة السيادة على نحو ما تفعل الدول المتقدمة وعلى نحو ما كانت عليه الحال فى مصر فى العهد الملكى .

وبصفة مبدئية يجب أن يراعى عند تكوين اللجان التى تتسلم أوراق الشخصيات توفر الخبرة لدى أفرادها فى الوزن السياسى أو الثقافى أو الفنى للشخصية المعنية وشبكة علاقاتها حتى يتم حصر ما خلفته الشخصية من تراث حصرا دقيقا حفاظا عليها .

واخيرا ، بقى سؤال هام هو : ألسنا فى أمس الحاجة الى تدريب خبراء أكفاء على المحافظة على سلامة ما لدينا من وثائق وصيانتها وترميمها وفقا للأصول العلمية الحديثة ؟ .

ونظرة على حال ما لدينا من وثائق ومخطوطات تكفى لأخبارك بما تتعرض له ذاكرة الزمن من خطورة التآكل والضياع .

د. رءوف عباس

وتنتهى رسالة استاذ التاريخ ، لتبدأ رسالة أخرى ، أكثر اقترابا من الوثائق الغائبة ، وأكثر ايلاما ، يقول المسئول عن مركز راماتان الثقافى :

الى ...

ـ من طموح مركز راماتان ان يكون هو المرجع لكل متقفى مصر .. ليس عن طه حسين فقط بل عن الثقافة المصرية وهذا ما ادرج من أهداف المركز ، وقد بدأنا ما وجدناه من قصاصات الصحف القديمة ، ولكن ما أثير فى مقالكم .. أكبر من أن يتصدى له مركز راماتان بمفرده .

الآن وثائق طه حسين المتناثرة باجماع الآراء لابد من البحث عنها واعادتها مرة أخرى لبيته ، بل يجب التحقق من كيفية تسريب أو تهريب هذه الوثائق للصحافة العربية واعتقد أن الذين ساهموا فى هذا لا يزالون احياء ويمكن مساءلتهم .

كما أن الغريب قيام بعض المجلات المصرية والدوريات بنشر عدد من الوثائق دون الاشارة الى مصادر الحصول عليها .. ومؤكد هناك فرق بين السطو .. والسبق والا فاين الأخلاقيات التى تحكم أى عمل سواء الصحفى أو غيره ؟

ـ تساءلت عن مكتبة عميد الأدب العربى ، فهل تعلم .. ان بعضها لايزال فى دار الكتب ولم يفرج عنه ؟! ولكن هل هناك قوائم فعلية تحدد عدد الكتب التى كانت فى مكتبته .. ؟ لا أعتقد ..

ـ المراجعة الشاملة الى الذى بين أيدينا وما نشر وليس له أصول أمر منطقى ، ولكن يظل السؤال قائما :

ـ أؤكد التأييد فى ضرورة جمع وثائق طه حسين ولكن ما هى الوسيلة ؟

هل يمكن اللجنة التى شكلها د. جابر عصفور هى الحل .. ؟ لا بالتأكيد .. ولكن الحل فى ضرورة جمع كل ما نشر عن الوثائق الضائعة سواء أكانت بحسن نية أو بفعل فاعل !!! ولابد من تجريم عملية النشر دون اثبات المصدر وليس هذا يعنى اننا ضد النشر بل نحى كل من يقدم للمكتبة الثقافية أوراقا مجهولة .

محمد نوار

ونكتفى بهاتين الرسالتين ـ عوضا عن رسائل أخرى كثيرة ـ لما تثيره من تساؤلات ، لا تجد اجابة واحدة بعد ، ومن هنا ، فان القراءة الايجابية لها ـ كنماذج ـ تحيلنا الى تساؤلات أخرى ، نحاول أن نعيد طرحها ، ايمانا منا بان الوصول الى الوثائق الضائعة يمر بباب يكون مفتاحه السؤال .

[٣]

والواقع ان وثائق طه حسين ـ كما يؤكد الجميع ـ تظل رمزا لقضية الوثائق بشكل عام ، وهو ما واجهناه كلما تعرضنا لوثائق مثقف مثل طه حسين ، فان الاقتناع هنا ، بان التوقف ـ مرحليا ـ عند وثائق ضائعة ، وغائبة عن الوعى المدرك مثل وثائق طه حسين ، تظل تعبيرا مباشرا عن ضياع وثائق قومية كثيرة وغيابها بشكل غير مبرر ولا مفهوم .

ومن هنا ، فان العودة الى وثائق طه حسين — مجازا — هى وقوف عند أحد النماذج التى لو استطعنا التوقف عندها ، نكون قد اكتفينا من الكل بالجزء ، أو ليدل الجزء عن الكل ونكون ، ونحن نحاول البحث عن وسيلة للحفاظ على وثائقنا ، قد وصـلنا الى ما نريد .

فالوثيقة هنا — فى فهم البنيويين — تظل هى الوحدة التى تمثل بقية الوحدات الأخرى ، وهى التى تحدد مؤشرات العلاقات الداخلية بين الوحدات ، وهى ، من ثم ، التى تمكننا الوصول الى (الدلالة) العـامة . .

والدلالة العامة هنا سـبب ضـياع الوثائق أو غيابها بطرق كثيرة .

ونستطيع أن ننظر ، نظرة عابرة ، الى وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، لندرك أن وثائق كثيرة غائبة .

ان وثائق مصطفى النحاس — على سبيل المثال — يقال انها لدى سياسى وفدى كبير ، ولأن هذا السياسى لا يؤكد هذا ولا ينفيه ، فانها تظل فى حكم المجهول . .

ولدينا (أوراق) أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى فى العصر الملـكى ، ويتردد — كمـا اخبرنى د. رءوف عباس — انها موجودة فى مكان ما ، غير اننا نفتقدها لأننا لم نعثر عليها بعد .

الأكثر من هذ ان مذكرات محمود فوزى من العصر الجمهورى يقال انها فى فيللا بالاسكندرية ، ولكن ، لا أحد — على وجه اليقين

يعرف اين هذه الفيللا ، ولا يعرف مكان الأوراق ، فانها أيضا تظل فى حكم المجهول .

وما يقال عن أوراق النحاس أو أحمد حسنين أو محمود فوزى يقال عن أوراق طه حسين وعباس العقاد وعبد القادر المازنى ، لا أحد يعرف مصيرها ، وان كان البعض يعرف ، أو يسمع ، أو يقرأ ، كيف تسرب بعضها من هنا وهناك .

وهو حديث يعود بنا مرة أخرى الى أوراق طه حسين الضائعة ، خاصة ان طه حسين ، فضلا عن الدور الفكرى والتعليمى والأدبى الكبير ، فانه لعب دورا سياسيا غير منكور طيلة حياته منذ كان فى حزب الأحرار الدستوريين الى الوفد حتى انتهى به الأمر الى أن أصبح وزيرا فى آخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو .

فاذا استثنينا د. عبد الحميد ابراهيم أو د. أحمد عتمان فالأول حصل على وثائقه بشكل معروف من الدكتور الزيات ، والآخر حصل عليها بشكل مشروع من الجامعة ، تظل وثائق عميد الأدب الضائعة غائبة ضائعة .

وهو ما يمنح طه حسين وأوراقه أهمية قصوى .

اذا حولنا البحث الآن عن أوراق طه حسين خاصة الهامة منها ، لما وجدنا لها من أثر قط ، اللهم الا عددا من الوثائق فى بيته (الذى أصبح متحفا) وهى ــ كما اسلفنا من قبل ــ لا تحمل أهمية كبيرة ، بينما الأوراق الهامة ، بأصولها ، لا نعرف كيف تسربت من الدار ، وكيف نشرت فى بعض الصحف ، وكيف تم التصرف بها بالبيع وكيف انتهى مصيرها الى المجهول ..

ونعيد النظر الى مقتنيات متحف طه حسين ، فلا نجد اية وثائق هامة خاصة بطه حسين ، ربما وجدنا أوراقا ورسائلا خاصة بامينة ـ ابنة طه حسين ـ وأوراقا ورسائلا أخرى خاصة بكلود ـ ابن طه حسين ـ ولكن يندر ان نجد رسائلا لسوزان الأم/الزوجة أو (الملك) كما أطلق عليها طه حسين هذا الوصف فى الجزء الثالث من كتابه (الأيام) .

ويعود بنا هذا الى تساؤلات أخرى بدهية :

اذا كان الورثة ـ ورثة طه حسين ـ كما عرفنا قد باعوا البيت ـ راماتان ـ الى وزارة الثقافة ، فهل تم بيع البنـاء بغير أوراق أو وثائق ؟

وهل كان يوجد قنوان لا نعرفه ـ ربما ـ يحول بين بيع البيت وحق الاحتفاظ بمجموعة الوثائق ؟

وكيف كانت تذكر نشرات البيت/المتحف عددا من الوثائق ، فاذا ما عدنا الآن الى ما فى المتحف لا نجدها .. ؟

ثم هذه الوثائق التى انتهت .. كيف سلمها طه حسـين لصديقه الذى أخذ ما أخذ منها ليتاجر فيها بالبيع والنشر والجمع دون ان يعرف أن لحق المنح واجب وأصول ؟

ومن هذا هو هذا الصديق الذى منحه طه حسين أوراقه فى حياته .. ؟ وهل كان من الممكن ان يفعل عميد الأدب العربى ذلك ؟

وكيف تسـنى لهذا الصـديق أن ينشر كل ما نشره ـ حتى لو كان قد حصل على الجزء الأكبر منها من الدكتور الزيات،زوج الابنة

أمينة ـ ونشرها دون ان يعيد الوثائق للمتحف ـ مكانها الطبيعى ، أو ـ حتى ـ لنفسه ؟ هل يحتفظ هو بها ـ بالفعل ؟

وإذا كنا نشك فى هذا ، فاين أصول هذه الوثائق التى نشر اغلبهـــا ؟

ثم هل من الممكن ـ كما يقول البعض ـ ان من قام بتهريب الوثائق وتسريبها مازالوا احياء بيننا .. هل من الممكن مساءلتهم ، ولو من باب حسن النية ؟ ومن أين نبدأ ؟ وكيف ؟

***

وتتسع دوائر الحيرة والألم والغضب أكثر فى بحيرة التساؤلات العميقة وتمتد الى ما لا نهاية .

وثائق طه حسين .. هكذا تكلم هيكل !! (٣)

مازالت قضية (وثائق طه حسين) .. تثير كثيرا من الحيرة والألم والغضب ، وتغرى بالتمهل عندها أكثر ، فكم الردود والفاكسات التى جاءتنا الأسابيع الماضية على أثر كشف العبث بأوراق طه حسين يعادل أضعاف ما عرفناه فى أى قضية أخرى .

القضية الكبرى الآن ضياع وثائق الوطن - تهديد تاريخنا وذاكراتنا وقيمنا .

القضية فى عصر (العولمة) تنحدر بنا الى مستقبل يشبه المتاهة ، أو متاهة تشبه الهوية المهتزة بعنف .

ومن يحاول ان يتعرف على المستقبل الآن عليه ان يتصور حاضرا بدون وثيقة وعقلا بدون ذاكرة وواقعا بدون قيم قط ، اللهم الا عبر منظومة الأفكار الجديدة التى تبثها « ميديا » الغير ، حيث لا تتوقف الآن عن الدوران فى سماءنا العربية وتحاول ترسيخ حاضر آخر لا يمت بصلة الينا .

وللتعبير عن هذا كله حاولنا قراءة ما جاء فى أوراق كثيرة جاءتنا ، وكان أكثرها لفتا للنظر ، واستنفارا للوعى (الممكن) رسالة الأستاذ محمد حسنين هيكل .

[١]

ورسالة (الأستاذ) احتوت فى خطابها الرئيسى ـ كما سنرى ـ على تفاصيل هذا الواقع الشقى الذى انتهينا فيه من الماضى الغائب فى أغلبه عبر غياب وثائقنا واقلامنا البسط وهويتنا القومية .

وقبل ان نستغرق فى رسالة الأستاذ ، يجب ان نتوقف عندها أولا ، قبل أن نستعيد ـ بعدها ـ هذا الوجع الممض الحزين الذى احتوانا حين قرأناها أول مرة .

ترى ماذا يقول (الأستاذ) محمد حسنين هيكل ؟

لنقرأ من حواره الطويل ورسالته الخطيرة ما يلى :

« الى ... :

مجتمعاتنا لم تتعود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسيا أو فرديا مع الوثائق وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة السلطة فى المجتمعات الشرقية عموما والعربية بصـــفة خاصة ، خصوصا منذ العصر المملوكى وبعده . السلطة فى ذلك الوقت كانت شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائما ، أو فى معظم الأحيان ، حريصا على اخفاء صلاته بالأطراف الخارجية وتصرفاته فى الداخل وابقائها سرا قاصرا عليه وعلى جماعة محدودة قريبة منه ، وبالتالى فآخر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابة الا فيما يتعلق بالفرمانات المعلنة . وربما أن بعضا من أهم وثائق مصر فى القرون الســـابقة على القرن التاسع عشر موجودة فى محفوظات المدن التجارية الايطالية مثل « فينيســـيا » و « جنوا » و « فلورنسا » وغيرها ـ لكنها ليست موجودة فى مصر .

وأظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التى جرى الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن سوء الحظ أن كثيرا من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج خصوصا فى بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن » فى هولندا ومثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا ، بل ان بعضا لا بأس به منها موجود فى جامعة « بن جوريون » فى « بئر سبع » وقد حصلت مجموعة الأستاذ « جبرائيل بايز » على آلاف من هذه الحجج حينما كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الأرض والتركيب الطبقى الذى ترتب عليها فى مصر .

ومع بداية حـــكم أسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق فى قصـــور الأسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعة السـلطة مرة أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها فى الخارج والداخل لم تترك للحفظ المدقق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية العهد ، وثانيها ما كان يتصل بالعلاقات مع القوة المحتلة وهى بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى مفاوضات صدقى ـ بيفين سنة ١٩٤٦ . غير ذلك لم يكن هناك شىء له قيمة حقيقية فى وثائق القصور الملكية الا تقارير نظارة الخارجية الملكية وتقارير عن الأمن وتقارير عن بعض الشخصيات . ولعل أهم الملفات التى كانت موجودة فى قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذى كان معروفا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة من السفارة المصرية فى لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك فى لندن وهو « عبد الفتاح عمرو » باشا ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات ، فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها متصل بأشياء آنية .

فى وزارة العـــدل وفى الداخلية وفى الخارجية وفى دار المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مرتبطة . وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هى ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة المدونة والمحفوظة والمكتوبة فى أوانها ومكانها .

وفيما يتعلق بالشخصيات التى ترتب أوراقا مهمة فان مذكرات « سعد زغلول » باشا هى الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر . « النحاس » باشا مثلا لم يترك ورقة . « اسماعيل صدقى » باشا ترك أوراق ذكريات . « محمد محمود » باشا لم يترك شيئا . « أحمد حسنين » باشا لم يترك شيئا « حافظ عفيفى » باشا نفس الشىء . والنتيجة أن ذاكرة ذلك العصر كله لم يتبق منها كثير .

وهذه هى الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسية فى مصر فى فترة حافلة ، وكان لديه الوعى التاريخى لكى يسجل ويحفظ .

وضياع هذه الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لأن أثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أى شىء له قيمة بأن هناك ضمانا من أى نوع يستطيع أن يحمى وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة .

ومن الغريب أن أكمل الوثائق عن تاريخ مصر القريب لا تتوافر الا فى الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو الفرنســـية ، وحتى الاسرائيلية . بل أفضل الصور الحية والنابضة لأحوال مصر فى الثلاثينات والأربعينات ، وهى الفترة التى كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالمية الثانية ، توجد فى أوراق اللورد « كيلرن » (سير « مايلز لامبسون ») عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات

شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة آمنا مطمئنا الى كلية « سانت آندروز » فى جامعة أوكسفورد . وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتوبة — هذا غير تقاريره الأسبوعية الى وزارة الخارجية .

وظنى أن قضية الوثائق بما فى ذلك مجموعات الأوراق الخاصة ان وجدت — قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل، هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى بالفعل كذلك » .

تنتهى كلمات هيكل ، لتبدأ بعدها — بعنف — دوامات الغضب الرجيم فى قلوبنا واعترف اننى أحسست برعب حقيقى ان تكون وثائقنا بهذا الشكل المهترىء .

اننا أمام حقيقة مرعبة .

وهى حقيقة تقول ان تاريخنا ليس بين أيدينا ، وهى عبارة تعنى بالضبط ان ذاكرتنا الحية لم تعد كذلك ، بل أصبحت ذاكرة مريضة مثقوبة ، ومن لا يملك القدرة على التذكر ، هو من يصاب بداء (الزهايمر) الذى يصبح عنده بغير ذاكرة قط ، وبغير القدرة على التذكر باية حال ، وبشكل أكثر دقة فى عداد الأموات .

كم هو قاسى هذا التعبير ، لكنها القسوة التى يولدها الواقع ويؤكدها .

تخيل اننا نعيش مع هذا المرض اللعين الذى لا نستطيع ان نميز فى وجوده بين الأشياء والذى لا نستطيع أن نرى خلاله فى

مرآة الماضى ـ وبالتبعية الحاضر ـ غير رموز تملك مفاتيح الدول الأخــــرى .

[٢]

التفت ، فى حيرة هذه (الحالة) الى رسالة استاذ آخر . وهو صاحب باع طويل فى مجال التحليل الاجتماعى للأدب (وهو عنوان كتاب له) .

ترى ماذا يقول السيد ياسين ؟

جاء فى رسالة السيد ياسين مركزا أكثر على الجانب الثقافى والأدبى ما يلى :

« الى ...

لايمكن صياغة صورة محدد للمستقبل المصرى من وجهة النظر التقافية والأدبية بغير الاعتمـــاد على الذاكرة التاريخية ممثلة فى وثائق المفكرين والأدباء والمثقفين المصريين الذين صنعوا العقل المصرى الحديث ابتداء برفاعة الطهطاوى وحتى عصر طه حسين وزملائه من مثقفى العصر الليبرالى وصولا الى زكى نجيب محمود وضياع وتبديد وثائق مكتبة طه حسين رائد التنوير المصرى الكبير يشير الى ان الوثائق المصرية للسياسيين والمفكرين والأدباء التى بددها اهمال الورثة وتقاعس الدولة عن وضع سياسة ملزمة تكفل تحويلها لملكية عامة لدار الوثائق وتحافظ عليها وتكفل اطلاع الباحثين عليها أكاديميـــا .

ومطلوب تدخل الدولة قبل فوات الأوان » .

ووجدتني مع هذا كله أفكر بصـــوت عال قبل ضياع بقية الوثائق ومحاولة استعادة أصول ما ضاع بالفعل ..

فكيف يمكن تدخل الدولة ؟

[٣]

وعرفت فى دوامة الأسئلة :

ما هى الوســيلة التى نبدأ معهـــا ـ قوميا ـ انقاذ ذاكرة الوطن ؟

هل نبدأ من المؤسسات ؟

هل نبدأ من المؤرخين والمثقفين ؟

هل نبدأ من (لجنة) يكون من شأنها ان تؤكد ان يظل الحال كما هو ؟

هل نبدأ ببيان يوقعه عدد كبير من المثقفين ، كما يفعل البعض الآن فى كثير من الأمور الجوهرية ؟

ان ذاكرة الوطن فى خطر

وصلت مع هذا كله الى قناعة تامة تعنى ان ذاكرة الوطن فى خطر ، وان الحاضر لم يعد لنا فى غيبة ماض غائم وذاكرة مثقوبة ، واعترانى شعور حاد ان البكاء على اللبن المسكوب لم يعد يجدى ، ولكن عدت الى دوامة الأسئلة ، عدت لأصيغ هذا كله فى سؤال آخر محدد هو :

هل يمكن استعادة اللبن المسكوب ؟

ربما كانت الاجابة ، قد يكون فى امكاننا انقاذ اللبن الذى لم يكسب بعد ، لكن يظل السؤال معلقا : كيف ؟ فمازالت لدينا أوراق كثيرة .

كيف يمكن انقاذ اللبن غير المسكوب ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. بين "الأستاذ" والدكتور ! (٤)

رسالة « الأستاذ » محمد حسنين هيكل أثارت حوارا ساخنا بين عدد كبير من المثقفين وخاصة المؤرخين المحترفين منهم ٠

ومصدر الاثارة لم يكن لاكتشـــاف غياب وثائق طه حسين وتبديدها فقط وانما ـ أيضا ـ لأنها أثارت قضايا كثيرة ، من بينها توزع وثائقنا المنهوبة عبر خطوط الطول والعرض فى العـــالم ، كوجود بعض هذه الوثائق في جامعة بن جوريون ببئر سبع ، ومن بينها طبيعة وجود وثائق فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ فى قصر عابدين .. وما الى ذلك مما يثير قضية الوعى بالوثيقة وتوزع الاهتمام بهـــا ٠

غير أن أكثر الملاحظات لفتا للنظر فى رسالة الأستاذ كانت تتلخص فى خروج القضية من وثائق طه حسين الى وثائق الوطن .

لقد أضيف الى قضية غياب وثائق الشخصيات العامة ، قضية غياب الوثائق القومية وتناثرها خارج الوطن ، وكان من نتيجة هذا كله ان وجدنا أنفسنا ، مع « الأستاذ » نخرج من الباب الضيق الى الباب الواسع .

نخرج من لغة (المونولوج) الى لغة (الديالوج) .

من الحوار الثنائى – فى تضمين جماعى – الى لغة (الجوقة) بين أطراف متعددة وهى ، هذه المرة ، ليست (جوقة العميان) كما كان قد أشار نزار قبانى فى قصيدة اشرنا اليها .

وهو ما يصل بنا الآن الى رصد هذا الحوار الساخن بين رسالة الأستاذ التى نشرت ورسالة « الدكتور » التى أرسلت الينا لتنشر اليوم بين الأستاذ هيكل بما له من مرجعية سياسية « كأستاذ » حصـــيف .

والدكتور يونان لبيب رزق بما له من مصداقية علمية كمؤرخ محترف .

وقد أخرجنا هذا كله من بحيرة الحيرة والألم والغضب التى عشنا فيها الأســـابيع الماضية هنا ، الى محيط هادر ، بعيد ، مضطرب ، فقد تحولت قضية الوثائق الى قضية لا تتعلق بالماضى – كما أشار الأستاذ فى نهاية رسالته وانما الى قضـــية « تتعلق بالمستقبل » .

لنقرأ رسالة المؤرخ قبل أن نصل الى ما تثيره :

[٢]

منذ البداية يبدو المؤرخ متحفظا ، ولا يلبث ان يحول الجدل لى حوار ساخن مع تســـارع التعبير والتفسير ، تقول رســـالة .. يونان لبيب رزق :

« الى ...

كعادة الأستاذ هيكل عندما يكتب تتمتع كتاباته بدرجة كبيرة من الجاذبية والاقناع ونظن ان مساهمته فى هذا الحوار الذى فجرته هذه السلسلة عن المقالات انما تمت على ضوء التجربة الوثائقية التى خاضها فى كتاباته الأخيرة والتى يعتز بها ايما اعتزاز .

غير أن اغلب ما تطرق اليه انما يمثل بعضا من هموم المؤرخين المحترفين الذى يتداولونه فى لقاءاتهم الأسبوعية (السمنارات) أو فى ندواته وان كانوا يتحفظون حول مسألة اعطاء الاسرائيليين أكثر مما يستحقونه باستثناء العمل الذى أشار اليه الأستاذ هيكل الذي وضع الأستاذ « جبرائيل باير » تحت عنوان (تاريخ الملكية الزراعية فى مصر) .

وهذا التحفظ ينسحب أيضا على التقليل من قيمة ما تركه النظام الحاكم قبل ثورة ١٩٥٢ من وثائق .

والحقيقة ان الملك فؤاد قد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال . ليس فقط بجمعه الوثائق الخاصة بمصر من عصر محمد على من أرشيفات لندن وباريس وسان بطرسبرج .

ولعل أهم ما يؤرق المؤرخين المحترفين ويتفقون فيه مع الأستاذ هيكل هذه المرة هو الخلط الشديد بين العام والخاص لدرجة ان كل من حكموا مصر بدون استثناء تقريبا توحدوا معها وأصبح الفصل بين الشـــخص والوطن فى تقديرهم فعــلا صـــعبا ان لم يكن مســـتحيلا .

بيد انه يبقى من هذا الجل ما يثار حول طه حسين أولا ثم حول قضية الوثائق عموما فى المقام الثانى

وفي تقديرنا ، ومع احترامنا الشديد لكم ، فان المشــكلة بالنسبة لطه حسين هي مشكلة أوراق خاصة والمذكرات قد ترقى الى درجة الوثائق ، أما الأوراق الخاصة ففيها قولان خصوصا ان طه حسين كان شخصية مركبة .

فقد كان - أولا - يملى كتاباته .

ثم انه - ثانيا - كان سياسيا وصحفيا ووزيرا .

ثم - تأتى ثالثا - فقد كانت له حياة اجتماعية بحكم زواجه من السيدة الفرنسية سوزان .

ونظن ان هذه كانت حياة مختلفة عن سائر المفكرين المصريين، ونظن انه من خلال ذلك ان أوراقه الخاصة لابد وان تتسم بقدر كبير من التنوع .

وهذا هو ما يثير القضية التى حما وطيس النقاش حولها : هل كل جوانب حياة طه حسين ملكية عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها يمكن ان تصل الى مرتبة الملكية الخاصة .

هذه قضية أرى أن ما طرحتموه من نقاش حولها ينبغى ان يتم لاستجلاء الحقيقة .

وهنا تتداعى قضايا أخرى .

أما بالنسبة للوثائق بشــكل عام ، فان هناك بالنســبة للشخصيات العامة التى ينبغى ان نضع ما لديها سواء من أوراق خاصة تمس الحياة العامة أو أوراق هامة نتيجة لتوليهم بعض المناصب .

هنا نقول انه ينبغى ان نزيل أزمة الثقة بين هؤلاء وبين دور الوثائق المصرية فغالبا ما يترائى لهؤلاء - كالأستاذ حسنين هيكل وبطرس غالى فى كتابه الأخير « طريق مصر الى القدس » - يعترفون بانهم أودعوا وثائقهم فى أماكن خارج مصر ، وهذا فى تقديرنا يخلق أزمة الثقة تلك ، ربما يكون مصدرها سوء حفظ الوثائق ، ربما يكون أيضا الخوف على هذه الوثائق من ان يتصرف فيها صغار المسئولين الذين تحولوا الى لصوص وثائق ليبيعوها بالثمن لأى طالب من خلال الوثائق .

ومن هنا يجب أن نعترف أن هناك أزمة ثقة وان علينا ان نعمل لازالة أسباب هذه الأزمة بما يدفع بالشخصيات العامة الكبيرة ان تقبل بوضع أوراقها سواء فى دار الوثائق القومية أو - حتى - فى الجامعة أو مؤسسات البحث مثل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .. الى غير ذلك .

وهنا قضية أخرى متعلقة بالوثائق متصلة بنقص الوعى .

ولنضرب مثالا لها ، ففى بريطانيا يكتب على بعض مجلدات وزارة الخارجية ان ينبغى على القـــارىء الاحتفاظ بهذه الوثائق والتعامل معها برفق لأنها معروضة لألف عام (هكذا) .

غير أن الأمر بالنسبة الينا يختلف كثيرا ، ان لدينا قسوة فى التعامل مع الوثائق سواء من المشتغلين بدور الحفظ أنفسهم أو المطالعين بالوثائق .

هنـــاك قضـــية أخرى متصـــلة بخطأ المفهوم بالنســـبة للمشتغلين بحفظ الوثائق برغم وجود قسم قديم للوثائق والمكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، فانه لازالت تسيطر علينا فكرة ، ان رجل الوثائق هو فى النهاية (ارشيفجى) بكل ما يتصل بصورة

هذا النوع من الموظفين من الجلوس فى أماكن متربة وارتداء النظارات السميكة .. الخ .

بينما قد لا يعلم الكثيرون ان الرجل الذى قام على جمع وثائق الحكومة البريطانية فى القرن الماضى أى (الارشيفجى) فى تصورنا قد حصل على « اللوردية » نتيجة لهذا العمل الكبير .

ومن ثم ، علينا ان ندعم القضية ، ونزيد من الوعى ونندد بخطأ المفاهيم ، غير ان ذلك يقتضى خطة قومية يضعها المؤرخون أولا .

ثم المعنيون بذاكرة هذه الأمة ثانيا .

ثم المشتغلون بالعمل الوثائقى ثالثا ..

فهل تلقى هذه الدعوة الاستجابة ؟! »

وتنتهى رسالة المؤرخ ، لتبدأ عبر الحوار الساخن جملة من الملاحظات لا يجب اغفالها فى هذا الحوار .

[٣]

ملاحظات اخيرة :

وكعادة الدكتور يونان ، فان حواره وان اتخذ شكل المدخل الرقيق والتعبير الدمث ، فان خطابه العام — وهذه هى الملاحظة الأولى — لم يخل من اعتراض يرتبط بالوضوح الكامل . وهو وضوح يرى انه ليس معنى ان تكون فى اسرائيل بعض وثائقنا — كما عرفنا فى بير سبع — ليس معناه ان تكون وثائقنا المنهوبة كلها فى جامعات

اسرائيل ومراكزها العلمية ، وان كان ذلك لا يمنع ــ بالطبع ــ ان اسرائيل ما كانت تتورع عن ذلك لو استطاعت .

هذه ملاحظة والملاحظة الأخرى نفى الرأى الشائع من ان العصر الملكى على اطلاقه كان السبب فى تبديد وثائقنا ، وان الملكية وحدها فيما يبدو كانت هى الطرف الوحيد فى تاريخ مصر وراء ضياع الوثائق ، بل على العكس ، فان المؤرخ يرى انه لا يجب ان تحمل الفترة السابقة على ثورة ١٩٥٢ وحدها المسئولية ، فهو يقول صراحة « ان الملك فؤاد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال ، بجمع الوثائق . . » الى آخر ما رأينا فى تعليق د. يونان .

على ان الملاحظة الهامة هنا ــ الثالثة ــ ان المؤرخ بعد ان يثير قضية استحقاق الوثيقة للملكية العامة أو الخاصـــــة ، يعود فيلمح أكثر بان ثمة أزمة ثقة بين السياسيين ــ والشخصيات العامة ممن لعبوا أدوارا هامة ــ يكون من شأنها ان وثائق مصر تجد طريقها فى خزائن ومناطق حصينة ــ كما يتصوروا ــ خارج مصر ، وليست مصادفة ان يذكر المؤرخ اسم كل من الأستاذ حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى فى هذا السياق فكل منهما اعترف انه أودع وثائقه خارج مصر (والأسباب هى التى تكتب هذه السطور من أجلها) .

وان كان يستدرك القول اننا يجب ان نعترف بهذه الأزمة لكنه لا ينفى الأثر الذى يتركه لدى قارئه من ان عديدا من هذه الشخصيات السياسية والعامة تمنح خزائن الغير الوثائق الخاصة ولا تمنحها للوطن .

ثم ان المؤرخ وهذه ملاحظة أخيرة يضعنا فى الحيرة الكبرى حين يختتم بأنه يجب علينا ــ الاستمرار للبحث عن حل والسعى الى وضع

خطة قومية لانقاذ الوثيقة يضعها المؤرخون ، ثم ـ على حد تعبيره ـ المعنيون بذاكرة هذه الأمة ، ثم ..

الى آخر هذا الكلام الذى يردد كثيرا ويحتاج الى قرار سياسى واجراءات رسمية جادة لحفظ الوثيقة .

ان ما يطرح هنا فى نهاية الرسالة جديد وجدير حقا بالتأمل وهو يعيدنا ـ بالتبعية ـ الى ما سبق ان طرحناه من قبله :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. من التهم لحم الصحافة ؟ ! (٥)

الحـــديث عن صحفنا التى سرقت أو اتلفت ليس جمـــلة اعترضية فى هذا الحوار ، فالوثائق ـ فى التعريف العـام كما تحددها المصادر ـ هى كل الأصول التى تحتوى على مادة تاريخية ، خاصة ، اذا مضى الزمن عليها وأصبحت تمثل أهم المصادر الباقية .. ومن ثم ، تتحول الصحافة الى وثائق من الدرجة الأولى (أكدت آخر الدراسات العلمية على ان الصحيفة وثيقة تاريخية بالفعل ، على سبيل المثال : رسالة جامعية لحسنى نصر بعنوان « الصحيفة وثيقة تاريخية ») .

وهو ما لفتنا اليه علامات كثيرة ، اذ شـــهد الباحث فى الدوريات الرئيسية استمارات كثيرة مكتوب عليها (مفقودة) أو (غير موجود) أو (فى الترميم) وما الى ذلك مما يؤكد فى النهاية على غياب الدورية ـ وقد عانيت أنا شخصيا من هذا واحتفظ ببعض هذه الكعوب ، وهو ما يتكرر كثيرا فى قاعة الدوريات بدار الكتب والمكتبات المركزية والعامة ودور الصحف نفسها . كما لفت النظر بشدة ـ أثناء نشر هذه المقالات ـ ارسال رسائل كثيرة تتحدث عن نهب عديد من الدوريات واختفائها مقترنا بضياع أجزاء هامة من تاريخنا القومى ، وهو ما أكده عدد كبير من أساتذة كليات الاعلام والتاريخ حين تيسر لى الحديث مع بعضهم عن الظاهرة (والمعروف ان د. جابر عصـــفور الرئيس الأسبق لدار الكتب وكان منتدبا ،

لم تتح له الفرصة بعد لتلافى هذا الأمر وعلاجه فقد تولى الاشراف على الدار منذ أسابيع قليلة) .

ومع تكرار الظاهرة والتعرف على غياب الدوريات واختفائها وسماع حكايات غريبة ـ تقترب من الحقيقة ـ تجعلنا نسأل فى استرابة : من أكل لحم الصحافة عندنا ؟

كان أول من لفت نظرى بعنف الى هذه الظـــاهرة/الكارثة د. عواطف عبد الرحمن ، وما لبث ان تراكم الاحساس المؤسسى بالكارثة أكثر من رسالة الأستاذ الدكتور : خليل صابات ومع الحديث الطويل مع د. مختار التهامى ـ عميد كلية الاعلام السابق وغيره من المتخصصين والمعنيين بهذه الكارثة .

الكارثة/النهب/الالتهام .. كلها ألفاظ لقضية واحدة .

[٢]

وقبل ان نتمهل عند الرسالة الخطيرة نتوقف عند رســالة د. خليل صابات لوعيه ومعاصرته ـ بحكم السن والخبرة ـ لما حدث لصحافتنا .. جاءت رسالة الأستاذ الدكتور خليل صابات على هذا النحو :

« الى ...

فى اطار ما تتابعونه من البحث عن مصير وثائقنا يهمنى ان أسجل هنا رأيا هاما :

فهناك أشياء كثيرة لم تضع ، لابد أن يكون هذا واضحا ، يأتى بعده ، انما نقلت الى دول دفعت الثمن . واذا أردنا زمنا معينا لهذا ، سنجد أن هذا حدث بعد عام ١٩٥٢ .

قبل هذا التاريخ لم تكن هناك دول عربية تستطيع ان تدفع ، وبالتالى ، فان هذه الدول حينما زاد ما كانت تكسبه من ما باعته من بترول اشترت كل الذى استطاعت ان تحصل عليه ، فاذا أردنا تحديدا أكثر ، فان هذا لم يحدث للأهرام ، وانما حدث فى دار أخبار اليوم ، المؤسسة نفسها .

وكل ما بقى لأقول ، هو .. يجب البحث عن هذه الوثائق الضائعة ، وعلى الاقل باحضار نسخة منها ، أو صورة ضوئية ، اذا كان من المستحيل العثور على النص الأصلى أو احضاره . هل تريدون توضيحا أكثر ؟

ان هذه الوثائق/الصحف موجودة فى بعض الدول القريبة التى تدفع بسخاء يجب أن نكشف الجهد الى ما نقل بطريقة أو بأخرى ـ وما أكثر الطرق ـ الى الدول العربية الخليجية » .

وتنقل لنا الرســـالة الخطيرة للدكتورة عواطف عبد الرحمن وعيا آخر وتجســيدا أخطر للظاهرة ، تقول رســالة أستاذة قسم الصــحافة :

« تابعت باعزاز وتقدير اهتمامك بقضــية الوثائق فى اطار ما يتعلق بوثائق طه حسين وما اثير حولها من مناقشـــات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهى وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصــة ببعض الشخصيات العامة مثل الأســتاذ محمد حسنين هيــكل والدكتور بطرس غالى ولجوئهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان آمين خارج مصر .

والواقع ان اثارة هذه القضية قد حرك شجونى وجدد بعض همومى القديمة لأن الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وتالقه الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامتة ، ولكنها تنطق بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطة أو مطبوعة تضمها دفتى كتاب أو مجلد أو صحيفة ·

وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثيرها والتى انتظرت ان يشير اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية وازدهارها على أيدى باحثين مثابرين وأساتذة اجلاء .

.. والواقع ان بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الأولى لم يأت بالمصادفة أو عبر قفزة واحدة ، بل على امتداد ما يزيد على سبعين عاما من الدراسات والبحوث التى تناولت تاريخ الصحافة فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والهند فى خضم حوارات علمية امتدت لسنوات طويلة بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث التاريخى من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ الصحافة من ناحية أخرى ·

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وأيضا الحكومات والاحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكيد الجميع من أهمية خطورة الصحيفة كمستودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطان والمجمعات. ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها وأقصد بالحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا

وأمريكا واليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا ثم هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا افردت .. حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفي بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزها كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الأولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها في كونها منبر تاريخي يعرض الحقبة التاريخية في اطار بانورامي يضم كافة التيارات والأفكار والآراء والأحداث التي تفاعلت وشكلت حركة المجتمع في تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عريضة من المعلومات تتسم بقدر غير مسبوق من المصداقية والتنوع .

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هي الصحف التي تبقى شاهدا على العصر بعد أن تختفي كافة الرموز البشرية من صناع الأحداث ومتلقيها .

ولا شك ان اثارة قضية الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحني فرصة جديدة كي أطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفي المصري الذي تبدد معظمه خلال حقبة غير مضيئة في تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصري الى الخارج .

في غفلة من القائمين على الأمر وأصبحنا نواجه كباحثين في تاريخ الصحافة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ، ولعل أبرز مثال يحضرني الآن هو عجزنا عن اعداد دراسة علمية عن صحافة الثورة العرابية ، أو الصحافة المصرية والثورة العرابية بسبب ضياع صحف الثورة (التنكيت والتبكيت والطائف على وجه التحديد ..) ووجود بعض نسخ مبعثرة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط .

وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد على عشرين عاما تدبير منحة ثلاثة اشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العرابية تمهيدا لدراستها وتحليلها كذلك نعانى من ضياع صحف سلامة موسى التى بلغت ١٤ صحيفة أصدرها لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القبضة الحديدية اسماعيل صدقى باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة الأفكار) لعثمان جلال والمويلحى التى صدرت عام ١٨٦٧ فى مواجهة (وادى النيل) الصحيفة التى خرجت من عباءة الخديوى اسماعيل تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ أيضـــا .

هل نحلم بان يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جناحا مزودا بالأجهزة العصرية كما نعلم أغاى ما تركته لنا الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل ونضع من الضـــوابط ما يحول دون سرقة ذاكرتنا الصحفية ونخصص له مجموعة مؤهلة ومدربة من الكوادر الشابة التى تعى قيمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن .

أتمنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين » .

[٣]

تنتهى رسالة رئيس قسم الصحافة باعلام القاهرة بتمنياتها التى تترك ورائها قدرا كبيرا من الخوف والرعب لما آل اليه حالنا ، مما يعيد طرح الســـؤال عن هذا الذئب الدنىء الذى التهم لحم الصحافة/الوثائق ، وهو ما يخلف لدينا عدة ملاحظات :

والملاحظة العامة هنا ان وثائقنا تلتهم ويزيد انكماشها كلما عدنا الى الوراء ، فمجموعات صحف القرن الماضى تختفى أكثر من مجموعات هذا القرن (على سبيل المثال : صحف الثورة العرابية تختفي فى مقابل صحف الفترة الناصرية) ، ووثائق الفترة التى سبقت ثورة يوليو تتوفر الى حد ما بالمقـــارنة بشـــبيهتها فى الخمسينات ، كما ان المقارنة فادحة بين صحف ثورة يوليو أول قيامها وصحف السبعينيات الى نهاية القرن العشرين ، وكما يقال عن هذه الصحف ، يقال كذلك على (الارشيفات) و (أوعية المعلومات) و (البيانات) .. الى غير ذلك مما يشـــكل امتدادا حيويا لهذه الصـــحف .

كذلك تختلف رؤية كل أستاذ فى طريقة الحصـــول على الصحف/الوثائق ، ففى حين يتجه البعض الى هيئة الاستعلامات للبحث عن حل ، يتجه البعض الثانى من حل آخر فى وزارة الثقافة ، فى وقت ينادى فيه البعض الثـــالث بأجهزة عصرية تخصص اها مجموعة مؤهلة مدربة .. الخ .

على أن هذا كله يعود بنا الى السؤال الأول : من (من) الى (كيف) ؟

من من التهم لحم الصـــحافة ؟ الى كيف ننقـــذ ما يمكن انقـــاذه ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. وغضب نجيب محفوظ !! (٦)

حدثت نفسي وانا فى الطريق اليه .. لنرجىء الكتابة عن (وثائق طه حسين) هذا الأسبوع ، ونستأذن القارىء الكريم للاحتفال بعيد ميلاده ، والاحتفاء بالقيمة الأدبية التى غرسها فى الواقع العربى ، فعيد ميلاد نجيب محفوظ ــ أطال الله فى عمره ومتعه بالصحة ــ يحتم علينا التمهل عند هذا اليوم (١١ ديسمبر) .. حدثت نفسى بهذا وأنا أمضى الى بيته أمام جريان النيل العريق .

كان هذا ما قصدت اليه وأنا أمضى اليه .

كان هذا ما أردته ، ولكن نجيب محفوظ أراد شيئا آخر ..

[٢]

بعد كلمات الود الأولى ، وحين تبين نجيب محفوظ اننى جئت للاحتفال بعيد ميلاده ، هب غاضبا ، فوجئت بنوبات الغضب تعبر عن نفسها فى صورة تساؤلات :-

ــ كيف احتفل بعيد ميلادى وأنت ترى كل هذه الفوضى فى الأقصر ؟

كيف يحدث وهناك هؤلاء الضحايا ؟

وأين ؟

في وادى الملكات ، وأمام معبد حتشبسوت .. ماذا يحدث ؟

ان ما يحدث يجعلنا لا نحتفل بشيء الا بانتصارنا على أنفسنا ، والانتصار على النفس يكون بالقضاء على الارهاب ؟

ثم انظر الى الوطن من حولك ، أوراق الوطن ووثائقه التى تتناثر كما تشير ؟ .. »

يصمت نجيب محفوظ محتدا ، بينما تحاول زوجته ان تهدىء من روعه ، وتحاول ان تخفف عنه عدت الى حديث النفس ، اذن الاحتفال به لا يكون كما أردت .. انما يكون بالجلوس اليه والسماع له . ارتحت الى الفكرة الجديدة ، ورحت أعيد ترتيب أفكارى وأعيد طرح أسئلتى فى وقت بدأ فيه صاحب (.. نوبل) يعود الى طبيعته الهادئة ثانية .

عدت الى نجيب محفوظ ثانية .

[٣]

مضيت فى أول الأمر ، بحذر ، أسأل ، عن سيرته الذاتية ، وأوراق الوطن .

وكان ان تبلور فى الاسابيع الماضية عبر الحوار الساخن بين « الأستاذ » حسنين هيكل والدكتور يونان رزق سؤال هام ضمن أسئلة كثيرة ، وهذا السؤال أو القضية التى « حما وطيس النقاش حولها » وتلخصت فى :

(هل) كل جوانب طه حسين ملكية عامة أم أنها مع الآخرين الذين صنعوها

يمكن أن تصل الى مرتبة الملكية الخاصة ؟

اذن ـ حدثت نفسى ـ فان المدخل الى نجيب محفوظ الآن يكون بالوصـــول الى أوراقه أو سيرته الذاتية التى تصـــل الى درة الوثائق .

وعقدت العزم ان أواجه غضب نجيب محفوظ بطريقة أخرى .

[٤]

وكان أول ما ألح على وأنا أصيح فى أذنيه أن أسأل عن سيرته أو مذكراته ..

ـ أين سيراتك الذاتية ياشيخنا ؟

ولماذا لم تكتبها حتى اليوم ؟

والى متى ننتظر ؟

لم يزد فى إجابته عما اجابنى به من سنوات .

جاء صوته من بعيد عاليا محملا بوجع السنين وان لم يفقد المرح ورائحة الياسمين فيه ، قال :

« ـ كل ما أردته تجده فى أعمالى ، لا أظن أننى ضننت عليها بما أريد فى كل مراحل عمرى » .

عدت أسأل ، وما شأن هذه الاصداء (اصداء السيرة الذاتية). الاصداء التى تحمل الكثير من رائحة السنين وعبق التجربة ومرارة الأيام ، واصل كأنه لم يستمع الى :

« ـ والاصداء أيضا ، هى مجرد اصداء ، اصداء السيرة الذاتية كما آثرت ان امنحها عنوانها ، انها ـ فى النهاية ـ اصداء متباعدة ، أفكار عامة غير مرتبطة باستخلاص معنى معين أو تحديد تجارب بعينها ، كتبتها على فترات طويلة ، ولم احتفظ بها معا ، كانت متفرقة هنا وهناك فى أوراقى التى تضاءلت فى السنوات الأخيرة ، كتبتها بخط يدى قبل أن يحدث ما حدث » .

(أشار الى مكان الطعنة بينما تسرى فى يده ارتعاشـــة مســـتمرة) .

لم أستطع أن أقاوم الرغبة الحادة فى البحث عن الأوراق/ الوثائق (لم تقنعنى اجابة الشيخ عبد ربه بطل « اصداء السيرة الذاتية ») ، وجدتنى مضطرا ان أسأله بشكل مباشر عن هذه الأوراق التى لابد وانه كتبها مثل كثيرين غيره .

[٥]

« كتبت الاصداء بخطك اذن ، فاين هى الآن ؟ » .

سألت نفسى وأنا أحدق فى أذن نجيب محفوظ التى كانت تحتلها (سماعة ضخمة) .. عاد الى صوته عاليا :

« ـ كتبت بخـــط يدى ، نعم ، لكنى لم احتفظ بها ، كان د. الرخاوى قد أخذها ليسجلها على الكومبيوتر ، واعادها الى

قبل ان تنشر ، كنت أكتب وأمزق طيلة حياتى ، كنت اتعمد التمزيق التقطيع ، كانت هناك أشياء لا يجب ان تترك فى الورق ، أشياء لا تقال كثيرة ، نعم ، قد يكون كما تقول أنت ، فيها بعض الحقيقة ، بها بعض حقوق القارىء والوطن ، ربما لكننى لم أوثر ان احتفظ بشىء مما أكتبه قط . لم يبق غير المسودات اذن ، أى شىء كتبه ـ سألت نفسى وأنا اعتدل اليه .

ـ أين المسودات أذن .. ؟

[٦]

ان « مسودات رواياتى كلها ـ أجاب بسرعة ـ مزقتها والقيت بها الى غير رجعة .

وهنا ضحك نجيب محفوظ طويلا لأول مرة وهو يقول (انا أكبر مقطعاتى) ، لم أكن اتحمل أن احتفظ بشىء عندى بعد أن أقوم « بتبيض » العمل ، وبمجرد ان أكتبه على الماكينة ، وأبعثه الى المطبعة ، كنت أحن للتمزيق والابادة ، هكذا هو أنا ، كنت أريد أن يرى القارىء منى ما أريد ان أقوله أنا له .

فى البداية كانت المطبعة عند سلامة موسى ، ثم عند السحار ، وانتقلت فى نهاية الأمر الى الأهرام ، جريدة الأهرام ، وبالنسبة الى اصـــداء الســيرة الذاتية بوجه خاص ، فقد كنت مترددا فى نشرها ، ترددت طويلا فى نشرها ، حتى بعد ان قام د. الزخاوى بنقلها الى الكومبيوتر وتصرف فى ترتيبها كما سمحت له ..

كنت حريصا الا أترك ما ينشر فى حياتى أو بعد ان أرحل وما نشر على أنه رسائل أو وثائق كنت طرفا فيها ، كانت الرسائل

التي أرسلت بها الى أدهم رجب (!) وقد كان في بعثة ، وأيضا بعض الرسائل للدكتور علي أحمد عيسى (!) ، وكلها كانت رسائل خاصة جـــدا .

واذا شئت أنا أتحدث أكثر عن الأوراق الخاصة به ، فانني اعترف أنني لا أذكر انني كتبت رسالة واحدة تصلح للنشر ، وأنا بتكويني لم أذهب الى بعيد . لم أسافر أبدا الى بعيد حتى أكتب لغيري بمشـــاعري الخاصـــة ، كمـــا أنه لم يكن بيني وبين بعض الشخصيات السياسية أو العامة ما يستوجب أن أكتب رسائل مطولة تحمل أفكاري ، واذكر أن كل ما كتب سواء لبعض الأصدقاء من المقربين أو بعض رسائل الأسرة لم تزد عن رسائل تطوى دردشة عامة ، « مجرد دردشة » .

لنخرج من العام الى الخاص ، سالت الشيخ الآن ، وأذن القهبية الآن ما هو مصير الأوراق الخاصة للمثقف أو السياسي ؟

إعتدل نجيب محفوظ أكثر وراح يدلي برأيه بشكل أوضح حول قضية الوثائق .

[٧]

زاد يقيني أن نجيب محفوظ لديه ادراك واضح بما آلت اليه (وثائق طه حسين) .

اذا كانت الأوراق خاصة ياعزيزي ـ قال ـ بمعنى لها صفة الخصوصية ، فانها تكون خالصة للسرة ، بمعنى الا يكون لها أي انتماء عام ، أما اذا كانت لها صفة العمومية ، بمعنى ، اذا أن تكون

لها صفحة تمنحها الأهمية في الوثائق العامة ، كان يرسلها الكاتب أو الأديب للشخصيات العامة أو الصحفيين أو يتناول فيها قضايا هامة تخص الوطن ، اذن ، لتغير الحال ، وأصبحت ملكيتها للدور الرسمية فى الدولة .

ـ وما هى هذه الدور الرسمية ؟ سألت فأجاب :

ـ تكون فى اتحاد الكتاب ، لابد أن يكون فى اتحاد الكتاب حجرة أو حجرات أو أماكن خاصة يعمل فيها أثرا لمتحف لرسائل الراحلين واوراقهم الخاصة .

الأشياء التى يكون لها صفة عامة ، تمس الوطن ، يجب أن يكون لها مكانا بعيدا ، عن العبث ، ومهيأ بأجهزة خاصة ، ودواليب تأخذ فى تصميمها ، والفضاء التى تقع فيه ، صفة الأوراق الهامة الخاصة بكل أديب .

ـ فاذا لم يكن هناك هذه التجهيزات فى اتحاد الكتاب ؟ سألت وأجاب بسرعة :

ـ يجب أن يكون موجودا ، ويجهز فى أسرع وقت .

واذا لم يوفر اتحاد الكتاب هذا فهناك دار الوثائق .

هذا عن الأوراق ، ولكى أوفر عليك السؤال عما ينشر فى الصحف ، ويكون له مع الزمن سمة الأقدمية (كما قلت عن أوراق ووثائق الثورة العرابية) ، فقد تغلبت على هذا بطريقة معينة ـ وهو ما يجب ان يقدم عليه أى كاتب ، وهو ، ان أجمع ما ينشر لى فى الصحف ثم انشرها فى كتب .

النشر فى الكتب يمكن أن يجنبنـــا اتحاد الكتاب أو دار الوثائق او ـ فى الحالات الأســـوء ـ السرقة أو التربح بأوراق الغـــير .

أليس النشر فى كتب أحوط من تركها فى أوراق الصحف .

ألا يتحول الكتاب الآن الى (ديسك) فى آلة أو شــبكة اليكترونيــة .

نجيب محفوظ ـ حدثت نفسى ـ مازال يحتفظ بقدر كبير من الصحو واليقظة رغم انه يقترب من التسعين .

[٨]

لاحظت أن زوجة الكاتب الكبير توافق على كل ما يقول ، الأوراق الخاصة ، بل كل أوراق الكاتب يجب أن تكون للسرة .

هكذا قالت السيدة قرينته بهدوء شديد لكنه حازم .

لاحظت لأول مرة أن نجيب محفوظ يدرك ما تريده الزوجة ، يدركه جيدا ، خرج عبر السماعة الثقيلة ، عبر الينا .

راح يقول على نفس الوتر نفس الشىء .

[٩]

على أن يكون ـ أضاف نجيب محفوظ ـ على أن يكون هذا ، أقصد حين تستولى ادارة اتحاد الكتاب أو دار الوثائق بمحاضر جرد

على الأوراق الخاصة بالأديب .. ويكون هذا بموافقة الأسرة ، لأن الأديب فى هذه الحالة يكون قد رحل .

موافقة الأسرة أولا .

أقول هذا بالنسبة الى المكتبة أو الأوراق الخاصة .

قال هذا وراح يقلل من أهمية مجلدات الكتب الكثيرة التى تتراص أمامه فى دولاب كبير عدت أسأل :

ـ واذا لم يتوفر هذا ، اذا لم تأت المبادرة من اتحاد الكتاب أو من دار الوثائق ، ما هو الأمر أجاب :

في هذه الحالة ، يجب على الدولة أن تنشىء جهة ما جديدة ، لمجرد أن يرحل الكاتب ، عليها ان تبادر وتسأل وتتحرى ، ترسم قانونا ، أو تحدد مرسوما ..

يجب أن يتم هذا حفاظا على أوراقنا ووثائقنا ..

وثائق الوطن .. سؤال وثلاث إجابات!! (٧)

تخرج المسألة الآن من الواقع الى كيفية الخلاص منه ·

من (وثائق طه حسين) الى وثائق الوطن ·

ولأن القضية واضحة ـ السرقة معناها السرقة والماء هو الماء ـ يتشابه الواقع ، يتوحد السؤال وتتعدد محاولات الخروج ، وتتجدد المحاولات الكثيرة من مثقفينا والأمناء على تراث طه حسين ، والباحثين عن وثائق الوطن ، وكلها تحاول أن تطرح اجابات كثيرة لسؤال واحد ·

كيف يمكننا الخروج من هذا النفق ؟

هذا هو السؤال وسنختار له ثلاث اجابات فقط ·

[٢]

بيد أن أكثر ما حيرنا ، منذ البداية ، هو ما طرحه د· عبد الحميد ابراهيم حين يحاول أن يجيب عن السؤال الذى كان قد أثير هنا لأكثر من مرة خاص بأوراق طه حسين : هل هى ملكية عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها تصل الى مرتبة الملكية الخاصة انه يقول بعد الديباجة :

ـ « ... ان أوراق طه حسين التى خلفها لورثته من أبناء امته، انما هى تاريخ حى نابض . فالرجل قد أوتى من الحس الاجتماعى ما أتاح لهـا صلات متنوعه ومدروســة مع كل الطوائف ومع كل المســتويات .

فهناك رسائل من كبار الكتاب من أمثال العقاد وتوفيق الحكيم واحسان عبد القدوس ومصطفى عبد الرازق . وهناك رسائل من علماء الدين من أمثال الشيخ الباقورى والشيخ بخيت وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود ، وهناك رسائل من كبار الفنانين من أمثال محمد عبد الوهاب وأم كلثوم وهناك رسائل من الزعماء من أمثال مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومكرم عبيد . ولم تقف هذه الأسماء عند المشهورين من كبار القوم . فهناك رسائل من المكوجى والموظف والفقير ، ومن اقاربه والده وأخواته ، من الأقصر وسمالوط والمحلة ، ومن جدة وبيروت والمغرب وسائر الأمكنة المنتشرة فى العالم العربى ان أهمية هذه الأوراق تفوق بكثير مؤلفات طه حسين نفسه ، لأنها تقدم الوجه الخفى والحقيقى ، وتعكس تاريخ ما أعمله التاريخ وتظهر الانسان فى ضعفه الانسانى ، وفى علاقاته الخاصة مع غيره من معاصريه وتلقى الضوء على كثير من الأحكام ، التى رددها الدارسون امتدادا على المؤلفات وحدها ، دون الرجوع الى الوثائق والأوراق الخاصة » .

لقد حملنى الزيات رحمه الله هذه الأمانة ، وأصبحت وحدى انوء بهذا الحمل الثقيل ، واتذكر قصة ليوسف ادريس عن هذا الشاب الذى يحمل جثة أبيه داخل سيارته ، وقد تغضنت وتآكلت، فهل هناك من شاركنى هذا العبء ؟ وهل هناك غراب يعلمنى ، كما علم قابيل : كيف يوارى سوأة أخيه ؟ » .

ومع ما فى الأسئلة من غرابة يشير اليها اقتران الوثيقة بالجثة (وهو طرح نتحفظ عليه) ، ودلالة استخدام كلمة (سوءة) مقترنة بالوثيقة فى معرض هذه الشكرى ، فان خطاب د. عبد الحميد يحمل

حيرة البحث عن طريق للخلاص من الوثائق ، وهو من آن لآخر يردد مثل هذا المعنى فى رسالته الطويلة التى جاءتنا منذ فترة مبكرة من بدء الكتابة فى هذه القضية .

وبعد ان يتحدث عن المخطوطات واوراق البردى الكثيرة فى الجنوب يضيف :

« ان المركز الوحيد فى صعيد مصر ، وهو مركز المخطوطات العربية بجامعة المنيا ، تحول كالعادة الى موظفين

الى آخر تسيب الموظفين وبيروقراطيتهم وخوفهم ، والى آخر ما تلاقيه المخطوطات فى جامعة كالمنيا من « تحول الى أساتذة يحاضرون ومذكرات تحفظ ، وطلاب يتخرجون دون الافادة بخبرتهم وعلمهم » .

ان الاجابة هنا بالوجع والحيرة ومعاناة الحمل الثقيل ـ فيتصوره ـ وصاحب الاجابة يبحث عن الخلاص عن هذا كله .

وسوف نؤجل الحديث عن هذا الوجع أو الحيرة لنتمهل عند كتابات كثيرة تحاول الخلاص من هذا الواقع عبر اجابات كثيرة .

[٣]

السؤال مازال قائما : كيف نخرج من هذا النفق ؟

والاجابات سنختار منها اجابة

فى رسالة من د. أحمد عتمان ، يحدد منذ البداية ضرورة :

« غرس الوعى فى نفوس الناس بأهمية التاريخ وأهمية الحفاظ على ذاكرة الأمة ، ضاربا أمثلة كثيرة من واقع تخصصه فى المخطوطات والوثائق اليونانية واللاتينية » .

غير ان المهم عند د· عثمان هو الاجابة التى جاء بها ، وهى تتلخص فى الجهد الذى قام به قسم الدراسات الكلاسيكية بآداب القاهرة عبر مجلته (أوراق كلاسيكية) التى حرص ان ينشر فيها وثائق عدد كبير من المثقفين منهم طه حسين ، وهى محاولة تستحق الاشادة ، فوثائق طه حسين الجامعية (وقد افدنا منها ابان عملنا بدراسة جامعية ونشرناها في كتاب عن العلاقة بين المثقف والسلطة فى مصر) تخرج عبر مجلة جامعية محكمة أو كتاب علمى حصل صاحبه ـ بالافادة منها ـ على درجة علمية ·

الاجابة هذه المرة تجاوز الحيرة الى الوعى ومحاولة البحث عن خلاص آخر لانقاذ ما يمكن انقاذه وهو يعنى أن هذا النداء أو التجربة يمكن أن نكررها على وثائق الوطن ·

[٤]

وتظل أكثر الرسائل أهمية وعلمية هذه الرسالة الثالثة ·

فقد تلقينا فاكسـات وكتابات وتليفونات من عدد هائل من أساتذة التاريخ ـ الحديث منهم بوجه خاص ـ وكانت كلها تروع من ضياع الوثائق وسرقتها وغيابها (فى مقدمتهم الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار) ، ومع ان الحوارات التى دارت بين كاتب هذه السطور بين عشرات من الأساتذة أكدت ماساة ضياع وثائق الوطن ،

فان الكثيرين احجموا عن الكتابة الفعلية لتسجيل مواقفهم أولا ، ثم للاسهام فى هذا الحوار الدائر فى محاولة الاجابة عن وسيلة للخلاص بها مما نحن فيه من تمزق ذاكرة التاريخ ، وتشـويه وجه الحاضر بغياب وثائقنا وأوراقنا ثانيا فى عالم يتجه حثيثا من الاهتمام بالوثيقة الورقية (المخطوطة أو المطبـوعة) الى الوثيقة المعلوماتية ، والوثيقة الأخـيرة تحتوى الوثيقة التقليدية وتحافظ عليهـا عبر تقنيات مختلفة اختلافا جـذريا عن التوثيق الورقى لا التقليدى ٠

وسوف نرجىء الشكل الجديد لحفظ الوثيقة الى كيفية العثور عليها واثباتها عبر سلسلة من أوعية الذاكرة الحية للأمة ٠

فلنتمهل عند واقع الوثيقة اليوم قبل أن نصل الى اجابة محددة عند د٠ محمد عفيفى مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة ، تقول الرسالة الثالثة :

« آثارت المقالات الأخيرة حول الوثائق الشجون والذكريات حول أوضاع (وثائقنا القومية) فعادت الى أذهانى مقولة لأحد كبار علماء منهج البحث التاريخى ذكر لنا « أستاذنا » ونحن على مقاعد الدراسة فى قسم التاريخ : التاريخ اصـول (أى مصادر تاريخية) واذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها) ومصر هى بلد التاريخ غنية الى درجة التخمة بآثارها ووثائقها فتحتفظ مصر بواحدة من أهم مجموعات البردى العربية فى العالم ٠ وتعتبر مجموعة « جنيزا » القاهرة من أغنى المجموعـات الوثائقية ليس التاريخ اليهـودى فحسب ، بل لتاريخ حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى ، ولكن أين هى الآن ؟ ويعتبر أرشيف المحاكم الشرعية والرزنامة فى مصر الأرشيف الثانى بعد أرشيف استانبول على مستوى الشرق الأوسط وبطرقها أوروبا ؟

لكننا أصبحنا كالقطة التى كثر أبناؤها ، فعملت على تسريبهم حتى تتخلص من أعبائهم · وبدأنا نسمع ونرى حكايات أغرب من الخيال · وثائق الطرق الصوفية تضبط صدفة فى مطار القاهرة مع باحث « أجنبى » · وثائق أخرى يسمح « كرم » بعض « صغار الموظفين » باعاتها لبعض الباحثين ولا تعود مرة أخرى · سجلات من وثائق المحاكم الشرعية توجد فى عربة روبابيكيا مع بعض الكتب « القديمة » انها النظرة « المتدنية » الى ما هو « قديم » وما هو « أصفر » الا « الذهب » · ان الغرفة الحقيرة الرطبة فى أى مصلحة حكومية هى الأرشيف · وأى موظف مغضوب عليه · يبعد الى الأرشيف ·

ان مصر فى ذاكرة العــالم هى بلد التاريخ ، فمتى نحترم التاريخ ووثائقه ؟

ألم يأت الأوان (هنا تأتى اجابة د· عفيفى) لتكوين « مجلس أعلى للوثائق ؟ لماذا نشكل مجلس أعلى للآثار ، ولا نهتم بالوثائق ؟ هل لأنها لا تدر دخلا ماديا ؟ وأين ذاكرة الأمة ؟ ولماذا نعيب على شبابنا « كفرهم » بالسياسة والتاريخ ، وانغماسهم اما فى السلبية أو التطرف ــ يا ســــادة ــ من ليس له ماض ليس له حــاضر ولا مستقبل · نريد (هنا يحدد أكثر الاجابة) ·· تنظيما رسميا مستقلا للوثائق ، وليكن « مجلس أعلى للوثائق » · ونريد أيضا حث العمل الأهــلى فى ميدان حفظ الوثائق القومية · ففى ظل ما يسمى بالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ، أليس من المجدى تشكيل « هيئة » غير حكومية من بعض مثقفى مصر المهتمين بالتاريخ والوثائق تكون خط دفاع ثانى عن وثائقنا القومية أم نستمر فى القاء المسئولية على الحكومة · ونكتفى بجلد الذات ولطم الخدود العلمية » ؟

[٥]

بل نزيد الى أستاذ التاريخ مئات الأمثلة ، نفتح قوسا لنحدد بعضها .

(انتهكت حرمة المكتبة المركزية بالاسكندرية وتبددت كتبها وأوراقها ، وبددت وثائق المجلس البلدى بالاسكندرية أيضا منذ سنوات بعيدة ، وكنا نعرف للدكتور الزيات (وزير الخارجية السابق) بيتا بدمياط متخم بوثائق طه حسين وغيره من وثائق الوطن وعلمنا أخيرا انه بيع وهدم ومحى ما فيه أو اختفى ، ثم أين مخطوطات آل الشريعى بسمالوط بما فيها من قيمة تاريخية لا توصف ؟ ، وأين وثائق الطرق الصوفية التى لم تضبط بعد (ضبط بعضها القليل) ؟ ، ثم كيف أهملت وضاعت وثائق السكة الحديد المصرية (ثانى سكة حديد فى العالم أنشئت فى القرن الماضى) ، ثم ما هى حكاية نقل وثائق احدى المحافظات الى دورة مياه لعمل مكتب ضخم فخم للسيد المسئول ، وهى حكاية أكيدة ؟ ثمان دراسات علمية تؤكد ان ١٧٪ من مكتبة كلية التربية بجامعة عين شمس تآكلت بفعل طفح المجارى .. هل هذا معقول ؟ وهل نزيد ؟ اذن ، خذ عندك يا سيدى مثالا واحدا أو سؤالا واحدا لا يستطيع أى منا التيقن منه : ما هو مصير آلاف الوثائق القبطية فى صحراء مصر وأديرتها النائية وقلاياتها البعيدة ومؤسساتها القريبة ... الخ الخ ؟) .

اننا نتعامل مع وثائقنا على انها من سقط المتاع ، وفى أحسن الأحوال تتحول الى شىء أشبه بجثة نسمع الصياح للخلاص منها ، ورغم اننا هنا نقدم ثلاث اجابات من نماذج كثيرة ، فمازال القرار

الحاسم غائبا ٠٠ وما زال السؤال الواحد يبحث عن قرار رسمي أو سياسى فى بلاد السلطة المركزية للحفاظ على ذاكرتنا ٠

يتفرع من السؤال أسئلة أخرى وتتناسل الأسئلة حتى لتكاد تزيد على الاجابات ٠

ونعود دائما الى السؤال الأول ٠

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

بعد كتابة هذه السطور عرفنا بصدور مشروع قرار جمهورى يجيب عن هذا السؤال الأخير ٠٠ وهو ما سنتمهل عنده اكثر الآن ٠

.. مشروع قرار لحماية الوثائق .. (٨)

ظللنا طيلة الأسابيع الماضية نسـأل :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف نحافظ على وثائق الوطن من أيدى اللصوص والمرتزقين والمنتفعين والمتربحين والمبددين والمخفيين والمتلفين لوثائق الوطن ، الذاكرة القومية لنـا ؟

ورغم ان القضية شارك فيها عدد كبير من المثقفين والمتخصصين من شتى الاتجاهات .. فان الوثائق ظلت غائبة ، وظل السؤال المحورى معلقـا :

كيف ننقذ وثائق الوطن ؟

هذا هو السؤال الذى ظل ينتظر اجابة واحدة .

الاجابة جاءت هذه المرة من الرئيس حسنى مبارك ، فقد تم الموافقة أخيرا من قسـم التشريع بمجلس الدولة على مشروع قرار رئيس الجمهورية قانون باصدار قانون المحافظة على الوثائق .

فما هو هذا المشروع ؟

وما هى أهم المواد فيـه ؟

وما هى أهم الملاحظات التى يخلفها لدينـا ؟

وهو ما نتمهل عنـده أكثر ·

[٢]

ومع انه تم طرح خلال الاسابيع الماضية هنا عديد من الحلول والتصورات وشرح كثير من الاجراءات التى لابد وأن تتخذ لحماية الوثائق ·· فان قرار السيد الرئيس جاء ـ بالفعل ـ مستوعبا لكل هذه الاجتهادات والآراء مضيفا اليها تعريفات كثيرة وتفسيرات شتى لطبيعة الوثيقة قبل أن يصل الى ما يجب اتخاذه للحفاظ على الذاكرة القوميـــة ·

ان مراجعة المواد التى احتواها القانون والبنود التى صورت الطريق اليه تتحدد حول عديد من المواد عن طبيعة الوثيقة ودرجة أهميتها وتحديد درجة السرية فيها ـ بالتبعية ـ ومسئولية أصحاب الوثائق ، سواء فى تحديد مسئولية وزير الثقافة فى المقام الأول أو العقاب الذى يلحق بمن يضر بالوثيقة أو يعمـــل على اخفائها أو تدميرها بعد ذلك ·

وسوف نكتفى هنا بالاشارة الى المواد الأخيرة لأهميتها فى القانون الذى يحمل رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٧ والاجراءات التى تتخذ لحماية الوثيقة كما حاولنا أن نشير فى الأسابيع الماضية ، وسوف نكتفى بأهم هذه المواد التى تجيب عن كل الأسئلة التى طرحت هنا ·

فما هى أهم مواد قانون الرئيس ؟

[٣]

يمكن أن نشير الى أهم هذه المواد على هذا النحو :

ـ تشير المادة السابعة الى أنه يجوز بقرار من وزير الثقافة بناء على اقتراح مجلس ادارة الدار (دار الوثائق) ضم ما يرى ضمه من الوثائق الخاصة مقابل تعويض عادل يمنح لمالك الوثيقة ، وعلى مالك الوثيقة أو حائزها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ٠

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتصبح قيمة التعويض نهائية اذا لم ينازع فيها المالك أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره ٠

ـ وتشير المادة الثامنة الى انه ستئول الى دار الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون التى توجد فى حيازة أية جهة تنقضى شخصيتها القانونية بالحل أو التصفية أو لأى سبب آخر ، كما تئول اليها جميع الوثائق التى تحوزها لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو ٠

ـ أما المادة التاسعة فانه يكون للعاملين بالدار الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة صفة الضبطية القضائية ، وذلك فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها من القانون ٠

ـ وتشير المادة العاشرة الى عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد وردت فى قوانين أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على

خمس سنوات وبغرامه لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من : نشر مضمون أو فحوى كل أو بعض ما اطلع عليه بحكم عمله أو مسئوليته من وثائق غير منشورة ومصنفة أمنيا باحدى درجتى السرية طبقا لهذا القانون ، أو قام بتصويرها أو يسر لغيره شيئا من ذلك ، قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مجلس الوزراء ، وأيضا على كل من أخرج أو ساهم فى اخراج وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون خارج البلاد أو شرع فى ذلك ٠

واذا ثبت ــ تؤكد المادة العاشرة ــ ان الجانى قد عادت عليه منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لمثل ما عاد عليه من المنفعة والربح ، وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ٠

وفى جميع الأحوال يوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المادة محل الجريمة لصالح الدار ٠

ــ وتشير المادة الحادية عشرة انه مع عدم الاخلال باية عقوبة أخرى أشد وردت فى أى قانون آخر ، يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أو شرع فى القيام بأى من الأفعال الآتية :

(أ) امتنع عن تسليم وثيقة من الوثائق التى يحميها هذا القانون الى الدار أو حال دون انتقالها اليه ٠

(ب) امتنع عن الابلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام القانون ٠

(د) اتلف كليا أو جزئيا وثيقة من الوثائق المودعة بالفعل فى الدار أو المقرر نقلها اليها ، ويعد بوجه خاص اتلافا أو كشط أو محو فيها أو وضـــع خطوط أو علامات عليها بالحبر وغيره ، مما يكون من شأنه تغيير الشكل الذى كانت عليه قبل تسـليمها اليـــه ٠

(هـ) تصرف فى أى وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القـــانون بأى طريقة من الطرق ، تصرفا منافيا أو قانونيا ، دون الحصول على اذن كتابى مسبق من الدار ٠

(ر) امتنع عن تنفيذ ما تضعه الدار من قواعد لتقييم أو جمع أو حفظ أو تنظيم أو ادارة الوثائق أو الاطلاع أو الاشراف عليها ٠

وتشير هذه المادة الى انه وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس وجوبيا مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيــه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيــه وفى جميع الأحوال لا يجوز الحـكم بوقف تنفيذ عقوبــة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار ٠

ـ ولا يجب اغفال المادة الأخيرة من هذا القانون التى تذهب بعــدم الاخلال بأى عقوبة أشد وردت فى أى قانون آخر ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، والغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، اذا كان من قام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى البنود ج ، د ، هـ ، و من المادة السابقة أو شرع فيها من العاملين بالدار أو من الأمناء على الوثائق ٠

وما فى حالة العود ؟

تضيف هذه المادة انه تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقته لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ، ولا تزيد على مائة ألف جنيه • وينفى القانون همنيا انه في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة •

كما يتعين الحكم ـ كما تؤكد المادة الأخيرة ـ ؟

[٤]

تتعدد الملاحظات هنا وتتحدد فيما يلى :

ان هذا القرار يشير الى كثير مما راود المثقفين من تمنيات ومما طالب به الكثير ابان تشوقهم الى قانون يحمى الوثائق الموجودة، ويحمى الوثائق الغائبة مشيرا ـ عبر الخبرة القانونية ـ الى اعادة ما غاب ، أو ظل رهين أدراج البعض أو ذممهم الخربة •

كما أن هذا القرار ينص منذ البداية ، ان قرار حماية الوثائق يتخذ بناء على قرار الرئيس كسلطة رسمية عليا ، كما ينص على موافقة مجلس الوزراء فضلا عما ارتآه مجلس الدولة الهيئة التشريعية المنوط بها تحديد القوانين التى يشير بها السيد الرئيس ومجلس الوزراء توطئة لعرضها على المجلس التشريعى (مجلس الشعب) •

فان الوثائق احتلت اهتمام أعلى سلطة تنفيذية فى النظام وهو ما يجب أن يكون فى دولة مركزية ان أهم قرارات الرئيس في هذا الشأن تتمثل فى انشاء ما سمى المشروع (دار الوثائق التاريخية القومية) اشارة الى الاحساس بأهمية الوثيقة التى سيتم الفصل فيها بانشاء دار خاصة بدار الكتب يكون من شأنها تحديد

جهة مستقلة لها اختصاصاتها وواجباتها الخاصة النابعة من طبيعة المهمة الخطيرة التي انيطت بها ، والجدير بالذكر هنا ان عددا كبيرا ممن كتبوا الينـــا يرون انه يمكن أن تمنح هذه الدار المقترحة شخصيتها المستقلة .

وهو ما داعب خيال بعض المؤرخين ـ مثل الدكتور محمد عفيفي ـ ، فذهب الى لفت النظر الى أهمية العمل الأهلي من قدرات فردية تعمل على مساندة العمل الحكومى ، وهو ما يسهم ـ أكثر فى اثراء الحرص على الوثيقة والحفاظ عليها ، فتكون هذه الهيئة ـ غير الرسمية ـ أشـــبه (بجمعية أهليـــة) تكون تابعـــة لدار الوثائق التاريخية ومتابعة معها فى هذا الصدد .

أيضا ، فان المادة السابعة تشير الى أنه يمكن منح تعويض لصاحب الوثيقة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة الى دار طه حسين ، غير ان التعويض الذى منح على شكل شراء للدار شهد شراء الجدران وبعض الأثاث بينما بقية وثائق طه حسين وأوراقه الخاصة كانت قد ذهبت مع الريح ، ولم يمكن بعد ـ حتى هذه اللحظة ـ من تحديد الذى حصل على ما فيها من وثائق ترقى الى درجة عالية من الأهمية ، وفى حالة تحديد أى من المسئولين فان أى اجراء لابد وأن يتخذ ضدهم ، وهو ما يدفع بالقانون الى ضرورة العمل على تنفيذه من قبل السلطة التنفيذية .

وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذه السطور

ـ أضيف الى هذا ان القانون منح صفة الضبطية القضائية فان قرار السيد الرئيس يدفع الى تنفيذ ما جاء به ، وهو بالسعى الى الحصول على الأوراق الخاصة الهامة بالقيام بالاستيلاء عليها (بالضبطية) المنوط بها من القضاء للحفاظ على وثائق الوطن .

ورغم ان المشروع يحتوى على اجراءات أخرى أكثر عنفا وأكثر صلاحية ، فاننا ننتظر فى الأيام القادمة من السلطة التنفيذية العمل على تحديد المسئولية لدى المبددين ، ليتم – بالتبعية – اجراء العقاب لمن يخالف قرار رئيس الجمهورية اما السجن أو الغرامة أو بكليهما معـــا ٠

وما يبرر هذا ان وثائقنا تم التصرف فيها بالنشر أو البيع دون أذن مكتوب من صاحبها ســـواء دار الوثائق أو دور أخرى (جاءتنا رسالة السيد : صالح عبدون مدير الأوبرا الأسبق عن وثائق الأوبرا المحترقة وهذه السطور ماثلة للطبع) أو أصحاب الملكية من أهل المتوفى أو أحد الشخصيات العامة ٠

وتؤكد مواد القرار هذه العقوبة الشـــديدة ازاء المستهترين بوثائقنا القومية وتبديدها ، خاصة انه لم تقم بعد أية من جهات الضبطية القضائية ــ بالفعل ــ لانقاذ بعض الوثائق من أيد العابثين بها ٠

بقى أن نعيــد النظر الى طبيعة الوثيقــة فى اطار المشروع الجديد ، مع ما يعرف (بالوثيقة المعلوماتية) التى تتمتع بكيان خاص بها يختلف تماما عن الوثيقة أو المخطوطة الورقية مما يدخل ــ بعد انقاذ وثائقنا ــ فى عصر المعلومات الجديدة ٠٠٠

وهو ما يحتاج الى حديث آخر قد نعود اليه فيما بعد ٠٠

تحية لقرار السيد الرئيس

وتجلة لوعيــه الفــائق فى انقاذ وثائق الوطن / ذاكرتنــا القوميــــة ٠

القسم الثاني

وثائق طه حسين .. وعامل الجنس !! (١)

حرق وثائق طه حسين ٠٠ (١)

للمرة الثانية فى أقل من عام عدنا الآن لاستئناف الأسئلة عن وثائق حسين ، وهى أسئلة كنا قد طرحناها المرة الأولى عبر كتابات كثيرة شارك فيها معنا عدد كبير من مثقفينا ووصل الأمر الى صدور مشروع قانون جمهورى بحفظ الوثائق وتسليمها للدور الرسمية والا تعرض من يخفيها الى اجراءات عنيفة ، ومع ذلك ، لم يتقدم أحد بما لديه للجهات المسئولة سواء مركز راماتان أو المجلس الأعلى للثقافة أو الهيئة العامة للكتاب أو ـ حتى ـ أية جهة علمية ليسدد اليها مستحقاتها ٠٠

هذه المرة شهدت قاعة راماتان ـ بيت عميد الأدب العربى ـ ندوة أخرى بعد ربع قرن من رحيل الرجل بحثا عن أوراقه ، وشارك فيها د٠ فاطمة موسى ـ بصفتها السائل الأول عن هذه الوثائق مرات كثيرة قبل ذلك ، ثم د٠ عبد الحميد ابراهيم بصفته يملك (أقصد لديه لا أعرف كيف ؟ عدد هائل من أوراق طه حسين ووثائقه) وحضر عدد هائل من المشاركين واغلبهم مهتم اهتماما بالغا بالذاكرة الوطن هى أوراق طه حسين الخاصة ٠

ولا نريد أن نسهب أكثر فيما سبق فصلناه ، وانما سنعرض فى عجلة لأهم مادار فى قاعة العميد قبل أن نعود الى ما يثيره هذا كله من نهب وثائق الوطن ٠

[٢]

في البداية ، راحت د. فاطمة موسى تشير الى انها أثارت قضية ضياع الوثائق مرات كثيرة ، بل انها اتخذت خطوة فعلية ، فكتبت مذكرة الى المسئول عن المجلس الأعلى للثقافة د. جابر عصفور ، ووعدني أنه سيتم عمل اللازم حين يتم بناء المبنى الجديد للمجلس ، ولم يحدث شيء حتى الآن ، وراحت د. فاطمة في حديث طويل تتحدث عن اهتمام الغرب بالوثائق (قرأت وثائق بايرون « توفى عام ١٨٠٤ » في الخمسينات في الغرب) ، ثم هل تعلمون - راحت تحدث القاعة ، ان بعثات أمريكية خرجت قبل عدة عقود الى أوروبا لتشترى وثائق المثقفين والمفكرين ، فالقضية عند الباحثة الكبيرة لم تعد قضية وثائق طه حسين وحدها ، وانما أصبح ضياع الوثائق أو نهبها هو الرمز لضياع ذاكرة الوطن ونهب وعيه ، وما تبقى عندى الآن هو هذا الدكتور فالوثائق التى نبحث عنها عنده العديد لـديه .

ترى ماذا يقول ؟

وبدلا من أن يتحدث عن الوثائق ، اعتدل ليتحدث من الوثائق التى جاء بها مصورة ، فالدكتور الذى يحوز وثائق كثيرة لطه حسين شغل متعمدا وقتا طويلا بالقراءة أمام مشاهديه بالشعر الذى قيل فى العميد ، ثم فى النثر الذى كتب له مما اوحى لنا بأن هناك علاقة - أو كانت هنـاك علاقة ما بين طه حسين وسهير القلماوى - !! (وعلامة التعجب من عندنا ، فقد قرأ المحاضر رسالة كان قد أملاها طه حسين لترسل الى سهير القلماوى ، وهى رسالة لا تعدو أن تكون رسالة عادية ، حملت فوق ما تحتمل لتلقى فى تيار الهجوم على الرجل ، أعرضنا نحن هنا عن تكرارها .

ولم يلبث أن دخل بنا الى مهاوى أبعد حين راح يقلل من قدر طه حسين فيذكر أنه استخدم عبقريته لصالحه فقط ، وأنه يكاد يكون شخصية انتهازية ، بل ومتغربا فى هذا الوقت ليست له أية علاقة بهمومنا المصرية وان كاتبيه (وراح يقرأ من رسائله أمامه بدون توقيع أو تاريخ من أقاصى الصعيد) من يهاجم العميد كما لم يهاجمه عتاة العنف ضده فى أزماته الكبرى ولم ينس أن يذكر كتابات العقاد المليئة عنفا يعرفه كل من يعرف العقاد ضد العميد كان يورد أن العقاد قال من وثيقة مخاطبا العميد « أنت دائما تكتب وتتحدث من أجل هوى فى نفسك والعظمة أن تكتم هذا الهوى .. » الى آخر ما يقول به العقـاد معلقـا من ان العقاد يريد أن يقول ان طه حسين يعمل لمصلحته الخاصة ويسير مع هواه وتأثيره على الناس .. وما أظن ان هذا فى صالح طه حسين .. » .

ويستطرد أيضا من أن طه حسين هو كاتب الصفوة وليس كاتبا شعبيا بأية حال ، وهو لهذا ـ هكذا ـ يستخدم لغة الصفوة وتعبيراتهم معزولا عن الشعب تماما .

ونحب أن نسجل بالحرف الواحد بعضـا مما قاله الدكتور المحاضر لما يمثله من خطورة ـ فيما بعد ـ اذا خرجت هذه الرسالة محققة ومدروسة ومعلق عليها منه ، يقول ـ وأنا أنقل هنا من المحضر المسجل « طه حسين كان ذكيا جدا فهم أن الشعب العربى والمصرى شعب مستبد أو شعب فرعونى فكان هو الرجل الملحمى فى كتبه ، الصورة الزاهية فى مؤلفاته ، المحور الأساسى التى تدور حوله كل الشخصيات والباقى فى الظلام ، كان مستبدا فى مجال الثقافة ، صورة من الاستبداد السياسى ، و... » .

هل هذا كلام محايد يقال !؟

هذا أهم ما قاله الدكتور المحاضر عن الوثائق حرصت ان الخص ما قاله بأمانة شديدة طلب كاتب هذه السطور الكلمة ، وراح يعبر عما استاء منه الكثير ، فقد كنت أخاف على وثائق طه حسين من الضياع فاصبحت الآن أضيف الى خوفى من الضياع رعبى من التعميم ومهاجمة طه حسين بسلفية غير مستنيرة لم أعهدها فى آكثر مهاجمى طه حسين ثم اننى ـ ياسيدى ـ رحت أوجه الخطاب الى الدكتور عبد الحميد حصلت فى طه حسين على درجة علمية ، ومن هنا ، سوف أبلور عجبى فى أسئلة أرجو أن أجد لها استفسارات من صاحب (مقتنيات) العميد والمفسر لها والمختار منها ما يريد ، رحت أســال :

ـ ان ما تقول به الآن ليس نقدا حرا ، أليس هو ، بتعبير بسيط ، معارضة سلفية ؟

ـ وهل كان طه حسين ـ بالفعل ـ شخصا انتهازيا ؟

ـ وهل كان طه حسين مثقفا (متغربا) ـ أى منتميا للغرب وحسب ؟

ـ ثم أية رسائل هذه تقرأ منها ، وهى رسائل غافلة من التوقيع والتاريخ و ٠٠ ؟

وراحت تضيف د٠ فاطمة عجب بعد الهجوم الحاد على العميد فقالت :

« ـ انه من الطبيعى أن الشخص ـ أى شخص ـ ليس ملاكا وان معاصرى طه حسين كانوا يعرفون انه يفضل تلامذته على تلامذة غيره وهو على سبيل المثال غير ان ما تذكره من خطاب يوجه اقذع

الألفاظ لطه حسين هو خطاب مجهول الكاتب ، وهذا النوع من الكتابات لا يعتد به فى المحكمة ، فالمحكمة نفسها لا تأخذ بخطاب مجهول صاحبه وهناك الكثير ممن يرسلون شتائم وسبابا وهذا سلاح يستخدمونه خصوصا فى السياسة ، فالخطاب الغفل من التوقيع ــ اذن ــ لا يمثل رأيا جماعيا والا كان قد وقع على خطابه باسمه ، ان هذا شخصا يسب ولا يقول وجهة نظره .. وهذه كلها بديهيات نعرفها جميعا » .

ومع ذلك ــ أضافت د. فاطمة ــ ليس هذا موضوعنا . موضوعنا الآن ، اننا نعرف ان لديك كنزا مهما جدا من الوثائق فماذا ستفعل به ؟

تنبه الجالسون ، اعتدل الدكتور الذى يملك الوثائق . فلا مفر الآن من التوقف عند الوثائق ..

[٣]

شغلت القاعة لوقت غير قصير بهذه القضية كلها تتوجه الى صاحب (مقتنيات الدكتور عبد الحميد ابراهيم) ــ كما يكتب على هذه الوثائق اذا ما دفع بعضها ــ وهى قليلة بالمقارنة بما عنده ــ .

تكاثرت الأسئلة فراح (صاحب المقتنيات) ؟؟! يؤكد ، صاغرا ، أشياء كثيرة .

قال بالحرف :

« .. هذا الكنز يمثل دولابا كاملا عندى ولا أستطيع أن أفى به وحدى ، وقد حملنى الزيات أمانة ما كنت أود أن أحملها ، وقد

ذهبت معه الى عمارته فى دمياط ·· وقد حاولت قبل موتى كأمانة أن أخرجه طرقت الأبواب : دار الشروق ، محمد رشاد ، صندوق التنمية الثقافية ، سمير سرحان ·· وعندي تصور كامل ماديا وكل شخص أعرض عليه هذا التصور يقول لى أترك التليفون وسنتصل ، ولم يتصل أحد ، ان ما أملكه يملأ دولابا كاملا ، وهو — كما أقول دائما — مثل الجثة التى يحملها الابن فى عربته فى احدى قصص يوسف ادريس الأكثر من هذا انه لا يعرف ماذا يفعل بها فهى عنده تمثل عبئا ، يشبه عبء هذا الرجل الذى يحمل فى عربته جثة أبيه — فى احدى قصص يوسف ادريس — ويظل يحملها حتى تتعفن ، ولا يعرف مع ذلك ماذا يفعل بها ؟

ان الوثائق تمثل — بالفعل — عبئا ، لم أعرف كيف أفعل بها وحدى حاولت أخيرا أن أتفق مع الدكتور جابر فقد شغلته السفريات والمؤتمرات وها أنا أشارك — كغيرى — فى المؤتمر القادم عن طه حسين فى نهاية أكتوبر ·

من يقول لى ماذا أفعل ·

الأكثر من هذا ، اننى أقول ان الوثائق تحتاج الى مكان له امكانات كثيرة ، فلابد أن تنقل على أجهزة حديثة ، بل قمت بجزء منها مع تلامذتى (٢٥٠ صفحة) وعلى نفقتى ·

تدخلت د· فاطمة موسى فى الحديث الغريب ، وجهت اليه الحديث :

« هل تطلب توصية أو نأخذ نحن خطوات عملية لكى يتبنى المجلس الأعلى للثقافة نشر الوثائق ؟ » أجاب الدكتور بسرعة

« لا ٠٠ أنـا لدى اقتراح آخر ٠٠ مركز راماتان لا المجلس الأعلى للثقافة ٠٠ راماتان يتولى الاتصال بالوزير ويأخذ على عاتقه وأنا معه للافة بهذه الوثائق » ٠

عادت الدكتورة لتسأل :

« وأين تتصور ان توضع هذه الوثائق ؟ » ٠

وحين أبدى موافقته بشرط أن يرسل راماتان بالموافقة وعد بوضع الوثائق فى المكان الذى يحدد بشكل علمى ٠

حين تدخل المســـئول عن المركز الثقافى أن يمنح الوثائق للمركز ـ لراماتان ـ طلب منه بورقة مكتوبة لتتم الموافقة ٠

وعادت القاعة للمناقشة مع المنصة ، وقبـل نهاية الندوة بقليل علا صوت البعض بكلمات بسيطة وأن يكن بصوت عال :

« ـ نريد أن نرى العبقريات من كل الجوانب وليس فقط الجوانب الأخلاقيـة ٠٠ » ٠

عاد كاتب هذه السطور الى التحذير من مصير الوثائق ، عاد يتحدث عن التشائم بخصوص التفسيرات التى تمنح للوثائق فى غيبة رؤية موضوعية علمية ، وعاد ليطلب تسليم الوثائق كمادة (خام) بعيدا عن العبث بها أو تفسيرها على هوى كل باحث ، ودارت دورات كاملة من النقاش عن ـ وحول ـ العميد فى القاعة التى حاول المحاضر أن يفسر أوراق طه حسين التى جاء بها فوق ما تحتمل ، وفى نهاية الندوة ، راح المسئول عن مركز راماتان

يقرأ اقتراحا أو توصية أجمع عليها أغلب الحاضرين ، وهى تتحدد فى الآتى :

(يقوم مركز راماتان الثقافى بالتصدى لتوثيق وطباعة الوثائق الخاصة بعميد الأدب العربى ، وتشكل لجنة لذلك من كل من :

ـ د٠ جابر عصفور رئيسا

ـ د٠ عبد الحميد ابراهيم (بصفته ، فالوثائق تحت يديه) ٠

ـ ممثل عن المهتمين بطه حسين وبدراساته بشكل علمى وممثل عن مركز راماتان الثقافى ٠

ـ تقوم اللجنة بفحص مبدئى للوثائق ثم تقدم تصورا محددا لكيفية التعامل مع الوثائق من حفظ وطباعة على ان يتولى مركز راماتان هذه المهمة فيكون هو المركز المناسب لكونه بيت العميد ومتحفه ٠

تنتهى الندوة ، ولا تنتهى الأسئلة على مصير الوثائق المصرية ، ويظل أهم هذه الأسئلة المعلقة هو :

كيف يمكن انقاذ وثائق طه حسين ٠٠ ؟ كيف ؟

لنرى فى المرة القادمة ، ربما وجدنا من يقل لنا ٠

وثائق طه حسين .. والذاكرة المثقوبة .. (٢)

سبق وأن نشرنا صورا درامية لضياع وثائقنا ، كان آخرها غياب وثائق طه حسين التى تحولت الى عبء كادت تحول على حد قول (أحد المســـتحوذين عليها ··) الى جثة تظل تحمل حتى تتعفن ، وخوفا من أن تتحول الوثائق ـ مع اهمالها ـ الى جثة ينالها الفساد نعود الى أسئلتنا القديمة عن الطريقة التى يمكن أن ننقذ بها وثائقنا ، ذاكرتنا الحية ·

ويزيد من تخوفنا ما بدأ يتحول الآن الى شبه ظاهرة ، حين يحمل البعض بعض هذه الوثائق المغيبة فيكتب عنها ما يســـميه (·· أدب الاعتراف) متخذا مصادره من (أوراق مجهولة) أى ، وثائق ، فى حوزته هو وحده ، وبهذا يضيف الى غياب الوثائق ضباب الرؤية التى ينتمى اليها صاحبها ، خاصة ، اذا كان من يخفى هذه الأوراق المجهولة من أصحاب الفكر السلفى أو المضاد ـ فى موقفه السياسى أو المذهبى ـ الى صــاحب هذه الأوراق (الوثائق) التى حصــل بها بمحض الصدفــة ، والذى يصر ـ بعد الحصول عليها ـ انها أصبحت ملكا خاصا به ، وهو ما يجرم عليه (مشروع القانون) الجمهورى الذى يوشك أن يعرض على مجلس الشــعب الآن ·

وأشهد أنه عقب نشر المقالة السابقة انهالت علينا عددا من الفاكســات والرســائل والتليفونات ، نختار منها ثلاثة : فاكس

للدكتورة فاطمة موسى وخطابين لكل من د. جابر عصفور ود. أحمد أبو زيد ، وجميعهم معروفون بعلمهم ووعيهم ·

فلنعرض جزء من هذه الردود قبـل أن نعود الى الأسـئلة المعلقة مرة أخرى ··

[٢]

« الى ···

بالاضافة الى ما ذكرتم ·· هناك عنصر جديد فى الموضوع أكده د. محمد الجوهرى تعقيبا على حديث د· عبد الحميد ابراهيم فى ندوة طه حسين بالمجلس الأعلى ، وهو ان جامعة حلوان وكان هو مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس · ولم يقدم لها وصفا أو ملخصا ·

········

والجدير بالأولوية بين الباحثين هنا : كيف يتسنى لنا أن نطالب بطبعات معتمدة محققة لطه حسين وغيره من كتابنا اذا لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمدققين ، وماذا يفيد البحث المدقق والنقد المنصف اذا استمر من يملكون حق التصرف فى ثروة الأديب من الوثائق يغلقون عليها الأدراج أو يودعونها الصـــندرة أو البدروم جهلا بقيمتها أو ضنا بها على أعين الغرباء لما قـــد تكشف عنــه أسرار عائليــة ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكتاب الانجليز والأمريكان المعاصرين، نشروا كتابا عنوانه Keeping Flame أى المحافظة على الشـعلة مضيئة والشعلة هى سمعة الكاتب أو الفنان لما يخططها أسرته بعد

مماته أو يخططها هو فى حياته ، ويبين الكتاب الذى يتابع مصير ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر كيف باءت معظم هذه الجهود بالفشل ، وان الحقيقة فى الغالب تظهر بعد وفاة المبدع ولو طال الآمد لأن هناك دائما من ينقب ويبحث فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى بعض الأحيـان ·

من الطبيعى أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان فى حوزة الورثة ان لم يكن قد تصرف فيها باهدائها الى مكتبه أو عهد بها الى تلميذ أو صديق يصرف أمورها بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حظا من تقع أوراقهم فى يد من لا يضمرون لصاحبها حبا أو تقديرا ·

ماذا نفعل الآن لجمع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها من التلف أو سوء الاستخدام ؟

نهيب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسـائل بكبار الأدباء والفنانين والمفكرين أو يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الايداع وتجهيزها وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق ·

أيضا والعمل على وضـع لائحة تنفيذية للتشريـع الخاص بايداع الوثائق بالمكتبة الوطنية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الحالات التى ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ ·

أيضا ـ لا يجب أن ننسى ـ الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق المبدعين وما يخلفونه من آثار وبدور المكتبـات والمتاحف فى هذا المجـال ·

ان هنـاك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الأولى هى تنفيذ القـانون » .

د. فاطمـة موسى

وتنتهى رســـالة استاذة الانجليزية لتبدأ رســـالة أستاذ الانثربولوجى بجامعة الاسكندرية .

الى :

...

واذا كان هناك أية وثائق خفية غير معروفة ، فان الواجب يقتضى ممن يملك هذه الوثائق نشرها لو أن فيها فائدة .

أما حين يزعم البعض ان لديهم وثائق هامة وفى الوقت نفسه يختلقون الأعذار لكى يتحللوا من واجب نشر هذه الوثائق ، فان ذلك يحمل أحد أمرين :

ـ اما أن هؤلاء يدركون ادراكا تاما ان هذه الوثائق ليس فيها ما يتصورونه من أهمية ولكنهم يحاولون بتلك الادعاءات أن يقيموا هالة من الدعاية على انهم مطلعون على ما لا يعرفـه العامة والخاصة عن طه حسين ..

ـ واما ان لهم أهدافا أخرى غير علمية تفرض عليهم اخفاء هذه الوثائق حتى تتحقق لهم تلك الأهداف غير العلمية والتى تكون أقرب الى تحقيق الكسب المادى أكثر منها الى أى شىء آخر ..

أما فيما يتعلق بالأدباء ان هذه الوثائق فيها بعض الاعترافات الخفيــة عن طه حسين (١١) ، فان الاعتراف لا يعنى هنـا أبدا الادلاء بأية معلومات فى رسائل الآخرين ..

فماذا تعنى الاعترافات كما هو معروف علميا ؟

الاعترافات ـ هنا ـ تعنى أن يكشف المرء عن خبايا نفســه وبخاصة فى المذكرات التى يحتفظ بها لنفســــه .. وهو ما لم يثبت حتى الآن ، لأن كل ما نعرفه عن الذين يزعمون ان لديهم وثائق ان ما يملكونه فى الواقع لا تعدو أن تكون بعض الرسائل وبعض المكاتبات بين طه حسين وتلامذته ومعارضيه ، وأذكر اننى قرأت الكثير مما نشر الكثير من هذا حتى الآن من مكاتبات طه حسين منها مكاتباته مع بعض تلامذته كعلى حافظ ومحمد القصاص ومحمد منــدور .

وعلى ذلك ، فان معظم هذه الرسائل أصــبح معروفا وحتى لو افترضنا ان من يزعم ان لديه وثائق ويهدف من اخفائها انتهاز الفرص لتحقيق كسب مادى لابد بالضرورة من أن يعود على مالك تلك الوثائق بتحقيق كسب مادى غير متصور نظرا للمكانة التى يحتلها طه حسين فى تاريخ الثقافة فى العالم العربى كله وليس فى مصر فقط ..

من هنا ، اتشـــكك تمـــاما فى وجـــود وثائق تحتوى على معلومات لها أهمية فى تغيير نظرتنا الى طه حسين أو القاء أضواء على جوانب شخصية أو عامة فى حياته لا نعرفها حتى الآن » .

د. أحمد أبو زيد

وفى الأسبوع الماضى ·

وفى الجلسة الختامية لمؤتمر طه حسين ، قام المسئول الأول للمجلس الأعلى ليقــول فى حشد من المســتمعين ما كتبه فى رسالة أرسلها الينا ، قال وكتب ، يقول أمين عام المجلس الأعلى للثقــافة :

الى

كنا قد خططنا لنرى وثائق طه حسين المجهولة منشورة فى مؤتمر عميد الأدب العربى ، وكنا نحلم ـ فى الآن معا ـ فى الحصول على هذه الوثائق ولكننا ـ أقولها للأسف الشديد ـ سـقطنا فى الأهواء الشــخصية للباحثين ، فهذا البـاحث يزعم انه صاحب الوثائق ، وذاك يقول العــكس (بعد أن يذكر د. جابر عصــفور اسمين معينين معروف استحواذهما على الوثائق ، عاد ليستطرد) ·· وللأسف مرة أخرى لم ننجح فى التفاهم مع أى منهما ، ولكن الكل يريد أن ينفرد بما يقول أنه معه ·

وليسمح لى أن أقول انه من الجهالة أن ينفرد واحد وحده بهذا العمل أن ينفرد انسان وحده بوثائق مثل هذه ·

ومع هذا ، فاننا مازلنا نحلم ، وأرجوا أن يكتمل الحلم ·

على أن ترجمة الحلم هنا يمكن أن يترجم على هذا النحو : تشكيل لجنة من مؤرخ ودارس أدب واحد المعاصرين لطه حسين على أن تقوم اللجنة قبل ذلك باستئذان ورثة طه حسين ، فالغريب ان أحدا ممن يدعون انهم يملكون الوثائق لم يستأذن ممن يعنيه الأمر بصلة الرحم حتى يصبح فعله مشروعا » ·

د· جابر عصفور

لم تنته كلمات د. عصفور فقد رددها أكثر من مرة بعد ذلك ، حتى كان أوضح ما قاله فى هذا الشأن هو ما ردده فى (راماتان) ـ بيت العميد ـ فى ختام الاحتفال بربع قرن على رحيل طه حسين .

ومهما يكن ، تنتهى الفاكسات وردود الأفعال المتباينة لنعود لنفس الأسئلة المعلقة حول وثائق طه حسين ، أو ـ بشكل أدق ـ الى وثائق الوطن المنهوب ، فليست وثائق عميد الأدب العربى غير رمز لهذه الذاكرة المثقوبة فى حضور أصحابها .

كيف يمكن أن تعيش أمة وذاكرتها مثقوبة ؟

سألت نفسى ، وأنا أعاود البحث عن اجابة .

.. إحراق وثائق طه حسين ..!!(٣)

وصلتنا رسالة من الدكتور عبد الحميد ابراهيم الذى يقتنى (على حد قوله كتابه على وثائق طه حسين لديه) .. وهى رسالة غريبة بكل المقاييس العامة وبكل الألفاظ التى جاءت فيها والتى يعاقب عليها القانون (واحتفظ بها كمستند ضده اذا شاء الدخول الى حلبة القضاء لما فيها ..) .

خاصة ، ان القضية تتعلق بالوثائق المنهوبة من أوراق طه حسين الخاصة ، تحولت الذاكرة العربية معها الى ذاكرة مثقوبة .

الرسالة جاءت بعد نشر المقالتين السابقتين لنا فى هذا المكان عن ذلك الدولاب الملىء بالوثائق لدى الدكتور عبد الحميد (كما اعترف هو أكثر من مرة وأمام شهود ، وشبه وثائق عميد الادب العربى بالجثة التى اذا تركت ستتعفن) وهذا هو منطوق ما ردده أكثر من مرة آخرها كان فى مركز راماتان بيت العميد أمام حشد كبير من المثقفين والمهتمين .

والرسالة ـ مثل كل رسائل الدكتور الذى يقتنى الوثائق ولا يعيدها ويحرقها أمام أية مطالبة بها ـ كما سنرى ـ تحتوى على مشهد عنيف من مشاهد (محاكم التفتيش) واشهار سلاح الارهاب ضد كل من يحاول انقاذ وثائق الوطن من العبث والتربح ، وهى ـ فوق ذلك ، كما أشرنا ـ مليئة بالفاظ السباب العنيف ،

مليئة بالغريب الذى يجب التوقف عنده • مما يعكس (حالة) المثقف العربى اليوم • ولنترك (حالة) المثقف العربى اليوم لنتوقف عند (حالة) بعينها •

وحرصا ألا ندخل مع الدكتور فى مجادلات سبابية مراوغة تبتعد عن الهدف الذى يركز على وثائق الوطن ، وحرصا على وقت القارىء الكريم سوف أتوقف عند العديد من النقاط التى جاءت بالرسالة وبشكل موضوعى دون اسهاب مخل بالموقف كله •

[١]

الكاتب يفسر كتاباتى بمطالبته بتسليم وثائق طه حسين سواء فى ندوة (راماتان) أو فى كتاباتى السابقة بأن ذلك يعود الى المصالح الشخصية يقول بالحرف الواحد :

ان القضية أخطر من كل الوثائق فهى تمس ذلك الجو الذى يقوم على التضليل والمصالح الشخصية .. فانت تزعم ان لجنة قد شكلت فى « راماتان » وانها قد رشحتك لتمثل المثقفين لانك حاصل على رسالة علمية عن طه حسين •• » •

وعبورا فوق سيل الشتائم التى لا تصدر عن (صاحب قضية) فانا لا أعرف أية مصالح شخصية فى البحث عن وثائق الوطن ومطالبة صاحبها باعادتها الى بيت العميد (راماتان) التى لا توجد بها وثائق مثل التى استولى هو عليها • وهو ما طالب به المجتمعون فى هذه الندوة كما ان الترشيح مسجل كما قلنا فى محضر الندوة ومسجل فى المركز الثقافى ببيت العميد لمن يريد العودة اليه •

وهنا نصل الى النقطة الاخرى •

... ادعاء ان الرسائل التى نشرت هنا « مفبركة » ، هذا ادعاء غير صحيح فلدى الفاكسات والخطابين اللذين جاءا لى من الدكاترة المعروفين بصدقهما وأمانتهما العلمية ، فضلا عن أن شهود ندوة (راماتان) والمحضر المسجل والمطبوع يؤكد هذا قبل ذلك وبعده أيضا (ولدينا صورا من هذا كله أغلبه موذع فى « راماتان ») .

[٢]

ان اللجنة التى يشكك فيها الدكتور هى لجنة قرأ أعضائها بالفعل محمد نوار المسئول عن المركز الثقافى براماتان بالندوة ثم جاء د. جابر عصفور ليوافق عليها مضيفا اليها اسم د. رءوف عباس كمؤرخ على أن ترى النور فى أقرب فرصة .

والجدير بالذكر انه تم اتخاذ هذا الاجراء بالفعل من مركز راماتان حين بادر باعتماد طلب يؤكد فيه - أكثر - على اللجنة السابقة ، وتوجد صورة ضوئية لهذا الاعتماد (باللجنة) فى مركز راماتان يمكن لمن يريد أن يراها مسجلة برقم وتاريخ فى أوراق المركز الثقافى .

بيد أن الأمر هنا يقتضى التمهل عند أشياء أهم من هذا كله وأكثر من اشارة أو اتهام وهو ما نتمهل عنده أكثر .

[٣]

ونحب هنا أن نصحح ما حاول أن يوهمنا به كاتب الرسالة من انه أراد أن يسلم الوثائق المهمة التى لى حوزته الى المجلس الأعلى للثقافة ممثلا فى أمينه العام ، فهو بعد رسالته بما بدأها يذكر فى هذه الرسالة بالحرف الواحد ما يلى :

« لقد عرضت على الدكتور جابر عصفور فى خطاب مفصل بأن اسلمه :

الجزء الأول من وثائق طه حسين ··

لينشره فى مناسبة الاحتفالية ·· (و) ·· ولكنه لم يرد » ·

وبعد اطلاع السيد الأمين العام للمجلس على هذه الرسالة راح يعقب الدكتور جابر عصفور (ويرد ··) بأن كلام الدكتور غير صحيح لعدة أسباب ·· ـ ونحن ننقل هنا عن د· جابر عصفور بالنص ـ على هذا النحو :

« **أولا** : د· عبد الحميد ابراهيم لم يقدم الى المجلس الأعلى للثقافة تقريرا علميا عن الرسائل التى بحوزته لا من حيث عددها أو من حيث نوعها أو حالتها ·

ثانيا : طلب ان نساعده على نشر هذه الرسائل فى ستة أجزاء ولم يقدم ما يثبت ان نشر هذه الرسائل يمكن أن يتم فى ستة أجزاء وأخبرنى بأنه سيعلق على كل رسالة بدراسة حولها وليس هناك من سبيل محدد لمعرفة مدى صحة هذه الرسائل ، التى ليس لدينا صور لها ولا أية معلومات مؤكدة عن أصلها ·

ومن هنا نأتى الى النقطة الثالثة ·

ثالثا : وازاء هذا الوضع ، فان المنطقى والطبيعى ان يتوقف المجلس الأعلى للثقافة عن المغامرة بدعم ما لا يعرف وان ننتسر ما يقدمه الدكتور عبد الحميد ابراهيم وغيره من تقارير عن الرسائل التى بحوزته ·

فاذا اكتملت هذه التقارير أمكن للجنة علمية متخصصة أن تشرف على العمل لانه لا يعقل أن يتنازع رسائل طه حسين أكثر من باحث ·

رابعا : وحتى لو سلمنا بامكان أن ينشر كل باحث ما لديه من رسائل ، فينبغى أن يقدم ذلك أولا وقبل كل شىء حتى نتبين الصحيح من الزائف وحتى نعرف قيمة الدراسة أو التعليق المقدم حول الرسائل ·

نقول ذلك ونحن نحرص تمام الحرص على تراث طه حسين من ناحية ، وحرصا على القواعد العلمية من ناحية ثانية ·

والمهم ان الدكتور عبد الحميد يعرف جيدا ان المجلس على استعداد لأن ينشر ما بحوزته من رسائل بل ان المجلس يرحب بذلك ويدعو اليه ·

وأخيرا ، ان المهم أن يقدم لنا هذه الرسائل على هذا النحو :

ـ فى مجلد واحد ·

ـ وعلى نحو موثق ·

ـ وبعيدا عن التفسيرات الشخصية ·

ونحب ان نشدد على هذه التفسيرات التى لا ينبغى أن تلحق بالرسائل ، وانما تصدر فى دراسات منفصلة ·

وليعتبر ان هذه موافقة المجلس على نشر رسائل طه حسين بهذه الصفات العلمية لكل من يلتزم بأصول المنهج العلمى فى نشر الرسائل » ·

تنتهى رسالة الدكتور جابر عصفور ليبدأ الفزع الذى ينتاب القـــارىء •

[٤]

ان أكثر ما يفزع فى رسالة الدكتور قوله حين يقول بالحرف الواحد « قمت بعد قراءة مقالتك باحراق كل ما لدى من وثائق طه حسين » •• !!

وبغض النظر عن الشتائم التى وجهها الى فى رسالته ، فان أخطر ما فى الموضوع حقـا هو اعترافك المكتوب والموجود لدى (واحتفظ به) بانك قمت باحراق وثائق ، وثائق طه حسين • وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة كبرى فى حق الوطن ويعاقبك عليها القانون بأقصى العقوبة والاعتراف سيد الأدلة كما يقول القانون •

ان هذه جريمة كبرى كما يؤكد القانون المدنى •

أضيف الى ذلك انه حين يشير الى صورة أخرى لكل الوثائق أودعها الدكتور الزيات « أمام عينى فى راماتان » فان هذا يفتح بابا آخر على مصراعيـه ، فانا أعرف جيدا ان رســائل طه حسين ووثائقه التى تمثل أكثر من (دولاب) لا يوجد منها فى بيت طه حسين شىء قط ، اللهم بعض المتفرقات التى لا تشير الى شىء مهم ، فضلا عن رسائل الابن مؤنس التى لا تضيف شيئا جادا الى وثائق طه حسين أقصد وثائق مصر ، والاجدى فى هذه الحالة أن نتوجه ـ بالقانون المدنى أيضـا ـ الى صـاحب المصـلحة فى سرقة هذه الصورة من المستندات ، ثم التصرف فيها بالنشر أو (التربـح) أو ـ حتى ـ الحرق كما يتفضل الدكتور •

والآن ، بعيدا عن السباب الذى يعاقب عليه القانون ، يبقى سؤال عن حرق وثائق طه حسين :

هل حرقت ـ بالفعل ـ وثائق طه حسين ؟

[٥]

وكيف سيكون مصير من يحرق وثائق الوطن ؟

ثم كيف يمكن استعادة تاريخنا وذاكرتنا الحية من الورق المحروق أو بقاياه ؟

هل هو أسلوب الأرض المحروقة التى لا يترك بعدها ما يمكن العثور عليه كقرينة من وثائق الوطن ؟

أسئلة نوجهها للرأى العام .

الوثيقة .. ودرس من الحكيم ..(٤)

على العكس من تصور غير محدد لمثقفينا وغفلتهم عما يمكن ان تئول اليه أوراقهم ووثائقهم ، فان توفيق الحكيم - من الجيل الماضى - ظل أكثر من غيره حنكة وأكثرهم وعيا بدور الوثيقة والتنبيه اليها قبل رحيله ٠

لقد ترك لنا ضمن ماترك درسا يجب التنبه اليه ٠

وقبل ان نتمهل عند (درس) الحكيم هنا نشير بسرعة الى تعريف الوثيقة

فالوثيقة Document بتعبير بسيط تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصه والوثائق التى يمكن ان تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات ٠٠ الى غير ذلك مما يحمل فى المجمل العام « كل مادة مكتوبة أو مصورة ٠٠ تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق أمام الباحث » ٠

فالوثيقة بشكل عام هى المخطوطة التى تحتوى على بيانات هامة وعامة يمكن ان تحدد أهم ظواهر التكوين الوطنى أو الشخصى مما يصب فى تيار الوعى الوطنى ٠

بيد ان هذه الوثيقة تطورت الآن من الوثيقة الورقية الى الوثيقة المعلوماتية ، وراحت الثورة الرقمية Digital revolution

تحدث تغييرا جذريا على الوثيفة الورقية فتحولت الى ما يسمى الوثيقة المعلوماتية التى تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن ان تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات الكترونية لمعالجتها مما ظهر معه ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية الحديثة · وهى ذات كيان خاص بها ·

يحدث هذا فى الخارج ، اما عندنا ، فمازلنا لانعرف ـ فى الغالب ـ غير هذه الوثيقة الورفية التى لم تعرف بعد عصر المعلومات الجديد ·

وهو ما نجد أنفسنا فيه أمام وثائق متناثرة ، متنافرة ، هنا وهناك · بعضها بين يدى الأفراد ممن لا ينتمون الى هذا المفكر أو السياسى بصلة ·

فضلا عن انه لايمكن لأحد ان يتصرف فى أية وثيقة قط اللهم الا بعد استئذان ورثة صاحب الوثيقة ، وعن الاسراع بتسليمها الى دار الوثائق تبعا لقوانين ومواد مدنية لم يعمل بها بعد عندنا ·

ولأن الشائع الآن تناثر وثائقنا بين الداخل (خاصة حين توضع فى أيدى غير أمينة) أو الخارج حيث يوجد بعضها فى مراكز علمية معادية (فى جامعات مثل بير سبع أو اكسفورد ·· الخ) ، فان وعى صاحب الوثيقة بوثائقه وأوراقه الخاصة يصبح ملحا فى هذا المناخ ، وهو ما يحيلنا الى توفيق الحكيم حيث برهن ـ قبل رحيله ـ على انه كان أكثر وعيا من غيره بالمصير الذى يمكن ان تئول اليه أوراقه الخاصة ، ومن ثم ، ترك لنا درسا (لا وثائق مصانة) وحسب يجب التوقف عنده ·

وهو مايعود بنا الى درس توفيق الحكيم ·

[٢]

كان توفيق الحكيم - اذن - أكثر من غيره وعيا بدور الوثيقة ومصيرها ، ومن ثم فانه اتخذ أكثر من طريق للحفاظ على وثائقه الخاصة لتفسير أفكاره .

وتعددت الطرق فى هذا ..

- اما بنشر وثائقه بنفسه أو الادلاء ببعض الاحاديث ذات الاهميه عن حياته لمقربيه ليكمل الصورة التى يريدها من بينها هذا الكتاب الذى نشره فى حياته بعنوان (وثائق من كواليس الأدباء) / كتاب اليوم فبراير ١٩٧٧ ، وراح فى هذا الكتاب يضع الوثائق التى وجدها لديه ، والتى وجد - وهذا له دلالة - انها تعبر عنه كما يريد أكثر من غيرها .

ورغم ان الاختيار من الكاتب أو الأديب نفسه يحوطه اعتبارات تحفظ ، فان ما تركه من وثائق منشورة معلقا عليها يقلل من هول ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذه الوثائق كانت قد وقعت فى أيدى غير أمينة ، فى وقت يكون فيه قد رحل ، فاذا بنا بين عدد ممن يحاولون ان يستحوذوا على أوراقه الخاصة فيتربحوا بها فضلا عن - فى حالة ادعاء الأمانة والنشر - ان تحاط الوثائق بتفسيرات وكان هذا الباحث أو ذاك يعود لتفسير الوثيقة ، ولكن من وجهة نظره هو ، فضلا عن ان تفقد هذه الوثيقة أو تضيع تماما - كما سنرى - ولا يوجد لها أثر .

ونحن نعلم جميعا ان كثيرا من أوراق مثقفينا وساستنا ان لم تكن قد نالتها يد التغير والافساد نالتها يد الاهمال والضياع .

وهذا يعني ان تفسير الأديب لأوراقه ـ مهما يكن ما بها من تحفظات ـ أهون من تفسيره غيره بما يعن له أو كما يريد ان يفسر بالشكل الذى يعيد فيه كتابة الوثيقة ٠

ومع ان توفيق الحكيم هنا حرص ، كما يقول في (بيان) فى الصفحات الأولى « على ان تكون نصوص الرسائل والوثائق هى التى تتكلم ، وألا يكون تدخلى الا بقدر ما هو ضرورى للايضاح » ـ وهو مايمكن ان نراجعه فيه علميا ، فان ذلك يكون أدعى للقبول لعله بذلك ـ كما يضيف هو « أكون قد أنقذت من الضياع ما قد ينفع ٠٠ » ٠

ـ واما ـ وهذا هو طريق تالية ، ان يدلى بأحاديث تنشر فى حياته أو تنشر ـ حتى ـ بعد رحيله لمقربيه ٠

وهو فى هذا كان واعيا الا يهب جيل دون جيل بما يريد ، وانما وزع أفكاره وبعض أوراقه الخاصة ، التى يعرف قيمتها وبعدها الحقيقى جيدا ، ومن هؤلاء الذين ترك لهم بعض افكاره مكتوبة كل من فؤاد دواره وابراهيم عبد العزيز ٠

وفى الحالتين ، يجب ان نأخذ هذا أو ذاك بشيء من الحرص ، ونعى من هذا أو ذاك بقــــدر من (البروباجنـــدا) كان الحكيم مولعـــا بها ٠

لكنه ، فى جميع الحالات ، كان يترك ما ينفع ـ وان كان مايريد ـ ويدلى بالرأى لمن يريد ـ وان كان بوعى ـ وهو ما يجب ان نحتاط معه كثيرا ٠

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك طريق ثالثة كان يحرص فيها على ان يتعامل مع الوثائق تعاملا أكثر وعيا وخصوصية ٠

[٣]

ـ وهذا الطريق الثالث كان يعرفه أكثر المقربين للحكيم ٠

وهو الطريق الذى كان يجمع فيه (كل) الوثائق التى يرى فيها خطرا على فكره ، أو تترك لغيره فيخطأ التعبير عنهـــا فى عدم وجود ملابساتها فيبادر على الفور الى التخلص منها ، وهو ما يذكرنا بكلمات نجيب محفوظ وهو يضحك (أنا أكبر مقطعاتى) ٠

وهو ما يمنحنـــا الطريقـــة التى تخلص بهـــا مما يريد التخلص منه ٠

وهو ما أجهز به على عدد هائل من الوثائق كان قمينا بنا ان نعيد بها تقييم عديد من أفكار الحكيم الأدبية والفنية (خاصـــة مسوداته الأولى) فينتفع بها عدد كبير من المتخصصين ، سواء من علماء النفس أو فقهاء اللغة أو كتاب التاريخ الفكرى أو السياسى ٠

وهو ما يحسب على الحكيم وليس له ٠

بيد ان خياره هو الذى حدد ما أراد ان يراه من يريد منه عنه٠

هو الذى حدد لنا ـ الى حد بعيد ـ خطابه الفكرى أو السياسى٠

وهو ما تبقى لنا بالفعل ٠

أو هو ـ على الأقل ـ ما هو شـــائع عـن توفيق الحكيـــم مما أسهم به أكثر فى حياته العملية وتنقله بين أكثر من جريدة ، وكتاباته المميزة ، بل ومما ارتداه فى عصره ليظهر بالصورة التى حرص ان يظهر بها أمامنا ، ودوريات الثلاثينات والأربعينات فى مصر ـ بوجه خاص ـ يمكن ان تحمل لنا كثيرا من هذه الأقنعة التى

أراد ان يضعها جميعها على وجه واحد ، ويظهر بكل قنـــاع فى الوقت الذى يريد ٠

وهو متسع لدراسات لم تكتب عنه بعد ٠

ــ بيد ان ثمة طريق رابعة ، كان أمينا فيها أكثر من هذا ٠

وهى الطريق التى تذكرنا بالطريق الأولى ٠

فكما حرص ان يجمع مالديه من أوراق ووثائق ويضعها فى كتاب يكتب هو تعليقاته ، وتواريخ كتابتها ٠٠ كذلك لم يترك غيره يستولى على ما يبقى منه بعد رحيله ٠

وعلى هذا النحو ، عرفنا توفيق الحكيم وهو يكتب (وصية) الى اتحاد الكتاب يحـــاول ان يسلم فيهـــا ما تبقى وما يهمه ان يتبقى منـــه ٠

وهى خطوة غير مسبوقة ، أشار اليها نجيب محفوظ فى الحوار الذى دار فى هذا المكان بيننا ٠

لقد آثر ان يسلم الحكيم ما تبقى لديه بشكل رسمى ، ففى اليوم التالى لرحيله ، تم فتح وصيته ــ بناء على طلبه ــ فاذا بهـــا تحتوى على خطابين ، أحدهما لابنته ، والأخرى لاتحاد الكتاب ، ولما كانت الأولى تشير الى ضرورة استغلال ابنته « لحقوق الادارة والاستغلال المالى لجميع مؤلفاتى ومصنفاتى الأدبية ٠٠ الخ » وهذا كله متعلق بالأمور المادية ، فان الوصية الأخرى كانت محررة بخط الحكيم وموجهة الى رئيس اتحاد الكتاب وجاء فيها :

« .. فى حالة وفاتى أرجو ان تكون كتبى .. وكذلك أوراقى التى لها عـلاقه بالقـلم والأدب ونحو ذلك من نصيب اتحاد الكتاب ، لما قد يكون فيها من فائدة لكتاب وأهل القلم .. وهذه رغبتى أمضى بها اليدم لتعملوا بموجبها .

وعلى هذا النحو ، كان الحكيم واعيا كيلا تئول أوراقه أو ــ حتى ماقد يعثر عليها ــ الى طرف غير اتحاد الكتاب ، وكان واعيا أشد ما يكون الوعى الى ما تركه منها ومالم يتركه وهو ما حاول به استنقاذ أوراقه من أيدى كثيرة .

[٤]

وعلى هذا النحو ، بدا درس الحكيم الأخير أكثر وعيا وأبعد ادراكا للطبيعة البشرية والتغييرات المادية ، ومهما يكن من الطرق التى لجأ اليها (فهو صاحب الأوراق والأكثر وعيا بما فيها !) ، فانه لا يتبقى الكثير ليبدد فى صور بشعة كثيرة نعرف بعضها فى نهاية هذا القرن .

اننا ــ كما لاحظنا من قبل ــ أمام هذه الأشكال التى تودى بالوثائق ــ خاصة اذا كان لأفراد ــ ، فهى محكوم عليها بالضياع ، خاصة انها لم تعرف بعد (العصر المعلوماتى الجديد) ، وهذا الضياع المادى أو المعنوى يأخذ مثل هذه الصور :

أما « الترخص » ، فتهمل الوثيقة ، لدى من يعثر عليهـــا لعدم معرفته بقيمتها وتضييع ، ويقدم لنا الحكيم نفسه تفسيرا لهذا حين يقول انه لا يجد لهذا ســببا « .. الا أو تـــكون أعمـــار الجماد كأعمار الاحياء لا نعرف لها قانونا يحدد بقائها وضياعها » أى الضياع .

وأما « التربح » ، فتتحول الوثيقة لمن يعثر عليهـــا الى شيء معادل للقيمة المادية ، فلا يعرف غير طريق واحد عنها غير التربح أو التربح فتصبح أداة للكسب بغض النظر عن قيمتها ، اي التربح ٠

أما التأويل ، وهو أسوا من سابقيه ، فنحن أمام من يحاول التعليق ــ بحكم استحواذه على الوثيقة ــ وهو تعليق لا يخلو من غرض ، فتتحول الوثيقة لدى من يجدها ــ ولا تهمنا هويتــــه ، فموقفه واحد ــ الى برهان ضد صاحبها لما يريد أن يستنطقه بهـــا أو يستنطقها به ٠

وعلى هذا تخضع الوثيقة الى من يملكها ، وتضحى المادة البكر وقد تمزقت بكارتها ، وتبعثرت اشلاؤها أمام مشرط من يحـاول التفسير أو التغرير ، أى التزييف ٠

يصل الأمر بالوثيقة ــ اذن ــ فى حالة التغاضى عن درس الحكيم ــ الى ثلاثة مصائر الا ان يكون من ضـــحاياها : الضياع أو التربح أو التزييف وفى جميع الحالات يتم تغيير (خطابهـــا) ونفى دلالاتها ٠

وثائق الوطن .. هل نغلق الملف ؟ ! (٥)

مازالت ٠٠

مازالت وثائق الوطن تنهب ، تسرق ، تستنطق كما يراد لها ٠

هذا ما يجب التأكيد عليه قبل أن نعود لملف وثائق الوطن ،

ربما للمرة الأخيرة لقد جاءنا قبل شهر فاكسا اضافيا من د ٠ فاطمة موسى فلم أستطع نشره اذ كان القصد ينصرف الى اغلاق هذا الملف لأسباب لا تخفى عن القارىء ، حتى ان سطور د٠ فاطمة كانت ما تزال تلح على ٠

وزاد من حيرتى انه قد جاءتنى فى الوقت نفسه رسائل وفاكسات أخرى كثيرة تطلب حسن الأمر لصالح وثائق الوطن لعل من أهمها رسالة كريمة من كتاب حوض البحر الأبيض (وعلى رأسهم الأديب محمود عوض عبد العال) وغيره من كثير من القراء ٠٠

ثم اننى ما كدت أضع ملف الوثائق أمام الرأى العام حتى جاءتنى دعوة كريمة من د٠ مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى بأن أشهد لحظة تسلم جزء عزيزا من وثائق الوطن ممثلا فى وثائق قناة السويس من الحكومة الفرنسية الى مصر ، وهو ما حدث ـ بالفعل ٠

[٢]

لقد شهدت قاعات أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة تسلم وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وثائقا كانت تضم مراسلات ومذكرات وسجلات سياسية واقتصادية ومالية مهمة من وفد سمى (وفد جمعية أصدقاء ديلسيبس وقناة السويس الفرنسية) ، وتم الاعلان فى الوقت نفسه انه ستضع هذه الأبحاث بمكتبة الاسكندرية هذه اذن بعض ـ أقول بعض ـ وثائقنا التى كانت لدى الفرنسيين ، صحيح انها كانت الوثائق التى سلمها ديسيبس وشركته للجهات الفرنسية التى كانت تضطلع بدورها فى حفر القناة ، لكنها فى النهاية ، كانت وثائقنا نحن ، وها نحن الآن ، قانعون بما حصلناه من هذه الوثائق ، لانستطيع ان نطالب بغيرها ، مع ان كلها خاصة بحفر قناة السويس من منتصف القرن التاسع عشر الى تسليم الشركة القناة لمصر عام ١٩٥٦ ٠

لقد شهدنا احتفالا ضخما بمسيو جان بول كالون رئيس الجمعية وعدد كبير من الفرنسيين معه ، ولم يكن لدى وزير التعليم العالى المصرى ومن معه غير ازجاء واجب الشكر على هذه الوثائق ، غير ان الوثائق الأصلية التى كانت بحوزتنا ـ وثائقنا ـ نحن ، أصبح من المشكوك انها لدينا ٠

ان القضية لا تحتاج للشارة هنا ، فالحكومة الفرنسية تسلمنا بعض الوثائق ، وذلك بهدف المشاركة ، والاعلان عن كرمهم الزائد بالمشاركة فى الاحتفال (بالآفاق المشتركة) التى أعلنت عنه كل من الحكومة المصرية والفرنسية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على مجىء المستعمر الفرنسى ٠

مليئة بالغريب الذى يجب التوقف عنده . مما يعكس (حالة) المثقف العربى اليوم . ولنترك (حالة) المثقف العربى اليوم للتوقف عند (حالة) بعينها .

وحرصا ألا ندخل مع الدكتور فى مجادلات سبابية مراوغة تبتعد عن الهدف الذى يركز على وثائق الوطن ، وحرصا على وقت القارىء الكريم سوف أتوقف عند العديد من النقاط التى جاءت بالرسالة وبشكل موضوعى دون اسهاب مخل بالموقف كله .

[١]

الكاتب يفسر كتاباتى بمطالبته بتسليم وثائق طه حسين سواء فى ندوة (راماتان) أو فى كتاباتى السابقة بأن ذلك يعود الى المصالح الشخصية يقول بالحرف الواحد :

ان القضية أخطر من كل الوثائق فهى تمس ذلك الجو الذى يقوم على التضليل والمصالح الشخصية .. فأنت تزعم ان لجنة قد شكلت فى « راماتان » وانها قد رشحتك لتمثل المثقفين لانك حاصل على رسالة علمية عن طه حسين .. » .

وعبورا فوق سيل الشتائم التى لا تصدر عن (صاحب قضية) فأنا لا أعرف أية مصالح شخصية فى البحث عن وثائق الوطن ومطالبة صاحبها باعادتها الى بيت العميد (راماتان) التى لا توجد بها وثائق مثل التى استولى هو عليها . وهو ما طالب به المجتمعون فى هذه الندوة كما ان الترشيح منسجل كما قلنا فى محضر الندوة ومسجل فى المركز الثقافى ببيت العميد لمن يريد العودة اليه .

وهنا نصل الى النقطة الأخرى

ادعاء ان الرسائل التى نشرت هنا « مفبركة » ، هذا ادعاء غير صحيح فلدى الفاكسـات والخطابين اللذين جاءا لى من الدكاترة المعروفين بصدقهما وأمانتهما العلمية ، فضلا عن أن شهود ندوة (راماتان) والمحضر المسجل والمطبوع يؤكد هذا قبل ذلك وبعده أيضا (ولدينا صورا من هذا كله أغلبه مودع فى « راماتان ») .

[٢]

ان اللجنة التى يشكك فيها الدكتور هى لجنة قرأ أعضائها بالفعل محمد نوار المسئول عن المركز الثقافى براماتان بالندوة ثم جاء د. جابر عصفور ليوافق عليها مضـيفا اليها اسم د. رءوف عباس كمؤرخ على أن ترى النور فى أقرب فرصة .

والجدير بالذكر انه تم اتخاذ هذا الاجراء بالفعل من مركز راماتان حين بادر باعتماد طلب يؤكد فيه - أكثر - على اللجنة السابقة ، وتوجد صورة ضوئية لهذا الاعتماد (باللجنة) فى مركز راماتان يمكن لمن يريد أن يراها مسجلة برقم وتاريخ فى أوراق المركز الثقافى .

بيد أن الأمر هنا يقتضى التمهل عنـد أشـياء أهم من هذا كله وأكثر من اشارة أو اتهام وهو ما نتمهل عنده أكثر .

[٣]

ونحب هنا أن نصحح ما حاول أن يوهمنا به كاتب الرسالة من انه أراد أن يسـلم الوثائق المهمة التى فى حوزته الى المجلس الأعلى للثقافة ممثلا فى أمينه العام ، فهو بعد رسالته بما بدأها يذكر فى هذه الرسالة بالحرف الواحد ما يلى :

« لقد عرضت على الدكتور جابر عصفور فى خطاب مفصل بأن اسلمه :

الجزء الأول من وثائق طه حسين ..

لينشره فى مناسبة الاحتفالية .. (و) .. ولكنه لم يرد » .

وبعد اطلاع السيد الأمين العام للمجلس على هذه الرسالة راح يعقب الدكتور جابر عصفور (ويرد ..) بأن كلام الدكتور غير صحيح لعدة أسباب .. ـ ونحن ننقل هنا عن د. جابر عصفور بالنص ـ على هذا النحو :

« **أولا** : د. عبد الحميد ابراهيم لم يقدم الى المجلس الأعلى للثقافة تقريرا علميا عن الرسائل التىبحوزته لا من حيث عددها او من حيث نوعها أو حالتها .

ثانيا : طلب ان نساعده على نشر هذه الرسائل فى ستة أجزاء ولم يقدم ما يثبت ان نشر هذه الرسائل يمكن أن يتم فى ستة أجزاء وأخبرنى بأنه سيعلق على كل رسالة بدراسة حولها وليس هناك من سبيل محدد لمعرفة مدى صحة هذه الرسائل ، التى ليس لدينا صور لها ولا أية معلومات مؤكدة عن أصلها .

ومن هنا نأتى الى النقطة الثالثة .

ثالثا : وازاء هذا الوضع ، فان المنطقى والطبيعى أن يتوقف المجلس الأعلى للثقافة عن المغامرة بدعم ما لا يعرف وان ننتسر ما يقدمه الدكتور عبد الحميد ابراهيم وغيره من تقارير عن الرسائل التى بحوزته .

فاذا اكتملت هذه التقارير أمكن للجنة علمية متخصصة ان تشرف على العمل لانه لا يعقل أن يتنازع رسائل طه حسين أكثر من باحث ٠

رابعا : وحتى لو سلمنا بامكان أن ينشر كل باحث ما لديه من رسائل ، فينبغى أن يقدم ذلك أولا وقبـل كل شيء حتى نتبين الصحيح من الزائف وحتى نعرف قيمة الدراسة أو التعليق المقدم حول الرسائل ٠

نقول ذلك ونحن نحرص تمام الحرص على تراث طه حسين من ناحية ، وحرصا على القواعد العلمية من ناحية ثانية ٠

والمهم ان الدكتور عبد الحميد يعرف جيدا ان المجلس على استعداد لأن ينشر ما بحوزته من رسائل بل ان المجلس يرحب بذلك ويدعو اليه ٠

وأخيرا ، ان المهم أن يقدم لنا هذه الرسائل على هذا النحو :

- فى مجلد واحـد ٠
- وعلى نحو موثق ٠
- وبعيدا عن التفسيرات الشخصية ٠

ونحب ان نشدد على هذه التفسيرات التى لا ينبغى أن تلحق بالرسائل ، وانما تصدر فى دراسات منفصلة ٠

وليعتبر ان هذه موافقة المجلس على نشر رسائل طه حسين بهذه الصفات العلمية لكل من يلتزم بأصول المنهج العلمى فى نشر الرســـائل » ٠

تنتهي رسالة الدكتور جابر عصفور ليبدأ الفزع الذى ينتاب القـــارىء ·

[٤]

ان أكثر ما يفزع فى رسالة الدكتور قوله حين يقول بالحرف الواحد « قمت بعد قراءة مقالتك باحراق كل ما لدى من وثائق طه حسين » ·· !!

وبغض النظر عن الشتائم التى وجهها الى فى رسالته ، فان اخطر ما فى الموضوع حقـا هو اعترافك المكتوب والموجود لدى (واحتفظ به) بأنك قمت باحراق وثائق ، وثائق طه حسين · وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة كبرى فى حق الوطن ويعاقبك عليها القانون بأقصى العقوبة والاعتراف سيد الأدلة كما يقول القانون ·

ان هذه جريمة كبرى كما يؤكد القانون المدنى ·

أضيف الى ذلك انه حين يشير الى صورة أخرى لكل الوثائق أودعها الدكتور الزيات « أمام عينى فى راماتان » فان هذا يفتح بابا آخر على مصراعيـه ، فانا أعرف جيدا ان رســائل طه حسين ووثائقه التى تمثل أكثر من (دولاب) لا يوجد منها فى بيت طه حسين شىء قط ، اللهم بعض المتفرقات التى لا تشير الى شىء مهم ، فضلا عن رسائل الابن مؤنس التى لا تضيف شيئا جادا الى وثائق طه حسين أقصد وثائق مصر ، والأجدى فى هذه الحالة أن نتوجه ـ بالقانون المدنى أيضـا ـ الى صـاحب المصـلحة فى سرقة هذه الصورة من المستندات ، ثم التصرف فيها بالنشر أو (التربـح) أو ـ حتى ـ الحرق كما يتفضل الدكتور ·

والآن ، بعيدا عن السباب الذى يعاقب عليه القانون ، يبقى سؤال عن حرق وثائق طه حسين :

هل حرقت ــ بالفعل ــ وثائق طه حسين ؟

[٥]

وكيف سيكون مصير من يحرق وثائق الوطن ؟

ثم كيف يمكن استعادة تاريخنا وذاكرتنا الحية من الورق المحروق أو بقاياه ؟

هل هو أسلوب الأرض المحروقة التى لا يترك بعدها ما يمكن العثور عليه كقرينة من وثائق الوطن ؟

أسئلة نوجهها للرأى العام .

الوثيقة .. ودرس من الحكيم ..(٤)

على العكس من تصور غير محــدد لمثقفينا وغفلتهم عما يمكن ان تئول اليه أوراقهم ووثائقهم ، فان توفيق الحكيم ـ من الجيل الماضى ـ ظل أكثر من غيره حنكة وأكثرهم وعيــا بدور الوثيقــة والتنبيه اليها قبل رحيله ٠

لقد ترك لنا ضمن ماترك درسا يجب التنبه اليه ٠

وقبل ان نتمهل عند (درس) الحكيم هنــا نشــير بسرعة الى تعريف الوثيقة

فالوثيقة Document بتعبير بسيط تضــم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصه والوثائق التى يمكن ان تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلهــا والدوريات والنشرات والحوليات ٠٠ الى غير ذلك مما يحمل فى المجمل العام « كل مادة مكتوبة أو مصورة ٠٠ تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق أمام الباحث » ٠

فالوثيقة بشكل عام هى المخطوطة التى تحتوى على بيانات هامة وعامة يمكن ان تحدد أهم ظواهر التكوين الوطنى أو الشخصى مما يصب فى تيار الوعى الوطنى ٠

بيد ان هذه الوثيقة تطــورت الآن من الوثيقة الورقية الى الوثيقة المعلوماتية ، وراحت الثورة الرقمية Digital revolution

تحدث تغييرا جذريا على الوثيقة الورقية فتحولت الى ما يسمى الوثيقة المعلوماتية التي تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن ان تتحول الى الشكل الرقمي وتخزن فى ملفات الكترونية لمعالجتها مما ظهر معه ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية الحديثة • وهى ذات كيان خاص بها •

يحدث هذا فى الخارج ، اما عندنا ، فمازلنا لانعرف ـ فى الغالب ـ غير هذه الوثيقة الورقية التى لم تعرف بعد عصر المعلومات الجديد •

وهو ما نجد أنفسنا فيه أمام وثائق متناثرة ، متنافرة ، هنا وهناك • بعضها بين يدى الأفراد ممن لا ينتمون الى هذا المفكر أو السياسى بصلة •

فضلا عن انه لايمكن لأحد ان يتصرف فى أية وثيقة قط اللهم الا بعد استئذان ورثة صاحب الوثيقة ، وعن الاسراع بتسليمها الى دار الوثائق تبعا لقوانين ومواد مدنية لم يعمل بها بعد عندنا •

ولأن الشائع الآن تناثر وثائقنا بين الداخل (خاصة حين توضع فى أيدى غير أمينة) أو الخارج حيث يوجد بعضها فى مراكز علمية معادية (فى جامعات مثل بير سبع أو اكسفورد •• الخ) ، فان وعى صاحب الوثيقة بوثائقه وأوراقه الخاصة يصبح ملحا فى هذا المناخ ، وهو ما يحيلنا الى توفيق الحكيم حيث برهن ـ قبل رحيله ـ على انه كان أكثر وعيا من غيره بالمصير الذى يمكن ان تئول اليه أوراقه الخاصة ، ومن ثم ، ترك لنا درسا (لا وثائق مصانة) وحسب يجب التوقف عنده •

وهو مايعود بنا الى درس توفيق الحكيم •

[٢]

كان توفيق الحكيم ــ اذن ــ أكثر من غيره وعيا بدور الوثيقة ومصيرها ، ومن ثم فانه اتخذ أكثر من طريق للحفاظ على وثائقه الخاصة لتفسير أفكاره ٠

وتعددت الطرق فى هذا ٠٠

ــ اما بنشر وثائقه بنفسه أو الادلاء ببعض الأحاديث ذات الاهميه عن حياته لمقربيه ليكمل الصورة التى يريدها من بينها هذا الكتاب الذى نشره فى حياته بعنوان (وثائق من كواليس الأدباء) / كتاب اليوم فبراير ١٩٧٧ ، وراح فى هذا الكتاب يضع الوثائق التى وجدها لديه ، والتى وجد ــ وهذا له دلالة ــ انها تعبر عنه كما يريد أكثر من غيرها ٠

ورغم ان الاختيار من الكاتب أو الأديب نفسه يحوطه اعتبارات تحفظ ، فان ما تركه من وثائق منشورة معلقا عليها يقلل من هول ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذه الوثائق كانت قد وقعت فى أيدى غير أمينة ، فى وقت يكون فيه قد رحل ، فاذا بنا بين عدد ممن يحاولون ان يستحوذوا على أوراقه الخاصة فيتربحوا بها فضلا عن ــ فى حالة ادعاء الأمانة والنشر ــ ان تحاط الوثائق بتفسيرات وكان هذا الباحث أو ذاك يعود لتفسير الوثيقة ، ولكن من وجهة نظره هو ، فضلا عن ان تفقد هذه الوثيقة أو تضيع تماما ــ كما سنرى ــ ولا يوجد لها أثر

ونحن نعلم جميعا ان كثيرا من أوراق مثقفينا وساستنا ان لم تكن قد نالتها يد التغير والافساد نالتها يد الاهمال والضياع ٠

وهذا يعنى ان تفسير الأديب لأوراقه ـ مهما يكن ما بها من تحفظات ـ أهون من تفسيره غيره بما يعن له أو كما يريد ان يفسر بالشكل الذى يعيد فيه كتابة الوثيقة ٠

ومع ان توفيق الحكيم هنا حرص ، كما يقول فى (بيان) فى الصفحات الأولى « على ان تكون نصوص الرسائل والوثائق هى التى تتكلم ، وألا يكون تدخلى الا بقدر ما هو ضرورى للايضاح » ـ وهو مايمكن ان نراجعه فيه علميا ، فان ذلك يكون أدعى للقبول لعله بذلك ـ كما يضيف هو « أكون قد انقذت من الضياع ما قد ينفع ٠٠ » ٠

ـ واما ـ وهذا هو طريق تالية ، ان يدلى بأحاديث تنشر فى حياته أو تنشر ـ حتى ـ بعد رحيله لمقربيه ٠

وهو فى هذا كان واعيا الا يهب جيل دون جيل بما يريد ، وانما وزع أفكاره وبعض أوراقه الخاصة ، التى يعرف قيمتها وبعدها الحقيقى جيدا ، ومن هؤلاء الذين ترك لهم بعض أفكاره مكتوبة كل من فؤاد دواره وابراهيم عبد العزيز ٠

وفى الحالتين ، يجب ان نأخذ هذا أو ذاك بشىء من الحرص ، ونعى من هذا أو ذاك بقـــدر من (البروباجنـــدا) كان الحكيم مولعـــا بها ٠

لكنه ، فى جميع الحالات ، كان يترك ما ينفع ـ وان كان مايريد ـ ويدلى بالرأى لمن يريد ـ وان كان بوعى ـ وهو ما يجب ان نحتاط معه كثيرا ٠

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك طريق ثالثة كان يحرص فيها على ان يتعامل مع الوثائق تعاملا أكثر وعيا وخصوصية ٠

[٣]

ـ وهذا الطريق الثالث كان يعرفه أكثر المقربين للحكيم ٠

وهو الطريق الذى كان يجمع فيه (كل) الوثائق التي يرى فيها خطرا على فكره ، أو تترك لغيره فيخطأ التعبير عنهـا فى عدم وجود ملابساتها فيبادر على الفور الى التخلص منها ، وهو ما يذكرنا بكلمات نجيب محفوظ وهو يضحك (أنا أكبر مقطعاتى) ٠

وهو ما يمنحنـا الطريقـة التى تخلص بهـا مما يريد التخلص منه ٠

وهو ما أجهز به على عدد هائل من الوثائق كان قمينا بنا ان نعيد بها تقييم عديد من أفكار الحكيم الأدبية والفنية (خاصـة مسوداته الأولى) فينتفع بها عدد كبير من المتخصصين ، سواء من علماء النفس أو فقهاء اللغة أو كتاب التاريخ الفكرى أو السياسى ٠

وهو ما يحسب على الحكيم وليس له ٠

بيد ان خياره هو الذى حدد ما أراد ان يراه من يريد منه عنه٠

هو الذى حدد لنا ـ الى حد بعيد ـ خطابه الفكرى أو السياسى٠

وهو ما تبقى لنا بالفعل ٠

أو هو ـ على الأقل ـ ما هو شـائع عـن توفيق الحكيـم مما أسهم به أكثر فى حياته العملية وتنقله بين أكثر من جريدة ، وكتاباته المميزة ، بل ومما ارتداه فى عصره ليظهر بالصورة التى حرص ان يظهر بها أمامنا ، ودوريات الثلاثينات والأربعينات فى مصر ـ بوجه خاص ـ يمكن ان تحمل لنا كثيرا من هذه الأقنعة التى

أراد ان يضعها جميعها على وجه واحد ، ويظهر بكل قنـــاع فى الوقت الذى يريد ٠

وهو متسع لدراسات لم نكتب عنه بعد ٠

بيد ان ثمة طريق رابعة ، كان أمينا فيها أكثر من هذا ٠

وهى الطريق التى تذكرنا بالطريق الأولى ٠

فكما حرص ان يجمع مالديه من أوراق ووثائق ويضعها فى كتاب يكتب هو تعليقاته ، وتواريخ كتابتها ٠٠ كذلك لم يترك غيره يستولى على ما يبقى منه بعد رحيله ٠

وعلى هذا النحو ، عرفنا توفيق الحكيم وهو يكتب (وصية) الى اتحاد الكتاب يحـــاول ان يسلم فيهـــا ما تبقى وما يهمه ان يتبقى منـــه ٠

وهى خطوة غير مسبوقة ، أشار اليها نجيب محفوظ فى الحوار الذى دار فى هذا المكان بيننا ٠

لقد آثر ان يسلم الحكيم ما تبقى لديه بشكل رسمى ، ففى اليوم التالى لرحيله ، تم فتح وصيته ـ بناء على طلبه ـ فاذا بهـــا تحتوى على خطابين ، أحدهما لابنته ، والأخرى لاتحاد الكتاب ، ولما كانت الأولى تشير الى ضرورة استغلال ابنته « لحقوق الادارة والاستغلال المالى لجميع مؤلفاتى ومصنفاتى الأدبية ٠٠ الخ » وهذا كله متعلق بالأمور المادية ، فان الوصية الأخرى كانت محررة بخط الحكيم وموجهة الى رئيس اتحاد الكتاب وجاء فيها :

« ٠٠ فى حالة وفاتى أرجو ان تكون كتبى ٠٠ وكذلك أوراقى التى لها علاقه بالقلم والأدب ونحو ذلك من نصيب اتحاد الكتاب ، لما قد يكون فيها من فائدة لكتاب وأهل القلم ٠٠ وهذه رغبتى افضى بها اليكم لتعملوا بموجبها ٠٠ » ٠

وعلى هذا النحو ، كان الحكيم واعيا كيلا تئول أوراقه أو ــ حتى ماقد يعثر عليها ــ الى طرف غير اتحاد الكتاب ، وكان واعيا أشد ما يكون الوعى الى ما تركه منها ومالم يتركه وهو ما حاول به استنقاذ أوراقه من أيدى كثيرة ٠

[٤]

وعلى هذا النحو ، بدا درس الحكيم الأخير أكثر وعيا وأبعد ادراكا للطبيعة البشرية والتغييرات المادية ، ومهما يكن من الطرق التى لجأ اليها (فهو صاحب الأوراق والأكثر وعيا بما فيها !) ، فانه لا يتبقى الكثير ليبدد فى صور بشعة كثيرة نعرف بعضها فى نهاية هذا القرن ٠

اننا ــ كما لاحظنا من قبل ــ أمام هذه الأشكال التى تودى بالوثائق ــ خاصة اذا كان لأفراد ــ ، فهى محكوم عليها بالضياع ، خاصة انها لم تعرف بعد (العصر المعلوماتى الجديد) ، وهذا الضياع المادى أو المعنوى يأخذ مثل هذه الصور :

أما « الترخص » ، فتهمل الوثيقة ، لدى من يعثر عليها لعدم معرفته بقيمتها وتضييع ، ويقدم لنا الحكيم نفسه تفسيرا لهذا حين يقول انه لا يجد لهذا سببا « ٠٠ الا أو تكون أعمار الجماد كأعمار الاحياء لا نعرف لها قانونا يحدد بقائها وضياعها » أى الضياع ٠

وأما « التربح » ، عتتحول الوثيقة لمن يعثر عليهـــا الى شيء معادل للقيمة المادية ، فلا يعرف غير طريق واحد عنها عير الترزق أو التربح فتصبح أداة للكسب بغض النظر عن قيمتها ، اى التربح ·

أما التاويل ، وهو أسوا من سابقيه ، فنحن امام من يحاول التعليق ــ بحكم استحواذه على الوتيقة ــ وهو تعليق لا يخلو من غرض ، فتتحول الوثيقة لدى من يجدها ــ ولا تهمنا هويتـــــه ، فموقفه واحد ــ الى برهان ضد صاحبها لما يريد أن يستنطقه بهـــا أو يستنطقها به ·

وعلى هذا تخضع الوثيقة الى من يملكها ، وتضحى المادة البكر وقد تمزقت بكارتها ، وتبعثرت اشلاؤها أمام مشرط من يحـاول التفسير أو التغرير ، أى التزييف ·

يصل الأمر بالوثيقة ــ اذن ــ فى حالة التغاضى عن درس الحكيم ــ الى ثلاثة مصائر الا ان يكون من ضـــحاياها : الضياع أو التربح أو التزييف وفى جميع الحالات يتم تغيير (خطابهـــا) ونفى دلالاتها ·

وثائق الوطن .. هل نغلق الملف ؟؟ (٥)

مازالت ..

مازالت وثائق الوطن تنهب ، تسرق ، تستنطق كما يراد لها .

هذا ما يجب التأكيد عليه قبل أن نعود لملف وثائق الوطن ،

ربما للمرة الأخيرة لقد جاءنا قبل شهر فاكسا اضافيا من د . فاطمة موسى فلم أستطع نشره اذ كان القصد ينصرف الى اغلاق هذا الملف لأسباب لا تخفى عن القارىء ، حتى ان سطور د. فاطمة كانت ما تزال تلح على .

وزاد من حيرتى انه قد جاءتنى فى الوقت نفسه رسائل وفاكسات أخرى كثيرة تطلب حسن الأمر لصالح وثائق الوطن لعل من أهمها رسالة كريمة من كتاب حوض البحر الأبيض (وعلى رأسهم الأديب محمود عوض عبد العال) وغيره من كثير من القراء ..

ثم اننى ما كدت أضع ملف الوثائق أمام الرأى العام حتى جاءتنى دعوة كريمة من د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمي بأن أشهد لحظة تسلم جزء عزيزا من وثائق الوطن ممثلا فى وثائق قناة السويس من الحكومة الفرنسية الى مصر ، وهو ما حدث - بالفعل -

[٢]

لقد شهدت قاعات أكاديمية البحث العلمى بالقاهرة تسـلم وزير التعـليم العـالى والـدولة للبحث العـلمى وثائقـا كانت تضم مراسلات ومذكرات وسجلات سـياسية واقتصادية ومالية مهمة من وفد سمى (وفد جمعية أصدقاء ديلسيبس وقناة السويس الفرنسية) ، وتم الاعلان فى الوقت نفسه انه ستضع هذه الأبحاث بمكتبة الاسكندرية هذه اذن بعض ـ أقول بعض ـ وثائقنا التى كانت لدى الفرنسيين ، صحيح انها كانت الوثائق التى سلمها ديلسيبس وشركته للجهات الفرنسية التى كانت تضطلع بدورها فى حفر القناة ، لكنها فى النهاية ، كانت وثائقنا نحن ، وها نحن الآن ، قانعون بما حصلناه من هذه الوثائق ، لانستطيع ان نطالب بغيرها ، مع ان كلها خاصة بحفر قناة السويس من منتصف القرن التاسع عشر الى تسليم الشركة القناة لمصر عام ١٩٥٦ ٠

لقد شهدنا احتفالا ضـخما بمسيو جان بول كالون رئيس الجمعية وعدد كبير من الفرنسيين معه ، ولم يكن لدى وزير التعليم العالى المصرى ومن معه غير ازجاء واجب الشكر على هذه الوثائق ، غير ان الوثائق الأصلية التى كانت بحوزتنا ـ وثائقنا ـ نحن ، أصبح من المشكوك انها لدينا ٠

ان القضية لا تحتاج للشارة هنا ، فالحكومة الفرنسية تسلمنا بعض الوثائق ، وذلك بهدف المشاركة ، والاعلان عن كرمهم الزائد بالمشاركة فى الاحتفال (بالآفاق المشتركة) التى أعلنت عنه كل من الحكومة المصرية والفرنسية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على مجئ المستعمر الفرنسى ٠

[٤]

نقترب د٠ هدى عبد الناصر من القضية أكثر :

ــ كيف يمكن التعامل مع غياب الوعي الوثائقي ؟

انها تغادر منطقة تبادل الآراء وتصارعهــا وفي الطرق التي يمكن بها حفظ الوثائق تسأل : هل بشجب الوضــع القائم كله أم باعادة النظر الى ترتيب دار الوثائق أم بتحديد درجــة أهميــة وثائقنا أو غياب طرح الوثائق الهامة من مصادرها أم التعامل بعنف مع من يحتفظ بوثائق رسمية ويراد منه ان يسلمها الى الجهــات المنوط بها حماية وثائقنا ٠٠

وهي بعد هذا تدقق حول عبارة (سرى للغاية) التي تنتشر الآن بين الكثير من الوثائق كي لايطلع عليها أحد ، مع ان الوثائق البريطانية ــ بتجربتها ــ كانت تحمل درجة (سرى جدا) بعد فترة زمنية معقولة ٠

انها تطرح قضايا كثيرة حول نهب الوثائق وغياب الوعي ، وفي الوقت نفسه لا تميل تشديد القيود على الاطلاع ولا الى القانون الذي ينتظر دوره الآن في مجلس الوزراء أو القوانين التي ســبقته فنحن ، كما تقول بالحرف الواحد نرغب في قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطي للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون الغرض من هذا القانون تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة أمام الباحثين هذا بعض ما أثارته د ٠ هدى ، ثم أمسكت قلما وكتبت توصيات قصد منها الا يظل الوعي الوثائقي غائبا والوعي بقيمة الوثيقة لدى الجهات المسئولة مفقودا ، كتبت تطالب بالآتي :

ـ اعادة تنظيم دار الوثائق المصريه بما يجعلها منظمة متطورة تستخدم الوسائل الاليكترونية التصوير والفهرسه والتصنيف ٠

ـ الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه هو المحافظة على وثائق الدوله والسماح بحرية الاطلاع عليها من جانب الباحثين ٠

ـ تشـــجيع من يحتفظ بأية وثائق رســـمية أو مذكرات أو أوراق خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية ٠

بيد ان الحديث عن دار الوثائق المصرية كمرجع أخير للوثائق آثار قضية أخرى هامة ، هى ، قضية التبعية ٠٠ تبعية دار الوثائق ، وهو ما تلخص فى هذا السؤال :

هل تظل دار الوثائق تابعة لوزارة الثقافة ، أم تكون تابعة لجهة سيادية ؟

وهى قضية كانت أكثر حساسية من سابقتها ٠

وهو ما نتمهل عنده فى المرة القادمة ٠

قضية الوثائق .. بين التبعية والسيادة !! (٩)

هل تكون دار الوثائق تابعة لجهة ادارية أم جهة سياديه ؟

هذه القضية اثيرت في الندوة التي نشرت بالطبعة الدولية للأهرام وشارك فيها عدد كبير من الصفوة والاكاديميين والخبراء منهم (مع حفظ الألقاب) فاطمه موسى وعواطف عبد الرحمن وجودت جبرة ومحمد خضر .. وغيرهم وحضرها سمير غريب و كان قد مضت ساعات على توليه منصب رئيس مجلس ادارة دار الكتب (والوثائق) بدأت الندوة في الصباح واستغرق مناقشة محاورها لساعات طويلة ونشرت طبعة الأهرام الدولى الجزء الأخير منها الجمعه الماضى ..

تعددت القضايا الكثيرة فيها حول (نهب وثائق العرب) وتحددت عند السؤال المحورى (ما العمل ؟) ومراجعة كل ما جاء في أوراق الندوة و (التوصيات) التي كتبها السادة الحاضرين بأقلامهم يلاحظ تعدد هذه القضايا : الاهتمام بالوعي الوثائقي والدعوة لاقامة جمعية أو مجلس أعلى للوثائق والحث على ضرورة تعديل فترة الاطلاع من ٥٠ الى ٣٠ سنة ثم الدعوة بالحاح لاعتبار الصحف (وثائق) وتأييدا لدعوة نقل الدار الحالية الى مكان أمن وأرحب والى (استراتيجية) واعادة النظر في قوانين الوثائق وخاصة القانون الأخير الذى لم يأخذ طريقه الى الجهات التنفيذية بعد ثم الى قضية تبعية دار الوثائق لجهة معينة .

ولما كانت القضايا كثيرة ، فضلا عن اننا سنضع التوصيات كلها بين يدى الرأى العام ثم المسئولين فى مجلسى الشعب والشورى، فسوف نكتفى الآن بالتمهل عند قضية واحدة وسوف تكون القضية الأخيرة هى أهم هذه القضايا التى سنتمهل عندها :

تبعية دار الوثائق .. أم عدم تبعيتها .

وبشكل أكثر تحديدا :

تبعيتها لجهه سيادية .. أم تظل كما هى بدون تبعيه ؟

هذا السؤال اثير كثيرا اثناء الحوارات الطويلة الساخنة ، وعبر قضايا آخرى ، غير ان الملاحظة التى تلفت النظر بشدة أثناء هذه الحوارات اننا وجدنا نفس القضية وهى تعرض بشكل لايخلو من خلاف لم يتفق حوله أو يختلف بشكل مطلق .

ولأن القضية أكبر مما تطرح فى ندوة حتى اذا ما انتهت يسود الصمت مثل كل (توصياتنا) التى نجدها فى المؤتمرات أو الندوات .

ولأن القضية أخطر مما تترك للباحثين وحدهم داخل قاعات وندوات مغلقة ، فسوف نعود لهذه القضية . ونطرحها من جديد :

ـ هل تتبع دار الوثائق جهة ادارية أم جهة سيادية ؟

هذا سؤال ينبع فى الأصل من ان مناخ الحديث عن نهب الوثائق وضياعها ويتم فى وقت تتبع فيه الدار لجهة ادارية وهى

دار الكتب (التابعة لوزارة الثقافة) وليس لجهة سيادية (كمجلس الوزراء ٠٠) ٠

وهو سؤال ينبع ـ بالتبعية ـ من السعى لتوفير المناخ الذى يسهم أكثر فى الحفاظ على وثائقنا / ذاكرتنا الحية ٠

[٢]

منذ البداية بدا الخلاف حادا ومبررا بين الطرفين

الطرف الأول يرى ان الانتماء الى جهة ادارية ـ مع بعض القيود الداخلية ـ يمكن ان يمنح الدار قدرا كبيرا من الحرية ويحول بين الدار وبين التحفظات على بعض الوثائق أو فرض المنح أو المنع من اية جهة أخرى تكون من أول واجباتها دواعى الأمن والاستقرار ٠

وبهذه الطريقة يمكن لدار الوثائق ان تعمل بقدر كبير من الحرية التى تنعكس على الباحثين أنفسهم وعلى النتائج بالضرورة التى يتوصلون اليها فى عصر توفر المعلومات ورواج الأقراص المدمجة وانتشارها ٠

أما الطرف الآخر ، فعلى العكس من هذا ، يميل بوضوح شديد الى ضرورة وضع دار الوثائق تحت جهة سيادية ، وهذه الجهة وان حاولت ان تضيق المساحة بين الباحث والمعلومات بحجة (الأمن) أو بضرورة (الأمن) بحق أو بدون حق فان المعيار الأخير يمكن ان يشير الى المزايا التى تحصل عليها الدار سواء من امكانات تأتى (بالأمر) أو حفاظا على الوثائق بوسائل تبدو قانونية ولازمة وتحت أوامر سيادية تستمد من الدولة (المركزية) هيبتها ومن ثم قوتها ٠

على انه لايمنع ان نجد بين الطرفين صوتا هادئا يميل لأن يرفض التبعية لجهة سيادية وفى نفس الوقت يرفض الحجـــر على أوعية المعلومات تحت أية بند من السرية أو (الأمن) وما الى ذلك ٠

غير ان الغلبة تكون آمامنا بين هذين الطرفين اللذين يتنازعان بصوت اعلى من غيرهما ، ولكل منهما دواع وحجج يجب تحديدها أكثر قبل الحكم عليها ٠

وحين نقترب أكثر من دائره الحوار نقترب من أصـــوات كثيرة :

فسوف نجد المشرف العام على الادارة المركزية لدار الوثائق يذهب فى حماس شديد الى ضرورة (تبعيه الارشيف القومى المصرى لجهة رئاسية) ، وقد طال الحوار بين كاتب هذه السطور وبين هذا المسئول - ابراهيم فتح الله - قبل الندوة وبعدها حول مدى الخسارة التى تلحق بالدار فى حالة تبعيتها لجهة سياديه اذ انها لابد من الاستقلالية المعلومانية مما يوفر للباحث قدرا كبيرا من الحرية فى الاطلاع على الوثائق ، وفى كل مرة كان المشرف الأم يرى العكس ، ان تبعية الدار تمنحنـا قدرا كبيرا من الامكانات التى نطلبهـا ، ثم انها لاتحتاج الى التعامل مع التسيب الذى نجده فى الجهـات البيروقراطية ٠

ان المشرف العام يطالب بثلاثة أشياء التبعية أهمها (الشيئان الأخران المكان وتوحيد مكان الحفظ) ، فهذه التبعية عنده تقضى على المشاكل الفرعية التى تعانيها الدار ، فهذا - اذا حدث - يحل الكثير من المشاكل ، ويمنحهم أكثر بالاهتمام بالوثيقـة اهتماما مضاعفا عما يحدث بالنسبة للكتاب ٠

* من الجامعة سنجد استاذ الوثائق أكثر حماسا من غيره لهذه التبعيه أن د٠ وفاء صادق بجامعه القاهرة تكتب فى التوصيات بالحرف الواحد (التوصيه ان تتمتع دار الوثائق القوميه بالتبعية المباشرة لرئاسة الجمهوريه) ، فالتبعية هنا كما ترى توفر لهذه الدار ـ كمـــا يردد اصـــحاب هذا الرأى ـ الكثير من الامكانات للأرشيف المصرى فى دولة مركزية مما يحول بينه وبين ضـــياع الكثير من الوثائق او اهمالها او ـ حتى ـ عدم الاهتمام الكافى بالعاملين ، كما ان هذه التبعيه تعمـــل على ان تكون موارد لدار جزء من الميزانية العامة حتى (نضمن التمويل الدائم التى يجعلها تستمر فى أداء رسالتها فضلا عن تحسين أدواتها فى هذا ، فيشكل مجلس أعلى ذو طابع رسمى ، كما تكون (الضبطية القضائية) فى حالة تسمح لها بأداء رسالتها بشكل أكثر فعالية ٠٠ وما الى ذلك ٠

على ان هذا الرأى يواجه من الناحية الأخرى رأيا مضادا ٠

الرأى الآخر لايرى للتبعية أهمية تذكر اذا كان الامر يتعلق بذاكرة الوطن وبعيدا عن القيود والتحفظات التى يمكن ان تعوق حركة العمل هنا ، ويقف فى هذه الناحية أكثر من مشارك ٠

[٣]

ان الرأى المضاد لايعارض هذه التبعية فقط ، وانمـا يتخذ موقفا حادا فى تبنية لوجهة نظره

* وعلى سبيل المثال لدينا أستاذ التاريخ الحديث الذى يتخـذ هذا الموقف ، ان د٠ زين العابدين شمس يرفض ذلك . انه يكتب صراحة فى دفتر التوصيات هذه العبارة التى تمثل هذا الرأى يكتب بوضوح :

ـ (عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة ادارية أخرى) ٠

ان أستاذ الجامعة الذى عمـــل لسنوات قبـل هذا فى دار الوثائق يرفض هذه التبعيـة ، الاكثر من هذا ، فهـو يدعـــو فى نفس الوقت الى اشراف دار الوثائق على الارشـــيفات الحكوميـة نفسها ، أى ان دار الوثائق فى حالتها الراهنة (الاداريه) يمكن ان يكون لها الحق فى الاشراف على أوراق الجهـــات الســـيادية أيضا لما لها من أهمية قصوى فى هذا الصدد بل أكثر من هذا يدعو الى ان يكون قانون الدار بحالتها الراهنة ، أى بعيدا عن أى قوى سيادية ، له الحق ان يطبق على كل الجهـــات التى ترى ضرورة تطبيقه عليها وأنه يجب أن يكون (ملزما لجميع الجهات) ٠

* وما يقوله أستاذ التاريخ بالأزهر يقوله أستاذ التاريخ بآداب القاهرة ٠

ان د ٠ محمد عفيفى يعترض (اعترض) ان تتبع دار الوثائق القومية جهة سيادية ، وهو يردد فى هذا أو لتأكيد هذا كثيرا من الأسباب التى تحول دون هذه التبعية ومن هنا فهو يذكر جميع الحاضرين بما كان أسر به لأكثر من مرة لكاتب هذه السطور من أنه يجب ان يكون هناك ـ بعيداً عن تبعية الدار لأية جهة ـ مجلس أعلى للوثائق ٠

على غرار المجلس الأعلى للآثار ، اسأله ويجيب ، نعم ، فهناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق ومشاكل الآثار ٠٠ الخ ٠

ونترك الداعين لرفض التبعية كاملة لنصل الى تجربة حية ٠ صاحبتها د ٠ هدى جمال عبد الناصر ، وهى تجربة تتحدث عنها بكل مرارة ، تربط بينها مرة وبين الفترة التى عملت فيها فى الوثائق

البريطانية ، ثم تعود منها ـ للمقارنة ـ بكيفية الاقتراب للعمل فى الوثائق المصرية ، لتصل من هذا كله الى اعتراض (اعترض) ان تكون دار الوثائق تابعة لجهـة سيادية أو ان يكون لهذه الجهـة (دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لأنه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة أستطيع ان اقول ان ٠٠) ٠

وتستفيض فى الأسباب التى تدعوها ترفض الارتباط بأية جهة سيادية اذا كان العمل يرتبط بالوثيقة وضرورة التعامل معها من منطلق بحثى محايد ٠

على ان قضية التبعية أو عدمها فى رأيى لاتصبح ذات أهمية كبيرة فى دولة مركزية كمصر ٠

[٤]

المعروف ان الدولة المركزية تكون لها من الأدوات ومن النفوذ ما يجعلها تهيمن بأدوات السيادة على أية ادارة من ادارات الدولة وهو مايعود الى مكانة هذه (المركزية) فتاريخ مصر وهو يرتبط بما قيل عن (نمط الانتاج الآسيوى) ينجم عنه ان تكون السيادة الرسمية لها المكانة الأولى فى تسيير أدوات الدولاب الحكومى وغير الحكومى فى الدولة ٠

انها المركزية التى مازالت تحكم كل نواحى الحياة فى بلد مازال يحتل النيل فيه رموزا كثيرة ويسيطر على قضايا متراكمة ٠

وربما كان أبلغ مثال على هذا مالاحظه البعض من ان فى مصر قانونا يضع شرط مرور خمسين عاما للاطلاع على الوثائق ، وهو قانون يعود ـ بعد سرد حيثياته د٠ يونان ـ أثير وأصبح فى حكم المعمول به لأسباب يعرفها الجميع فى السبعينات ، حيث كان لابد

من اخفاء الوثائق التى يمكن أن تدين البعض ، ومن نم ، تتابعت عدة مشروعات بايعاز من الجهة السيادية لتنتهى الى هذا القانون الذى جاء ومر — لاتعرف كيف — كى تظل وثائق مصر مظلمة وراء خمسين عاما وليس ثلاثين عاما كما تفعل أغلب الدول فى عالمنا المعاصر ·

تنتهى الندوة وتبقى أهم اشكالياتها ·

تتوالى الاشكاليات فى ندوات ومؤتمرات أخرى كثيرة ·

ونعود مرة أخرى ، فى كل تجمع أو مؤتمر ، لنفس الاشكاليات والتوصيات ··

هل هناك جديد هذه المرة ؟

الفريضة الغائبة في قضية الوثائق ..! (٣)

.. ولما كان عنوان هذه النـــدوة فى النصف الثانى منــه (ما العمل ؟) تعاقبت الاجابات وتوالـــت بشكل مستمر دون ان نتمهل أكثر عند جانب بعينه .

أما الندوة ، فهى التى عقدها « الأهرام الدولى » ونشرت أخيرا فى طبعته الدولية .

أما هذا الجانب الذى لم نتمهل عنده ، هو ، افتقاد الجانب العلمى فى القضية .

انها قضية (الفريضة الغائبة) فى هذه الندوة التى شهدت سؤالا واحدا واجابات متباينة ومواجهات شخصية وحوارات ساخنة فى الوقت نفسه .

فعلى كثرة الاجابات المتباينة وتعددها والمواجهات الشخصية وسخونتها ، فان قضية الوعى التقنى لم تكن على مستوى الادراك فى ندوة يحشـــد لهـــا هذا العدد الكبير من المثقفين ، الأكاديميين والخبراء لئلا يستمر نهب الوثائق العربية واتلافها واحراقها دون البحث عن وسيلة ناجحة لانقاذ ما يمكن انقاذه من تاريخنا/ذاكرتنا المثقوبة ..

ما العمل ؟ .

لم يتنبه الكثيرون الى ان جزءا كبيرا من الاجابة يمكن ان يكون بالبحث عن وسيلة تسعى الى الحفاظ على وثائقنا الغائبة ، وهذه الوسيلة لن تكون فاعلة بالبحث عن الوثيقة (الورقية) فقط أو بالعمل على وضع القوانين لها ، وانما قبل هذا وبعده ان تعيش الوثيقة روح العصر .

وباختصار شديد ان يستبدل بالوثيقة الورقية التقليدية الوثيقة المعلوماتية الحديثة . لقد قفز العالم فى نهاية القرن العشرين قفزات عالية لحفظ وعيه أو هويته ، فلم تعد القضية هى البحث عن الوثيقة الورقية ومحاولة انقاذها فى مظانها التقليدية فقط أو من بين قراصنتها الذين يزعمون علنا انهم يحصلون على (توكيلات رسمية موثقة) من أصحابها فقط ، أو تحصين الدار التى تعنى بالوثيقة وترميمها وتصنيفها فقط .. الى غير ذلك ، وانما قبل هذا وبعده الافادة من الثورة الرقمية من أجل انقاذ وثائقنا ..

وهذه هى الفريضة الغائبة فى الحفاظ على وثائقنا اليوم .

لنتمهل أكثر عند هذه الثورة العلمية قبل ان نعود الى صور الاهتمام بهـا .

[٢]

ما هى صور هذه الثورة العلمية ؟

المعروف ان ثمة تغييرا جذريا بدأنا نتنبه اليه ، وهو ما يتمثل فى هذه الثورة الرقمية Digital Revolution التى لاحظها البعض فى مؤتمر عقد بدمشق أخيرا .

وجوهر هذا التغيير يتلخص فى تغيير هذا الأساس التقنى لعمل الأجهزة الاليكترونية والكهربائيـــة من الوضـــع التمـــاثلى Analog حيث يتـــم تمتيل الظـــاهرة الفيزيائيـــة كالصـــوت بسلاسل من أرقام ثنائية من صفر وواحد تتغير حالتها لتعكس اية تغيرات فى الظاهرة المرفقة مثل تغيير الصـــوت ٠٠ وهذا التغيير يعنى ان المعلومات أصبحت تخزن بشكل رقمى يتوافق مع الأجهزة الاليكترونية ٠ وهذا ينطبق بشـكل خاص على الأشـكال الأخرى للمعلومات من صور وصور متحركة وخاصة التليفزيونية الخاصة منهـــا (أى الصـــور الفيـــديوية Video Pictures والصـــوت وبما ان الأجهزة الاليكترونية الحديثة تتعامل مع كل هذه الأشكال من المعلومات فقد برزت الحاجة الى اعادة النظر فى تعريف الوثيقة المعلوماتية ودورها فى تخزين المعلومات ، من هنا ظهر مفهوم مثل مفهوم الوســـائط المتعـــددة للمعلومات الملتيميديا Multimedia فى هذا المفهوم تعتبر الورقة (مهما يـكن محتواها من نصـــوص وصور واشكال) والصـــوت (مهما يكن مصـــدره) والفيديو (مهما يكن مصدره) متماثلة فى دورها كوسائط تخزين للمعلومات، تختلف فقط فى طريقة واتقان التعامل مع المعلومات وتتماثل فى كونها مصـــادر للمعلومات التى يمكن تحويلها الى الشـــكل الرقمى وتخزينها فى ملفات اليكترونية لمعالجتهـــا فى اجهزة الكومبيوتر بشكل موحد ٠

وبهذا ظهرت الى الوجود الوثيقة المعلوماتية الحديثـــة التى تتمتع بكيان يختلف عن الوثيقة الورقية وما يمكن ان يصيبها من أخطار كثيرة أفضنا من قبل فى الاشارة اليها وتوضيحها ٠

ونعتذر عن هذه الافاضة حول هذه الأجهزة الحديثة وتعقد طرق عملها ــ « لكنها الطريقة الوحيدة التى يجب الاشارة اليها

قبل ان نعود الى هذه الندوة التي اقيمت لانقاذ الوثائق على طريقة ماذا يجب عمله وليس ما هو كائن .

وهو ما نعود معه الى مادار في هذه الندوة .

[٣]

حين نعود الى مظاهر الاهتمام بهذه الثورة العلمية في التعامل مع الوثائق ، فسوف نلاحظ ان الاهتمام بها لم يستحوذ على انتباه الكثيرين ، تحدد الواقع عند تشخيص الداء دون ان يقترب أكثرنا من تحديد الدواء ... وغدا اشارات سريعة للدكاترة فاطمة موسى وهدى عبد الناصر وجودت جبرة وزين العابدين شمس الدين ويونان لبيب رزق وبكر زيدان .. ، فان د . محمد الحملاوى - ربما بحكم تخصصه - كان أكثر افاضة حول هذه القضية ، وأكثر من حاول تقديم حلول لها من باب تقديم (الدواء) أكثر من الاكتفاء بتحديد الداء وسوف لا نتوقف عند الحوارات الساخنة التي دارت في هذه الندوة وانما على (التوصيات) التي كتبها أصحابها بخط اليد كيلا يجيء حديثنا عاما .

* ننتقل من توصيات د . فاطمة موسى عبارة تقول بضرورة (تبني التقنيات الحديثة) في الفهرسة والتصوير الخ ولم تنس ان تكتب بين قوسين (أحدث مايتوفر) وهي تقصد ان ذلك يجب ان يستخدم في مجال الاطلاع .

* أما د . زين العابدين وهو أستاذ أكاديمي قضى قبلها سنوات في دار الوثائق يذكر عبارة (تزويد الدار بأجهزة حديثة) ويحدد استخدامها صراحة في مجال الاطلاع على الوثائق .

* وحين توصي د ٠ هدى عبد الناصر باستخدام (الوسائل الاليكترونية) تسبقها عبارة مخففة نفي (لاعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها غير منظمة) ٠

* ولا يبتعد عن هذا الطـــرح د ٠ يونسان الذى يكتب في التوصية الأخيرة له (استخدام الكومبيوتر) ولا يلبث ان يضيف مباشرة (٠٠ في تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق) بما يحدد طبيعة استخدام هذه الأجهزة ٠

* ويذكر لنا بكر زيدان فى مجال التوثيق بمجلس الشعب تجربة اليكترونية هائلة لحفظ (كل) ما يصدر عن المجلس سواء الجلسات العامة أو السرية ، وهي تجربة تستخدم ـ كما نلاحظ ـ فى ادارة (سيادية) كمجلس الشعب ٠

* وحين يجيء دور جودت جبرة وهو مدير المتحف القبطى سابقا يكتب التأكد من تحسين الوضع ٠٠ والعلمى و ٠٠ فى حين انه فى الندوة يشير ردا على سؤالنا كما تشير أوراق الندوة من ان الوثائق القبطية تحفظ بشكل علمى معلوماتى حديث فى الأديرة وبشكل لم يسبق اليه من قبل ٠

وبشكل عام لا يغيب علينا ان استخدم المشاركين فى النـدوة للأجهزة الحديثة لم تزد على ان تقترن بتسهيل مهمة العاملين بدور الوثائق وباستخدامها من الباحثين وتسهيل مهمتهم فى الاطلاع على مايريدون فى حين ان حفظ الوثائق التى يتحول بعضها مع الوقت ومع اللمس ـ مجرد اللمس ـ الى تراب ٠٠ لم يقترب منه أحد ٠

وهذه ملاحظة لا يجب المرور عليهـــا مر الكرام فى حين ان العالم كله ـ والمتقدم منه على وجه الخصوص ـ يستخدم الأجهزة الحديثة لحفظ الوثائق الأصلية فى مكان تتوفر له كل الشروط اللازمة لبقاء الوثائق فى حالة طيبة ، فى حين ان تصويرها عبر الأجهزة الحديثة هو ما يوفر للباحثين الفرصة للاطلاع وعمل البحوث الاجرائية ٠

وهو ما يصل بنا إلى ما فصله د ٠ محمد يونس الحملاوى فى نهاية الندوة ، ونحن ننقل هنا ما قاله من أوراق الندوة ، ولا نضيف أو نختصر منها لأهميته فى هذا الصدد ٠

يقول د ٠ الحملاوى :

ـ الحقيقة أننى أريد أن ألفت النظـــر الى امرين فى هذه القضية ٠

الأمر الأول هو البعد التقنى فى الموضوع ٠

وبشكل محدد فان لدينا فى مصر موارد قليلة ، ومن ثم ، لابد من تعظيم هذه الموارد ٠

كيف ؟

يسأل ويجيب أستاذ الحاسوب بكلية الهندسة :

ـ بتعظيم الموارد هذا يأتى من استخدام التقنيات الحديثة التى أصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات الفت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التى أصبحت أرخص كثيرا من استعمال الميكروفيلم الذى يجىء ذكره كلما تحدثنا عن استخدام الوثائق ، وهو الغالب فى أغلب الأحيان ، وهو لايزيد على ان يكون تقنيات عفى عليها الزمن ٠

وانا لا أتصور أن ينتسا تطوير الآن لتفنيات انتهت ٠

هذا هو الأمر الأول اما الأمر الآخر ، هو ، أننى أود أن ألفت النظر الى أن بعض الصفحات في المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وأشكال غامضة أو غير واضحه وتمييز الاشكال والصور والقراءة الالية لها شيء أعتقد انه مهم وفى هذا الصدد ٠

ادكر أن هناك بعض البحوث فى كلية الهندسة جامعة الازهر التى انتمى اليها تدور حول تمييز الاشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين فى مصر وفى غيرها من الدول يعملون على التعرف الآلى على الحروف وبالتالى استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الأقراص المدمجة التى هى أرخص والتى تحل مشكله الحجم كما يشار اليها دائما وكما أشار اليها البعض فى الندوة التى عقدت هنا ، والتى تنقل الموضوع الى وجود شفافية فى استعمال هذه المعلومات ٠

ان هذا بوضوح أكثر سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة ٠

اننا نبحث عن المعرفة داخل الوثائق وهذا لن يتأتى من خلال الطرق التقليدية ولكن الحل ان البحوث الحديثة والتقنيات المعاصرة أرخص كثيرا وأوسع فى الانتشار مما عهدناه سابقا ٠

** تنتهى كلمات المتخصص ، ولا تنتهى قضية نهب الوثائق وهدرها فى تهاويم حياتنا اليومية ، وتهميش ذاكرتنا بعدم الدخول الى عالم المعلومانية والثورة الرقمية الجديدة ٠٠ وما الى ذلك ٠

وهو مازلنا نجد له طوفانا من ردود الأفعال الكثيرة التى مازالت تتوالى علينا ٠

ردود وفاكسات ووثائق .. كلمة أخيرة .. (٤)

طوفان من الرسائل والفاكسات وردود الأفعال ·

طوفان من ردود الأفعال الحادة جاءتنا منذ كتبنا عن ندوة (الوثائق) التى عقدها الأهرام الدولى وحضرها عدد كبير من المتخصصين والخبراء وأثيرت فيها قضايا قومية هامة حول وثائقنا التى تنهب وتسرق وتدفع بنا لنسأل (ما العمل ؟) ، وقد لاحظ كاتب هذه السطور ان اغلب هذه الردود تحلقت حول قضية التبعية أم الاستقلال ، تبعية دار الوثائق لجهة ادارية أم الى جهة سيادية كيلا يستمر تجريف تاريخنا / ذاكرتنا الحية ·

والملاحظة الأولى أن ردود الأفعال الكثيرة توزعت الى ما توزعت بين اجابات متباينة ، ولما كان من المستحيل ان ننشر (كل) ماتوالى علينا نكتفى بأهم ما جاء الينا من ردود الأفعال معتذرين عن نشر (كل) ما جاءنا مرة والايجاز فيما ننشر منه مرة أخرى زاعمين ان الايجاز غير المخل من قبيل البلاغة التى حاولنا ان نقدمها أو يقدمها أصحابها فى أخطر قضايانا المعاصرة ، فلنقرب أكثر من بعض ما جاءنا ·· ولنرى درجة الاستجابة لتبعية دار الوثائق ·

[٢]

منذ البداية فان محمد خضر ـ وهو خبير كبير فى المخطوطات ـ يشير الى قضية الاصلاح للدار ويمنحها اهتماما كبيرا ليصل من خلالها الى رأى آخر فى قضية التبعية ، جاء فى رسالته الضافية :

« الى :

.. فاذا نظرنا نظرة اكثر دقه فسنجد انه على العكس من ذلك قد تكون هذه التبعيه احد المعوقات الرئيسيه التى تحول بين هذه الدار وبين تاديه مهمتها المشار اليها . اذ انه كثيرا ما يسيطر الهاجس الأمنى على الجهات الرئاسيه مما يجعلها أكثر ميلا الى وضع ضوابط قاسيه لشروط الاطلاع وبذلك ينتفى الهدف الذى من اجله قيام الأرشيف القومى فى دوله ديموقراطيه والتجربه التى تعرضت لها الدكتورة هدى عبد الناصر والتى اشرتم اليها فى مقالكم .. خير دليل على ذلك ، فالقضية الرئيسية فى مسألة الاصلاح ليست فى قضيه التبعيه وانما قد تكمن فى مدى احترام الجهات الرئيسية للمهمات الوطنية التى تقوم بها تلك الدار ومدى وعيها باحقية المواطنين فى الاطلاع على الوثائق ومدى ايمانها بأن (تاريخ الأمة) هو (ملك للأمة) وليس ملكا لفرد أو أفراد حتى ولو كانوا هم الذين صنعوا ذلك التاريخ .

ويكفي هنا ان نلاحظ ان الأرشيف القومى فى دولة متقدمه مثل فرنسا لايزال تابعا لوزارة الثقافة هنا ولكنه عندما انتهت فترة رئاسة الرئيس فرانسوا متران فان قصر الاليزيه أخرج من عنده ١٥٠٠ حاوية تضم كل المواد الوثائقيـة التى تتعلق بحكم الرئيس متران وأرسلها الى الأرشيف القومى قبل ان يخرج الرئيس ميتران من قصر الاليزيه ... » .

الخبير : محمد خضر .

وهذا المثل الذى يقدمه الخبير القديم انما يقدم أعظم دليل على احترام رئاسة الجمهورية هناك للأرشيف القومى ما الى ذلك من منطلق احترام الذاكرة الوطنية وتحاشيا لتزييف هذه الذاكرة أو محو أجزاء منها .

ويلاحظ انه في حين يولى الخبير اهميه قصوى لقضية الاصلاح غير غافل عن خصوصيه التبعيه وحساسيتها ، فان استادة الوثائق بآداب القاهرة تصل مباشرة الى اهمية التبعية السياديه .

انها في هذا نسعى منذ البداية الى تأييد قيمة التشريعات المتوالية عندنا لحماية الوثائق متتبعة في رسالة طويلة مليئة بأرقام اللوائح والقوانين متتبعة الحاق دار الوثائق بوزارة الارشاد القومي حتى اليوم حتى تصل الى فكرتها المحوريه من ضرورة تدعيم الأرشيف القومي وأهمية تبعيته لجهة سيادية وهي تبرهن على هذا في رسالة طويلة جاء فيها :

« الى ..

إننا في حاجة الى أرشيف قومي جدير بالمسمى يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط الجيد للمهنة ككل ولن يتأتى ذلك الا اذا تمتع هذا الأرشيف باستقلاله ماديا وأعمال موازنة خاصة له تبع رئيس الجمهورية مباشرة كعدد من الهيئات التى تتبع الرئاسة ومنها ـ على سبيل المثال ـ جهاز الرقابة الادارية .

ولاشك ان الراى الذى انتهينا اليه من تبعية الدار للرئاسة ليس وليد نظرة سيادية لتلك الدار وانما قد عملت به الدول على كافة مشاربها فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحاق تبعية الارشيف القومى لرئيس الجمهورية مباشرة وفقا للتشريع الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٣٤ ، وسارت على هذا النهج بعض الدول العربية ، في الجزائر يتبع الأرشيف القومي لرئاسة الجمهورية (مرسوم رقم ٤٥٨٨ مارس ١٩٨٨) ، ورئاسة مجلس الوزراء كما في تونس (قانون ٧ لسنة ١٩٨٨) أو الديوان الأميرى كما في دولة الامارات العربية مرسوم أميرى ١٩٨٦/٢/٣) أو رئيس ديوان مجلس الوزراء كما في المملكة العربية السعودية (مرسوم ملكى رقم ١٤٠٩/١٠/٢ هـ) » .

د . وفاء صادق

واذا كانت أستاذة الوثائق تؤيد السـيادية وتبرهن عليها بالتجـارب السـابقة أو الخبرة القائمة حولنـا ، يجيء خبير وثائقي آخر من داخـل دار الوثائق وهو يحى محمد ليؤكد على ما نذهب اليه . جاء في رسالته ما يلي :

« الى :

ينبغي الحاق دار الأرشيف القومى بأعلى مستويات الدولة :

أما برئاسة الجمهورية

وأما برئاسة مجلس الوزراء

حيث يتعين ان يكون التنظيم الادارى للأرشـيف متمثلا فى نمط مثالى فى ان تكون دار الارشيف القومى فى شـكل مؤسسه تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى وان تكون ملحقة بقطاع قيادى فى الدولة يتمتع بنفوذ سياسى قوى يوفر لدار الأرشيف القومى سلطة اشراف فى النظام السياسى فى البلاد ، وان يتولى ادارة الأرشيف القومى أرشيف مهنى يصـدر به قرار من رئيس الجمهورية .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ينبغى ان تحدد النصوص القانونية هياكل دار الأرشـيف القومى وطرق ادارتهـا ويـرى مسيو أرنو راميير دى فورتانييه خبير اليونسكو ان .. » .

وندع الخبراء فى الوثائق وما يبرهنـوا عليه خلال خبرة اليونسكو من ضرورة التبعية لجهة سيادية فاذا بنا أمام رسالة أخرى تذهب الى ذلك عبر طريق آخر الى أية جهة يجب ان تتبع دار الوثائق : جهة ادارية أو سيادية ؟

وبشكل آخر : كيف يمكن الحفاظ على وثائقنا وتطورها ؟

ان د. سعيد محمد الهجرسي يســـلك الى هذا بطرق مغايرة تمـــاما .

ان القضية عنده ليست هي التبعية بدون تحفظات كما انها ليست الاصلاح للدار او تبعية المكان أو الحث على التنبه للعاملين او احترام الوعى الوثائقى .. الى غير ذلك ، انه يتجاوز هذا كله ولا يقلل منه ، لكن أمرا آخر تماما ، يتحـدد فى المسئول عن دار الوثائق ، وهو يحدد فكرته أكثر حين يقول من رسالة طويلة يسهب فيهـا حول أوعية المعلومات وضعف (التكشيف) للمادة الوثائقية أو الصحفية وقد أصبحت في عداد الوثائق ، وقضية حفظ الصحف بطريقة تليق بتاريخنا .

ان د. الهجرسي يولى قضية مغايرة تماما أهمية كبرى للحفظ على الوثائق والحرص عليها ، جاء فى رسالته :

« الى ..

وهناك نقطة هامة هنا اود أن أشير اليها وهى أنه من ١٩٩٤ وحتى الآن تعاقب على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الأســـتاذ سمير غريب حيث تولى الدكتور محمود فهمي حجازى لمدة تزيد على عامين قليلا وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشر شهرا فى خلالها ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغى عند صدور القرار الأول صدور قرار آخر ينص على الشخص الذى يتولى الدار بعد ذلك الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر الأنصارى الذى لم يكمل عاما كاملا ثم الأستاذ سمير غريب .

والحقيقة اننى أجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفى فى دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار الوظيفى

فى مكتبة الكونجرس التى سيصل عمرها بعد عام واحد الى مائتى عام فوجدت ان الاستقرار الوظيفى لوجودهم الفكرى يبلغ فى المتوسط حوالى سبعه عشر عاما واصبح عندنا فى الفترة الاخيره بضعة أشهر كذلك من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتان اولا ان يكون ذا وجاهة عند أصحاب القرار وهو مايتوفر فى د . ناصر الأنصارى أكثر من أى شخص آخر ثانيا : أن يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفى هناك حوالى ١٧٫٥ كما وجدنا اربع أسر توالت على دار الكتب المصرية . الأسرة الأولى هم العلماء الألمان الذين كان عهدهم بالمتوسط الاستقرار حوالى ٥ سنوات ـ ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم وجاهة فى المجتمع كله أولهم أحمد لطفى السيد وآخرهم توفيق الحكيم وهؤلاء استمرار لمدة ٤٤ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت أقل قليلا ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة أسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة . ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشنيطى الذى ظفر وحده بأكثر من عشرة أعوام .

وكانت درجة الاستقرار حوالى عاما ونصف حسبت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، فى حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفى حوالى ١٢ أو ١٣ سنة وهو ما نريده أما أن نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحتى للمسئول الأول عن الدار الا أن يجعل هذا المكان أحب اليه من أى مكان آخر » .

تنتهى الاستجابات وتتبقى الكلمة الأخيرة .

[٣]

تنتهي بعض ردود الافعال التي تتخص أكثر ما جاد منها ، وتتشعب فيها طرق الحرص على وثائقنا ، وهي تسلك طرق كثيرة . فبعضها يرى في الاصلاح شرطا للوصول الى التبعية ويرى البعض الثاني في المسئول الأول عن الدار في حين يرى البعض الثاني والثالث ان التبعية لجهة سيادية هو الوحيد للحفاظ على وثائقنا وهويتنـــا .

تنتهي ردود الأفعال ويبقى حماسة مثقفينا وخبرائنا للحيلولة دون نهب وثائقنا ، ويبقى بعد هذا وقبله ان يبادر من يهمه الأمر لاعادة النظر في الآلة التي يسير عليها حفظ وثائقنا والطريقة المثلى لتلاشى الأخطاء قبل ان نفقد وثائقنا أو ذاكرتنا تماما .

ترى من يهمه الأمر ؟

ترى من يبادر لانقـاذ مايمكن انقـــاذه أو ما تبقى من اللبن المســـكوب .

الذاكرة المثقوبة .. قبل الأخيرة (٥)

.. أخيرا ها هو الخطاب المطول من رئيس هيئة دار الكتب والوثائق القومية ، ولأهمية الرسالة وطولها سوف نقرأ بعضها معا ، ونرجىء البعض الآخر للمرة القادمة ..

جاء فى هذه الرسالة بعد الديباجة ما يأتى :

الى :

....

ثم ماذا سنترك نحن للمصريين المستقبليين ؟

عمارتنا وأدواتنا سريعة الزوال بسبب من رداءتها . والكثير من أوراقنا ، كما قلتم فى مفتتح الندوة التى عقدتموها فى الأهرام وكان لى شرف المشاركة فيها ، اما نهبت أو ضاعت أو حرقت ..

وأضيف ، على ذلك .. حتى صورنا وفنوننا ..

أليست الأفلام السينمائية وثائق شاهدة على زمنها ؟

انظر ما حدث لها . نصف الانتاج السينمائى المصرى منذ بدايته تبدد بشكل أو بآخر ..

ولقد عاينت ذلك بنفسى عندما بدأت فى مشروع ترميم أصول الأفلام ــ النيجاتيف ــ وأنا مسئول عن صندوق التنمية الثقافية ..

ومثال آخر ، عندما شرعت مع الفنان عصمت داوستاشى فى اصدار كتاب تذكارى شامل عن الفنان الكبير الرائد محمود سعيد .. أتى الى عصمت بصور باهتة لأعمال فنية رائعة لمحمود سعيد لا نعرف أين أصولها بعد بحث وتمحيص ؟؟؟

أريد أن أقول انه يجب أن يتسع وعينا لمعنى الوثائق ، ليشمل كل ما يفيد فى دراسة مجتمعنا والدفاع عن مصالحه والعمل على تقدمه فى أية فترة من الفترات .

.. هذا هو تعريفى للوثيقة .

وأزعم أن أوروبا المتقدمة وعت هذا المعنى . ولذلك تقدمت .. ولتسمح لى ـ وان طال المقال وأن أذكر مثالا :

عندما أقمت أحد دورات المهرجان القومى للسينما المصرية منذ بضع سـنوات ، افتتحت هذا المهرجان ببعض من أوائل أفـلام الاعلانات السينمائية المصرية فى الأربعينات .. هل تعلم من أين حصلت على هذه الشرائط ، ومن رممها وطبع نسخا جديدة لها على نفقته ؟؟

انه أرشيف الفيلم الفرنسي في باريس !!

وأسأل معى :

ـ هل لدينا أرشيفا فى مصر للأفلام المصرية ؟؟ لا .

لماذا لا ؟؟

اجابة هذا السؤال هى فى نفس الوقت ، التى سمحت بما عنيته فى بداية الندوة من نهب واهمال وحرق لوثائقنا .

يمكن حصر الاجابة فى سببين رئيسيين ، سبب يعنينا ، وآخر يعنى غيرنا ويقع علينا :

ـ أما الذى يعنينا فهو تدنى وعينا أو انعدامه بقيمة التاريخ نفسه ، وبالتالى بقيمة الحفاظ على المعلومات والممتلكات التى يمكن أن تكون أو تتحول الى وثائق متراوحة الأهمية · واقصد بنا الدالة على الفاعلين الشعب المصرى (الشقيق) من سائلين ومسئولين ، والدليل الفاضح الفادح فيما حدث لميراث اثنين من أعظم من أنجبتهم مصر : أم كلثوم وتوفيق الحكيم · أنت تعرف أن فيلا أم كلثوم هدمت بفعل بفاعل وتبعثرت محتوياتها · ولكنك ربما لا تعرف انه تم تأجير شقة توفيق التى كان يعيش فيها فى جاردن سيتى مفروشة بذات الأثاث الذى عاش عليه الحكيم ·

وتسألون عن الوثائق ·

ولانعدام هذا الوعى ـ أو تدنيه ـ بالتاريخ ، وبالتالى بالوثائق، فنحن لم نصبح مجتمع معلومات بعد · أى مجتمع يهتم بالمعلومة ويحافظ عليها ويستثمرها · وأرى أننا سنعانى كثيرا لكى نصبح هذا المجتمع رغم جهود مؤسسة حكومية ضخمة اسمها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار · ولا أعرف حتى الآن تفسيرا لاضافة عبارة « دعم اتخاذ القرار » هذه ، الا على سبيل اضافة العظمى لبعض المسميات كـ « البحيرات العظمى » !! والله أعلم ·

والصعوبة الشديدة لتحولنا لمجتمع معلومات أدلل عليها بمثال آخر :

وقع فى يدى كتيب منذ بضعة سنوات أصدره مركز المعلومات و « دعم اتخاذ القرار » يتضمن معلومة عن عدد زوار متحف ما خلال

عام ، ووقع فى يدى كتاب احصائى صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تضمن رقما مختلفا تماما عن زوار نفس المتحف فى نفس العام ؟ فعلى من اعتمد ؟ وهل هذا يجوز أصلا ؟

الواقع ان الجهتين ضحيتين معا . لانهما اعتمدا على موظفين غير مدربين ويفتقدن الى الوعى ، كما أنهما اعتمدا على وســـائل وأدوات حفظ وجمع معلومات متخلفة سابقة على استخدام الكمبيوتر . وبالتالى فهذه هى النتيجة . وأسوأ ما فى هذه النتيجة انها تعطى معلومات خاطئة من جهات المفترض أنها محل ثقة . وبالتالى ستنفقد الثقة فى المعلومات المتداولة حتى مع استخدام الكمبيوتر . فهذا الجهاز لا يصنع المعلومة ولا يدخلها الى ذاكرته . البشر هم الذين يقومون بذلك . وهؤلاء البشر لم يؤهلوا جيدا للدخول فى مجتمع المعلومات .

انني عندما توليت رئاسة هيئة دار الكتب والوثائق القومية طالعت فيها كتابين صدرا فى الفترة السابقة مباشرة على رئاستى ، ووجدت فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئة رقمين مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب !! وأزيد أننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات . الأمر الذى جعلنى أكلف السيدة ليلى حميدة وكيل الوزارة لدار الكتب باجراء حصر تفصيلى لهذه المخطوطات الموجودة فى مجاميع أو مجلدات .

ــ السبب الثانى الذى وقع علينا هى مؤامرات من خارج مصر ــ عمدا ــ لتملك وثائقنا وتهريبها الى الخارج وأحيانا تدميرها . ومثل أى جريمة تجد من ينفذها ويحصل على الثمن .. ولا شك أن تدنى الوعى أو انعدامه يساعد على ذلك . مصر كما تعلم مطمع

لدول أخرى ، وهى مركز ثقل فى صراعات الشرق الأوسط العالمية سواء اللصيقة كالصراع الفلسطيني الاسرائيلى ، أو الشرقية سواء فى دائرة العلاقات العربية الفارسية ، أو فى دائرة العلاقات العربية ــ التركية ــ الاسرائيلية ٠٠ وهناك مراكز قوى عالمية تريد أن تتحكم فى القرار المصرى ، وهناك مراكز اقليمية تريد أن تحل محل مصر فى القوة والتأثير ، ولا يمكنها هذا إلا باضعاف مصر ٠٠ ودور مصر وثقلها لم يضعف بضعفها الاقتصادى ٠ الا أن الذى يضعف مصر بالفعل هو ضعفنا الثقافى الحضارى ٠٠ وهذا يدركه جيدا أصحاب المطامع سواء من دول المنطقة أو من خارجها ٠٠ ولذلك فهم يركزون على الثقافة ونحن عنهم غافلون أو مساعدون ٠٠ ولقد عايشت بعض هذه المحاولات بنفسى ٠

هذا الطواف عبر دروب السياسة قد يبعد عن الموضوع ٠ لكنه فى صميمه ، ومن عيوننا ان لا نرى عادة أبعد من مراى بصرنا ، وكأن العالم ينتهى عند نهاية النظر ٠ ولا نحاول أن نستخدم الخيال الذى ميز به الله الانسان عن الحيوان ، ولا حتى ان نستخدم أجهزة التكنولوجيا الحديثة التى ترينا ما لا نراه ٠

وعلى هذا الضـــــوء نستطيع أن نفسر حمى تهريبها وسرقة المخطوطات والوثائق ٠

هل أضرب لك مثالا جديدا ؟

هناك تجار فى مصر متخصصون فى بيع الوثائق من صحف ومجلات وأوراق وصور وخطابات ٠٠ الخ ، ويشكل زبائن عرب أهم ســـوق لشراء تجارة هؤلاء التجار ٠ ويدفعون فيها مبالغ مالية مدهشة ، ولقد رأيت بعينى مرة ٠ والقانون ، أقول القانون لا يجرم هذه التجارة ٠ لا يعاقب مرتكبيها ٠

ينتهى ما يثيره المسئول وتبدأ تداعيات كثيرة .

* وبعد ، فمن المؤسى جدا ما ذكره المسئول من غياب (أقصد نهب) آثار الفنان الكبير محمود سعيد ، ومن المؤسى أكثر ان تعرف ان بعض أوائل أفلامنا السينمائية تنام فى أرشيف الفيلم الفرنسى فى باريس (ولدينا عشرات أخرى من وثائق الأفلام .. !!) ومن المؤسى ان تعرف ان بيت أم كلثوم هدم وانه تم تأجير شقة الحكيم بجاردن سيتى (وان كنا اتصلنا بشقة توفيق الحكيم فوجدنا ابنته وأحفاده .. !!) ، لكن يظل السؤال السائد هو : أليس الوعى الوثائقى مازال غائبا على كل المستويات ؟

ويسبقه سؤال أهم :

ـ كيف يمكن انقاذ ما يمكن انقاذه من اللبن المسكوب ؟

وهو السؤال الذى كان محور الندوة التى أقيمت من قبل (ما العمل) ؟

ما زال السؤال المحورى معلقا ، وما زال كل الوثائقيين محلك سر .. !

* كما انه مؤسى ، أيضا ، هذا الاستمرار فى تلك المهزلة الدرامية من وجود مشروع قانون سيادى لم يجد من يخرجه من مجلس الدولة الى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء .. ان المشرع مازال قائما ، أو فلنقل « جامدا » .. وهو ما يعود بنا ثانية الى السؤال الذى طرح أكثر من مرة :

ـ ماذا نفعل ؟

وهذا السؤال كان من الممكن أن نثيره ونصل معه الى حل لو جاء المسئول النيابى الذى دعوناه فى ندوة تضم كافة المتخصصين والمسئولين والخبراء ؟

* ويصل الاسى الى اقصاه حين نعرف - وهو من تحصيل حاصل - سيان - ان المسئول الاول عن الوثائق حين تولى رئاسة الدار طالع - كما تفضل هو الآن - كتابين صدرا فى الفترة السابقة .. ووجد فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئة رقمين مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب الأكثر من هذا كله فيعجب القارىء أو يأسى أو يحزن - سيان - حين يقول المسئول الأول عن الوثائق الآن هذه العبارة :

« - اننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات » ..

هل هذا معقول ؟ من يجيب عن هذا السؤال ؟

وهو ما يشير فى جانب منه - وهو ما أوضحه سمير غريب الى تراكمات عديدة من الاهمال والوعى المفقود والفعل المتعمد والفعل المشين ؛ قبل أن يتولى الدار !!

.... ؟ .

السيد رئيس هيئة رئاسة دار الكتب والوثائق القومية .. ما زلنا نأسى معك لحال وثائقنا .. ذاكرتنا المثقوبة .. وما زلنا ننتظر أن نقرأ لك أو معك اجابة للسؤال الذى لم يجب عنه أحد بعد (ما العمل) ؟ !

.. فالى المرة القادمة المرة القادمة .

•• الكلمة الأخيرة !! (٦)

•• ما نشر من خطاب رئيس هيئة دار الكتب والوثائق ما زال يثير الكثير من ردود الأفعال والتعقيبات ، فى حين ظل السؤال/ الاشكالية قائما (ما العمل ؟) •

لنستكمل رسالة سمير غريب قبل أن نفرغ الى ما يثيره ، تضيف الرسالة :

« ....

لقد استعرض السادة الذين شاركوا فى ندوتكم الهامة حلولا عدة • مثل استصدار تشريع جديد يشدد ويحرم ويفرض ••• الخ ، ومثل نقل تبعية دار الوثائق الى رئاسة الجمهورية •• لكن هذه الحلول لن تحل شيئا دون توافر قاعدة الحماية الأولى والأساسية : الوعى الشعبى والمسئول بالوثائق أولا ، وبقيمتها وخطورتها ثانيا • كيف نطلب من مواطن أن يحافظ على وثيقة هو لا يعرف معناها ، ولا يدرك أهميتها ؟؟ لذلك أقترح هنا :

ـ البدء بالقيام بحملة طويلة الأمد لتعريف الناس بمعنى كلمه وثائق واهميتها وكيفية الحفاظ عليها ؛ هذه الحملة يجب أن تركز على التعليم من الابتدائى وحتى الجامعة •• أن تكون هناك نصوص فى الكتب المقررة على جميع المراحـــل التعليمية • وأن يتم البدء بالمدرسين أولا ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه •

ـ يواكب ذلك برامج فى محطات الراديو وقنوات متنوعة الشكل ، لا تأخذ فقط شكل برامج الوعظ والارشاد ذات الكراسى المملة · كما يجب أن تشـــارك فى هذه الحملة الطويلة صــحفنا ومجلاتنا كافة بأشكال صحفية مختلفة ، ولقد سجلت الأهرام سبقها فى هذا العمل الوطنى الجليل ·

ـ وفى نفس الوقت تقوم الجهات المتخصصة مثل دار الوثائق القومية وأقسام الوثائق بالجامعات والمراكز العلمية والمؤسسـات المعينة بتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية للدوائر المتعاملة أكثر من غيرها مع الوثائق · ذلك لأنى لاحظت وبصراحة أن من بين هؤلاء المتعاملين للأسف من لا يعرف معنى ولا جدوى الوثيقة ·

أما التشريع فأهلا به · ويجب أن يكون مدروسا علميا ومتكاملا ومحققا للهدف ، حتى لا نضطر بعد فترة قليلة أن نطالب بتشريع غيره كما يحدث · فمصر من أكثر الدول المصدرة للقوانين · وكلما زادت القوانين اختل العمل · ولدار الوثائق فقط صدر أكثر من تشريع ·

دعنى أحدثك بصراحة أيضا ، وهى آفتى ، وهى أننى أخشى أن يصدر مثل هذا التشريع المأمول قبل أن نستعد له · والواقع مر ومؤلم · اذ أين سأضـــع أطنان الوثائق التى ستضم الى دار الوثائق ·

لقد ضاقت مخازن دار الوثائق بما فيها ويجب انشاء وتجهيز مخازن جديدة · لذلك فاننا نعمل فى هيئة دار الكتب والوثائق القومية على شراء ٣٠ فدان على طريق الفيوم الصحراوى لانشاء دار وثائق جديدة يجب تجهيزها على أعلى مستوى ·

هذه واحدة . والأخرى اجراء عمليات تصنيف وتسجيل وانقاذ وترميـــم لآلاف من الوثائق في دار الوثائق • لقد أضر بالوثائق المسئولون الذين قرروا ونفذوا ونقلهـا من القلعة الى الكورنيش النيل •

تخيل ، نقلوها من الجفاف الى الرطوبة ، ولم يفه أحد وقتها ببنت شفة مثلما استأسدوا بعد ذلك بنيف وعشرين سنة !! وهذا التسجيل والترميم هو التحدى الذى أواجهه ، وهو ليس بالسهل ، لأنه يتطلب تدريب واعداد كوادر فنية وتطوير فى النظم الادارية والأجهزة العلمية والتجهيزات الفنية •

ان علينا أن نقوم بما علينا أولا • لكننا عادة ما نستسهل الحل، مثل المطالبة بتبعية دار الوثائق لرئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء • ما الذى سيحدث عند تنفيذ هذا القرار ولا يمكن أن يحدث بدونه ؟؟

فى رأى لا شىء • ولقد شبهت هذه المطالبة بالأخرى التى تطالب بانشاء وزارة مستقلة للآثار ! هل الوزارة المستقلة ستحمى الآثار وستحافظ عليها وتستفيد منها بأكثر من الوضـــع الحالى الادارى والتنظيمى ؟؟

ألن يكون فى الوزارة موظفين مصرين مثلما هو الآن ؟؟

هل سيغيرون القوانين بالآثار اذا جاءت الوزارة ؟

ان مشكلة مصر الأولى والأساسية هى البشر • تدنى الوعى العام الثقافى ــ الفكرى لدى الكثيرين ، وتدنى الكفاءات والمهارت لدى الكثيرين • أما القوانين فهناك معمل لها ، والمال ــ والحق يقال ــ

لا يبخل به الرئيس مبارك ولا الحكومة على الثقافة مثلما لم يحدث من قبل ، وبالأخص بالنسبة لدار الكتب والوثائق القومية · ولقد ذكرت فى الندوة منحة الرئيس للدار بخمسة ملايين جنيها فى نهاية فبراير الماضى ، وجهد السيدة سوزان فى نوفمبر ٢٥ مليون جنيه بالاضافة الى عشرين أخرى قررها الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء لتطوير دار الكتب العتيقة فى باب الخلق ، ودعم السيد وزير الثقافة المستمر المادى والمعنوى ·

طوروا البشر تتطور مصر · هذه هى الحقيقة ، سواء فى هيئة أو فى وزارة · أعانكم الله · وشكرا لمجهوداتكم المستنيرة · والسلام » ·

انتهت رسالة المسئول وتبقى تعقيبات كثيرة ، أحد هذه التعقيبات التى نود التأكيد عليها وتكرارها أمام كل هذه الاقتراحات التى يقدمها المسئول ، يظل السؤال معلقا :

ما العمل ؟

ومع أن سمير غريب حاول الاجابة فان اجاباته ما زالت اجابات نأمل أن تكتمل بالعمل ، وبالتراكم الخلاق الجدير به ·

وهو ما سوف يؤكده الزمن القادم ·

●●

وقبل أن يغلق ملف القضية جاءتنا رسالة من د· أيمن فؤاد سيد نجيب فيها عما سبق وأن جاء فى رسالة سمير غريب فى معرض حديثه عن المخطوط حيث قال ردد مقولة رئيس هيئة دار الكتب فى المرة الماضية : « اننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عند هذه المخطوطات » ·

هنا يجيب د. أيمن فؤاد وننقل رسالته (توجد صورة منها في الملاحق) :

« الى

....

يقول ان جميع المكتبات العالمية التى يشتمل رصيدها على مخطوطات كانت تفصل منذ انشائها بين المخطوطات والمطبوعات فى مخازن مستقلة ، وتصدر فهارس وصفية تعريف برصيدها من هذه المخطوطات (المكتبة الوطنية بباريس - مكتبة الدولة ببرلين - المتحف البريطانى (المكتبة البريطانية) حيننذى ....) وكانت تعطى لكل مجلد من مخطوطات (وليس كل عنوان نقد يشمل العنوان الواحد على عدة مجلدات) رقما مسلسلا . فكل اضافته الى رصيد هذه المخطوطات يمثل رقما يضاف الى رصيدها وبالتالى فان الرقم انه غير يعبر عن مجموع المجلدات المخطوطة المحفوظة فى المكتبة .

أما فى دار الكتب المصرية فمنذ انشائها جمعت بين المخطوطات والمطبوعات فى مخزن واحد وجاءت فهارسها لتعبر عن ذلك أيضا فجمعت بين المخطوط والمطبوع . وبالاضافة الى الرصيد العام للدار من المخطوطات والذى جمع من المساجد والمدارس والزوايا والقصور أضيف الى الدار مع الدقة لمجموعات خطية هامة تعادل حجم ما جمع وقت الانشاء عن طريق الاهداء والوقف والقليل عن طريق الشراء .

واعتبارا من عام ١٩٥١ انشئا أمانة خاصة للمخطوطات وتم نقل المخطوطات فى مخازن مستقلة وان احتفظت بنفس أرقام الحفظ الأولى المرتبة على الفنون والمذكورة فى الاجزاء الثمانية

لفهارس الدار الصادرة بين سنتى ١٩٣٢ و ١٩٤٢ ثم بدىء منذ عام ١٩٥٦ فى اعداد فهارس مستقلة للمخطوطات لم يصدر منها سوى اربعة اقسام فقط . وبالتالى فاذا كان هناك مخطوط يحمل مثلا رقم ١٩٠٠ أدب فليس معنى ذلك انه سبق ١٨٩٩ مخطوط فقد يكون كل ما سبق من المطبوعات .

كما ان ارقام حفظ المخطوطات تدل على نسخة الكتاب بكامل مجلداتها ، فمثلا موسوعة (مسالك الابصار) لابن فضل الله العمرى وهى تشتمل على ٧٢ مجلدا تحمل رقم حفظ واحد واذا تعددت نسخ الكتاب ذى المجلدات فانها تضيف رقم حفظ واحد فقط . قل ذلك على الاغانى للاصفهانى ، نهاية الآرب للنويرى وتاريخ الاسلام للذهبى وغيرها من الكتب ذات المجلدات الضخمة .

ويوجد ايضا ن ، ع آخر من المخطوطات هو المجموعات التى يجمع فى مجلد واحد مجموعة رسائل كتبها ناسخ واحدا وعدة نساخ فى موضوع واحد أو موضوعات متفرقة ، أو قد تكون كتابين كتبا فى فترات مختلفة ولكنهما جلدا فى مجلد واحد لتقارب حجمهما (وهذه تحتاج الى فهرسة نماذجها ولكنها تمثل مجلدا واحدا) .

ويرجع سبب التضارب فى تحديد عدد مخطوطات الدار الى هذه الأسباب مجتمعة ، والأكثر الأرقام شيوعا هى التى تشير الى ارقام الحفظ وهى اقل بكثير من عدد المجلدات ، كما ان جميع عناوين المخطوطات يسقط النسخ المكررة وبالتالى مجلدات كل نسخة فاذا كان هناك اربع نسخ من « الاغانى » وكل نسخة تشمل على ٢٠ مجلدا فان مجموعها ٨٠ مجلدا بينما سنذكر كاربع مخطوطات فقط بحساب أرقام الحفظ !

وبالتالى فان الحقيقى للمخطوطات رقما هو مجموع به فى سائر المكتبات العالمية — هو عدد مجلدات المخطوطات المحفوظة فى المكتبة وليس عدد العناوين بنسخة المكررة .

شىء آخر ان أرقام الحفظ هذه شمل مخطوط أصلية + مخطوطات مصورة على الفوتوستات (وهى نسخ مكررة لمخطوطات موجودة سواء فى دار الكتب نفسها أو فى مكتبات خارجية) + مخطوطات نسخها نساخون محترفون فى العقود الأولى من هذا القرن عن أصول محفوظة فى الرصيد العام للدار فى المكتبات الملحقة منعدمة القيمة .

لذلك فعندما بدات منذ ست سنوات فى بناء قاعدة بيانات آلية لمخطوطات الدار كان اهدافها معرفة :

١ — عدد ارقام الحفظ
٢ — عدد المجلدات
٣ — عدد المجلدات الأصلية
٤ — عدد المجلدات المصورة او الحديثة
٥ — عدد النسخ المختلفة لكل كتاب
٦ — مؤلفات كل مؤلف داخل القاعدة

وقد أبعدت عن هذا العمل وواضح انه لم يتم كما كنت اريد له والا لأصبحت هذه البيانات واضحة وغير قابلة للتشكيك مع خالص شكرى وتمنياتى بالتوفيق .

وبعد ، بقى ان نغلق ملف القضية ، فى انتظار مواقف ايجابية أخرى ؛ فلن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

ملاحـــق ووثـائق

(أ) مشروع قرار رئيس الجمهورية

(ب) مشروع قانون (مسودة) ثم

(ج) مشروع قرار مجلس الدولة ٠

(د) رســـائل ووثائق

(هـ) صور من (وثائق) منهوبة

(و) عن النـــدوة

(أ)

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم (٠٠٠) لسنة ١٩٩٩ م
بشأن انشاء دار الوثائق القومية

رئيس الجمهوريـــة

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق القومية والتاريخية .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة .

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

(★) هذه المشاريع هى جملة ما أنجز فى عصر د٠ محمد فهمى حجازى نهاية عام ١٩٩٤ وشارك فى صياغتها عدد كبير من المتخصصين منهم الدكاترة رءوف عباس ويونان لبيب رزق وعماد ابو غازى ومحمد خضر برئاسة د٠ محمد حمدى ابراهيم عميد اداب القاهرة حينئذ (هى مسودات فى الجزء ٩ ، ب) وانتهت الصياغة الاخيرة (هـ) الى مجلس الدولة حيث اقر مشروع قرار مجلس الدولة لكنه ما زال واقفا أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب حتى طبع هذا الكتاب ٠

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ فى شأن انشاء دار الكتب والوثائق القومية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـــــرر

مادة (١) : تنشأ هيئة عامة تسمى « دار الوثائق القومية » تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبـــع (رئاسة الجمهورية — رئاسة مجلس الوزراء) ويحق للدار أن تنشيء فروعا اقليمية لها .

مادة (٢) : دار الوثائق القومية هى الجهة الوحيدة المسئولة عن تقييم المواد الوثقية المنصوص عليها فى قانون المحافظة على الوثائق القومية ، لضمها أو الاستغناء عنها ، وهـــى وحدها المسئولة عن حفظها واتاحة الاطلاع عليها والاستفادة منهـــا .

مادة (٣) : تهدف دار الوثائق القومية الى :

أ — جمع المواد الوثائقية التى تخدم الجمهور اما كوسيلة للاثبات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، أو لاستخدامها فى الأبحاث أيا كان موضوعها .

ب — جمع صور من المواد الوثائقية التى تتعلق بتاريـــخ جمهورية مصر العربية من مختلف الأرشيفات فى العالم .

ج — حفظ هذه المواد بأحدث طرق الحفظ .

د ـ ترتيب المواد الوثائقية وخدمتها فنيا ، واعداد وسائل الاسترجاع المختلفة لها ، وتيسير دراستها للباحثين والمؤرخين والجمهور .

هـ ـ نشر الوثائق التى يتقرر نشرها .

و ـ اقامة المؤتمرات والندوات والمعارض أو الاشتراك فيها.

ز ـ اقتراح الاتفاقيات المتصلة باغراض ونشاطات الدار على المستويين المحلى والدولى (وابرامها) .

ح ـ انشاء المراكز العلمية المتخصصة فى مجالات عمل الدار وادارتها .

ط ـ المشاركة فى اعداد المتخصصين للعمل فى مجال الأرشيف وتاهيلهم .

ى ـ الحق فى الاشراف على المواد الوثائقية منذ انشائها وحتى ايلولتها الى الدار أو التخلص منها .

مادة (٤) : يصدر بتعيين رئيس مجلس ادارة دار الوثائق القومية وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون مدة توليه المنصب ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز عزله اثناء هذه المدة بغير الطريق التأديبى .

مادة (٥) : يتولى رئيس مجلس ادارة الدار ادارتها وتصريف شئونها ، ويمثل الدار فى صلاتها بالغير وأمام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق اهداف الدار وتنفيذ قرارات مجلس الادارة واقتراح مكافآت الأعضاء وله أن يفوض عضوا بالمجلس أو أكثر فى بعض اختصاصاته .

مادة (٦) : يصدر بتعيين مدير الدار وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعاون مدير الدار رئيس مجلس الادارة فى مباشرة اختصاصاته ويحل محله عند غيابه، ويشترط فيمن يتولى منصب مدير الدار أن يكون ممن شغلوا مناصب الادارة العليا فى الدار .

مادة (٧) : يتكون مجلس ادارة الدار من :

ـــ رئيس مجلس ادارة الدار وعضوية كل من :

ـــ مدير عام دار الوثائق القومية ، ويتولى أمانة المجلس .

ـــ ثلاثة من شاغلى الوظائف العليا بالدار يرشحهم رئيس مجلس الادارة .

ـــ المدير العام لدار المحفوظات العمومية .

ـــ ثلاثة من اساتذة الوثائق بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .

ـــ ثلاثة من اساتذة التاريخ بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .

ـــ ممثل واحد لكل من : مجلس الدولة ، وزارة المالية ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، الشبكة القومية للمعلومات ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، تتولى كل جهة ترشيح ممثلها فى مجلس الادارة .

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة قرار من رئيس الجمهورية وتكون مدة مجلس الادارة ثلاث سنوات .

مادة (٨) : مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الدار وتصريف أمورها ووضع السياسة التى تسير عليها ، ولمجلس الادارة أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها الدار وعلى الأخص :

أ ـــ وضع الهيكل التنظيمى للدار وجداول توصيف الوظائف لها طبقا لكادر خاص يناسب رسالتها ، يصدر بتنظيمه قرار من رئيس الجمهورية .

ب ـــ اصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والإدارية وشئون العاملين والمخازن والمشتريات دون التقيد بالقواعد واللوائح الحكومية .

ج ـــ الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى للدار .

د ـــ متابعة تطبيق القواعد الخاصة بنقل الوثائق الى الدار والمحافظة عليها واتاحتها للجمهور وفقاً لما ينص عليه قانون المحافظة على الوثائق المصرية ، وإصدار القرارات التنفيذية فى هذا الصدد .

هـ ـــ وضع الخطط التنفيذية لتحقيق أهداف الدار والاشراف على تطبيقها .

و ـــ قبول الاعانات والهبات والتبرعات من الداخل أو الخارج بما لا يتعارض مع أغراض الدار ومع السياسة العامة للدولة .

ز ـ النظر فيما يعرضه رئيس مجلس الادارة من مسائل تدخل فى اختصاص الدار .

مادة (٩) : يجوز لمجلس الادارة أن يفوض لجنة من بين أعضائه أو رئيس المجلس أو مدير الدار فى بعض اختصاصاته وله أن يفوض أحد أعضائه الاضطلاع بمهمة محددة .

كما يجوز له أن يشكل لجانا فنية واستشارية من غير أعضائه للمعاونة فى تحقيق أهداف الدار .

مادة (١٠) : يجتمع مجلس ادارة الدار مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور الأغلبية المطلقة وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى فيه رئيس مجلس الادارة .

وتدون محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل خاص ويوقع عليه من الرئيس وأمين المجلس .

مادة (١١) : تتكون موارد الدار من :

أ ـ الاعتمادات التى تخصصها الدولة .

ب ـ حصيلة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التى تؤديها الدار .

ج ـ الاعانات والهبات والتبرعات .

د ـ ما يعقد لصالح الدار من قروض .

مادة (١٢) : تكون للدار موازنة خاصة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى شأن الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للدار ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة (١٣) : للدار فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ اجـــراءات التنفيذ والحجز المباشر وفقاً لأحكام القانون .

مادة (١٤) : يقتصر التعيين فى وظائف الدار فيما عدا الوظائف الخاصة بالعمالة المساعدة على ذوى المؤهلات العاليـــة ويشترط فيمن يعين أن يكون حاصلا على مؤهل جامعى فى مجال الوثائق ، أو أن يجتاز بنجاح مسابقة تجريها الدار لحملة المؤهلات العالية فى التخصصات الأخرى التى تحتاج اليها الدار بعد أداء فترة تدريب مهنى يقضيها بالدار .

مادة (١٥) : تنفصل الادارة المركزية لدار الوثائق القومية عـــن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ويصبح مســـمى « دار الكتب والوثائق القومية الهيئة العامة لدار الكتب ».

مادة (١٦) : تتخذ الاجراءات اللازمة قانوناً لنقل الاعتمـــادات المالية المخصصة للادارة المركزية لدار الوثائق القومية مـــن موازنة دار الكتب والوثائق القومية كما ينقل اليها جميـــع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم ومزاياهـــم الى أن يصدر قرار بتحديد الكادر الخاص للعاملين بالدار .

مادة (١٧) : تؤول الى الهيئة جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزمات الخاصة بها والثابتة فى تقرير لجنة فصل الهيئـــة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة العامـــــة للكتاب .

مادة (١٨) : يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى الدار الى أن تصدر اللوائح المنفذة لأحكام هذا القرار .

مادة (١٩) : يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة (٢٠) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى   من سنة
الموافق   من   سنة

محمد حسنى مبـــــارك

(ب)

مشروع قانون رقم لسنة
باصدار قانون المحافظة على الوثائق القومية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للولة واسلوب نشرها واستعمالها .

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يعمل بالقانون المرفق بشأن المحافظة على الوثائق القومية .

المـــادة الثانية

يكون للمصطلحات التالية ـــ فيما يتعلق بتطبيق أحكام هـــذا القانون ـــ المعنى الثابت قرين كل منها :

(أ) الدار : دار الوثائق القومية .

(ب) الأرشيف العام : جميع المواد الوثائقية التى تنتجها أو تتلقاها سلطات الدولة الثلاثة المنصوص عليها فى الدستور ، أو الجهات والمؤسسات والهيئات التابعة لها ، ويصدر بتحديدهـــا بيان من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والدار ، أو المؤسســات والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ، أو تلك التى تســاهم الحكومة أو أى من الجهات التابعة لها فى رأسمالها ، والهيئات أيا كان نوع هذه الهيئات أو الجهة التابعة لها .

(هـ)الأرشيف الخاص : جميع المواد الوثائقية التى تنتجهـــا او تتلقاها الهيئات والمؤسسات الخاصة ـــ أيا كان نوع هذه المؤسسات ـــ والجمعيات والروابط الأهلية والاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والرياضية والأحزاب السياسية ، ويتم حصر هذه الجهات فى جداول توضع بالاشتراك ما بين دار الوثائق القوميـــة والوزارات والهيئات التى تعطى تراخيص لهذه المؤسسات لمارسة نشاطها داخل حدود الجمهورية . كما يمكن اعتبار مجموع المواد التى ينتجها بعض الاشخاص الحقيقيين او يتلقاها داخله ضمن المواد التاريخية للارشيف الخاص .

(د) الوثيقة / المادة الوثائقية : كل وسيط تنتجه جهة من الجهات المنصوص عليها فى البندين (ب) و (جـ) من هذه المادة خلال نشاطها اليومى أو تتلقاها بسبب هذا النشاط ، وتحمـــل بيانات أو معلومات ، أيا كان الشكل المادى لهذا الوسيط أو المادة

المسجل عليها ويندرج تحت هذا المفهوم الملفات بكافة أنواعها واشكالها ، والسجلات أيا كان نوعها ، التقارير والدراسات والملخصات والمحاضر والاحصائيات والأوامر الادارية والتعليمية والمنشورات الدورية والملاحظات والمراسلات والاتفاقيات والمعاهدات وأصول القوانين المعمول بها وتفسيراتها ، ووصف الاجراءات الادارية ، والرسوم الهندسية والبيانية والخرائط أيا كان نوعها أو المادة المسجلة لها والصور الفوتوغرافية والأشرطة الصوتية والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو والمواد الفلمية ومسجلات الحاسب الآلى أيا كان نوعها .

(هـ) الوثيقة النشطة : المادة الوثائقية النشطة ، المادة التى لا تزال الجهة التى أنتجها أو تلقتها تحتاج الى استعمالها بصفة مستمرة لتسيير عملها .

(و) الوثيقة شبه النشطة / المادة الوثائقية شبه النشطة : المادة التى لا تزال الجهة التى أنتجتها أو تلقتها تحتاج الى الرجوع اليها على فترات متباعدة .

(ز) الوثيقة الأرشيفية / المادة الوثائقية الارشيفية : المادة التى انتهى استعمالها فى الجهة التى انتجتها أو تلقتها ، ولها أهميتها كمصدر للمعلومات فى الأبحاث أيا كان نوعها ، أو لها قيما تاريخية ، أو يفترض استخدامها فى اثبات الحقوق للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

(ح) سنة الحفظ : سنة ميلادية تبدأ من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر .

(ط) اللجان الفنية :

المادة الثالثة

تصدر بقرار من رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به ، ويستمر العمل بالقرارات واللوائح التنفيذية الحالية ، فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون ، حتى تصدر هذه اللائحة .

المادة الرابعة

تلغى المواد ارقام ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق القومية كما يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم استعمالها ونشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم استعمالها ونشرها وكل نص مخالف لاحكام القانون المرافق .

المادة الخامسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لنشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى من سنة

(الموافق من)

محمد حسنى مبارك

قانون المحافظة على الوثائق القومية

الباب الأول

فى الحفاظ على الوثائق القومية

مادة (١)

دار الوثائق القومية هى الجهة الوحدة المسئولة عن تقييم الوثائق التى يتكون منها الأرشيف العام والأرشيف الخاص فى جمهورية مصر العربية وهى التى تقرر حفظها حفظا دائما أو الاستغناء عنها .

مادة (٢)

تسعى الدار الى جمع صور المواد الوثائقية التى تتعلق بتاريخ جمهورية مصر العربية من أرشيفات الدول الأخرى ، للاحتفاظ بها واتاحة الإطلاع عليها للباحثين .

مادة (٣)

تحصل الدار على المواد الوثائقية بطريق الضم تنفيذا للمواد ٧ ، ٨ ، ٩ أو الاستيلاء أو الاهداء أو الهبة ويجوز أن تحصل على صور الوثائق بطريق التبادل بالاضافة الى الطرق السابقة .

مادة (٤)

مادة (٥)

لدار الحق فى ان تشـــارك فى الاشراف على ادارة الوثائق النشطة (الجارية) (....) مؤسسات الدولة ، وفى وضع نماذجها المختلفة والقواعد الفنية لتنظيمها وحفظها فى الجهات المنتجة للوثائق والمتلقية لها .

مادة (٦)

ينظم قواعد الادارة والتنظيم والحفظ والتقييم والجمع لائحة المحفوظات الحكومية ، التى تتم صياغة بنودها بالاشتراك ما بين الدار والجهاز للتنظيم والادارة والجهاز المركــزى للمحـــاسبات ووزارة المالية .

مادة (٧)

تمر المواد الوثائقية بثلاث مراحل ، وهى مرحلة الوثائـــق النشطة وكذلك الوثائق شبه النشطة ، ومرحلة الوثائق الأرشيفية.

وتظل المواد الوثائقية فى المرحلتين الأولى والثانية ملكا للجهة التى انتجتها او تلقتها حسب الأحوال ، وفقا للمدد التى تقررهـــا لائحة الحكومة ، وتقوم دار الوثائق القومية عند انتهاء المرحلتين الأولى والثانية بتقييم المواد الوثائقية حتى تقرير ما يحفظ منها بصفة دائمة وما يستغنى عنه ، وتصبح المواد الوثائقية التى يتقرر حفظها بصفة دائمة ملكا لها وتمثلها فى هذه الملكية دار الوثائق القوميـــة دون غيرها ، ولا يجوز أخذ هذه الوثائق من الدار بأى حال مـــن الأحوال .

مادة (٨)

تشكل بكل جهة من الجهات حكومية او شبه حكومية لجنة ذات .

مادة (٩) ... ...

اخطارها بخطاب مسجل بعلم الوصول ، او خلال ثلاثين يوما من انتهاء مدة حفظها لدى تلك الجهات وفقا لما تحدده اللجان الفنية بالدار .

مادة (١٠)

اذا اعتبرت اللجان الفنية بالدار أيا من المواد الوثائقية التى يحوزها الأشخاص الطبيعيون ضمن المواد التى يجب ضمها للدار ، يتحتم على حائزيها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، فاذا امتنعوا عن تسليمها بعد انقضاء هذه الفترة يكون لدار الوثائق القومية الحق فى الاستيلاء عليها .

وتقدر اللجان الفنية بالدار التعويض المالى المناسب عن هذه الوثائق ، ويكون الطعن فى هذه التقديرات أمام المحاكم المختصة .

مادة (١١)

تلتزم الجهات المصدرة لأى وثيقة سرية أو الواردة اليها بتخصيص مكان لحفظ هذه الوثائق ، على ان يحتفظ فيه بسجل باسماء العاملين المنوط لهم العمل فى هذه الوثائق ومدد عملهم بها ولا يجوز لهم افشاء ما بها او اطلاع احد عليها .

مادة (١٢)

ينشأ فى عاصمة كل اقليم من اقاليم جمهورية مصر العربية دار وثائق اقليمية تابعة لادارة دار الوثائق القومية ، وتخضع جميع هذه الدور فى ادارتها وتنظيمها لأحكام هذا القانون واللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية .

ويجوز ان تنقل بعض المواد المحفوظة فى هذه الدور ، الى دار الوثائق القومية بالقاهرة حسب ما تقرره اللجان الفنية المختصة .

الباب الثانى

فى حق المواطنين فى الحصول على المعلومات

مادة (١٥)

حرية الاطلاع على المواد الوثائقية بدار الوثائق القومية وفروعها للمواطنين الحق فى الحصول على المعلومات من خلالها وفقا لأحكام القانون . ما لم يكن من المواد الوثائقية المحظور الإطلاع عليها .

مادة (١٦)

تنظم اللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية قواعد الإطلاع على المواد الوثائقية المحفوظة لديها وطرق الاستنساخ منها ونشرها .

مادة (١٧)

لادارة الدار أن تقرر حفظ الاطلاع على بعض المواد الوثائقية المحفوظة لديها بصفة مؤقته مهما كان تاريخها اذا كان الاطلاع عليها سيؤدى الى الاضطراب .

مادة (١٨)

تحدد الجهات التى انتجت المواد الوثائقية او .. درجة السرية المفروضة على بعض هذه المواد التى تمس الأمن القومى للبلاد او حرمة الحياة الخاصة للأفراد ، على أن تكون درجة

السرية على مستويين (أ) « سرى جداً » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء خمسين عاما على انتاجها أو تلقيها .

(ب) « سرى » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء ثلاثين عاما على انتاجها أو تلقيها .

مادة (١٩)

تحدد انواع المواد الوثائقية التى تفرض عليها كل درجة من درجات من السرية بالاتفاق ما بين دار الوثائق القومية والجهة التى تنتج المواد أو تتلقاها .

ويتم تعديلها بناء على طلب يقدم الى مجلس ادارة الدار من الجهة التى تنتج المواد أو تتلقاها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة (٢٠)

تختم هذه الوثائق المشار اليها فى المادة (١٩) بخاتم مميز يبين فيه تاريخ بدء فرض السرية عليها وتاريخ انتهائها .

الباب الثالث

العقوبـــات

مادة (٢١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيـــد على عشرة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل موظف عام يمتنع عمدا عن تسليم المواد الوثائقية للدار بعد انقضاء مدد حفظها لدى الجهات التى انتجتها أو تلقتها .

مادة (٢٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص طلب اليه تسليم ما فى حوزته من وثائق طبقا لأحكام المادتين ٩ و ١٠ من هذا القانون فقام باتلافهما أو اخراجها خارج حدود جمهوريـــة مصر العربية .

مادة (٢٣)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عـــلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من اطلع بحكم عمله او مسئوليته على وثائق مصنفة امنيا بدرجة من درجـــات

السرية طبقا لهذا القانون أو على صور منها ، ثم قام بنشرها أو نشر محواها دون الحصول على اذن مسبق من الجهة التى حظرت الاطلاع عليها .

مادة (٢٤)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من قام بسرقة المواد الوثائقية المودعة فى الدار .

مادة (٢٥)

يعاقب بالعزل من الوظيفة كل موظف عام عهد اليه بادارة المواد الوثائقية فى الدار وامتنع عن السماح للجمهور بالاطلاع عليها طبقا لاحكام هذا القانون .

الباب الرابـــع

احكام انتقاليـــة

مادة (٢٦)

على جميع الجهات التابعة للدولة التى تحتفظ بوثائق انقضت مدة حفظها القانونية لديها اخطار الدار بهذه الوثائق خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون ، على أن تشكل لجنة من دار الوثائق القومية وتلك الجهات لحصر هذه الوثائق وتقيمها خلال ثلاثين يوما اخرى من اخطار الدار بوجود هذه الوثائق .

مادة (٢٧)

تنتقل الى دار الوثائق القومية جميع المواد الوثائقيـــة التى انتجتها أو تلقتها الهيئات التى انتهى عملها أو الغيت او حلت وآلت وثائقها الى جهات اخرى .

مادة (٢٨)

تنقل الى دار الوثائق القومية جميع الوثائـــق التى كانـــت تحتفظ بها لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو والتى صدر بانشائهما قرار رئيس الجمهورية رقم لسنة

لعناية الدكتور مصطفى عبد الغنى

مجتمعاتنا لم تتعود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسيا أو فرديا مع الوثائق ، وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة السلطة فى المجتمعات الشرقية عموما والعربية بصـــفه خاصـة ، خصوصا منذ العصر المملوكى وبعده السلطة فى ذلك الوقت كانت شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائما ، أو فى معظم الأحيان · حريصا على اخفاء صلاته بالأطراف الخارجية وتصرفاته فى الداخل وابقائها سرا قاصرا عليه وعلى جماعة محدودة قريبة منه ، وبالتالى فآخر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابه الا فيما يتعلق بالفرمانات المعلنة · وربما أن بعضا من أهم وثائق مصر فى القرون السابقة على القرن التاســـع عشر موجـــودة فى محفوظات المدن التجارية الايطالية مثل « فينيسيا » و « جنوا » و « فلورنسا » وغيرها ـ لكنها ليست موجودة فى مصر ·

وأظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التى جرى الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن سوء الحظ أن كثيرا من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج خصوصا فى بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن » فى هولندا ومثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا ، بل ان بعضا لا بأس به منها موجود فى جامعة « بن جوريون » فى بئر سبع · وقد حصلت

مجموعة الأستاذ « جبرائيل باير » على آلاف من هذه الحجج حينما كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الأرض و.ل ركيب الطبقى الذى ترتب عليها فى مصر ٠

ومع بداية حكم اسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق فى قصور الاسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعة السلطة مرة أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها فى الخارج والداخل لم تترك للحفظ المدقق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية العهد ، وثانيهــا ما كان يتصـــل بالعلاقات مع القوة المحتله وهى بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى مفاوضات صدقى - بيفين سنة ١٩٤٦ ٠ غير ذلك لم يكن هناك شيء له قيمة حقيقية فى وثائق القصور الملكيه الا تقارير نظارة الخارجيه الملكية وتقارير عن الأمن وتقارير عن بعض الشخصيات ٠ ولعل أهم الملفات التى كانت موجودة فى قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذى كان معروفا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة من السفارة المصرية فى لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك فى لندن وهو « عبد الفتاح عمرو » باشـا ، ورئاسـة مجلس الوزراء والوزارات ، فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها متصل الأشياء آنية ٠

فى وزارة العدل وفى الداخليـــة وفى الخارجيـــة وفى دار المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مترابطة ٠ وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هى ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة المدونة والمحفوظة والمكتوبة فى أوانها ومكانها ٠

وفيما يتعلق بالشخصيات التى تركـــت أوراقا مهمة فان مذكرات « سعد زغلول » باشا هى الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر ٠ « النحاس » باشا مثلا لم يترك ورقة ٠ « إسماعيل صدقى » باشا ترك أوراق ذكريات ٠ « محمد محمود » باشـــا لم يترك شـيئا ٠

« احمد حسنين » باشا لم يترك شيئا · « حافظ عفيفى » باشا نفس الشيء · والنتيجه ان دائرة ذلك العصر كله لم يتبق منها كثير · وهذه هى الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسيه فى مصر فى فترة حافله ، وكان لديه الوعى التاريخى لكى يسجل ويحفظ ·

وضياع هذ الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لان أثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أو شيء له قيمة بأن هناك ضمانا من أى نوع يستطيع أن يحمى وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة ·

ومن الغريب ان أكمل الوثائق عن تاريخ مصر القريب لا تتوافر الا فى الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو الفرنسية ، وحتى الاسرائيليه · بل أفضل الصور الحيه والنابضة لأحوال مصر فى الثلاثينات والأربعينات ، وهى الفترة التى كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالميه الثانية ، توجد فى أوراق اللورد « كيلرن » (سير « ماينز لامبسون ») الذى كان معتمدا ثم سفيرا بريطانيا فى مصر من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٥ ، وكان فضلا عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة آمنا مطمئنا الى كلية « سانت آندروز » فى جامعة أوكسفورد · وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتوبة ـ هذا غير تقاريره الأسبوعية الى وزارة الخارجية ·

وظنى أن قضية الوثائق بما فى ذلك مجموعات الأوراق الخاصة ان وجدت ـ قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل ، هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى بالفعل كذلك ·

توقيع

(محمد حسنين هيكل)

[٢]

تابعت باعزاز وتقدير اهتمامكم بقضية الوثائق فى اطار ما يتعلق بوثائق د. طه حسين وما أثير حولها من مناقشات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهى وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصة ببعض الشخصيات العامة مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى ولجوئهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان أمين خارج مصر .

والدافع ان اثارة هذه القضية قد حرك شجونى وجدد بعض همومى القديمة لأن الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وتألقه الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامتة ، ولكنها تنطق بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطة أو مطبوعة تضمها دفتى كتاب أو مجلة أو صحيفة وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثيرها والتى انتظرت أن يشير اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية وازدهارها على أيدى باحثين مثابرين وأساتذة أجلاء .

والواقع أن بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الأولى لم يأت مصادفة أو عبر قفزة واحدة بل على امتداد ما يزيد عن سبعين عاما من الدراسات والبحوث التي تناولت تاريخ الصحافة فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والهند وفى خضم حوارات علمية امتدت لسنوات طويلة بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث التاريخى من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ الصحافة من ناحية أخرى .

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وأيضـــا الحكومات والأحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحيــاة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكد الجميع من أهمية وخطورة الصـــحيفة كمســـتودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطـان والمجتمعات ، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها وأقصد الحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا وفرنسا وأمريكا الى اليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا مثل هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا أفردت حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفى بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزهـــا كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الأولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها فى كونها منبر تاريخى يعرض الحقبة التاريخية فى اطار بانورامى يضم كافة التيارات والأفكار والأراء والأحداث التى تفاعلت وشكلت حركة المجتمع فى تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عريضا من المعلومات تتسم بقدر غير مســبوق من المصداقية والتنوع .

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هى الصحف التى تبقى شاهدا على العصر بعد ان تختفى كافة الرموز البشرية من صناع الأحداث ومتلقيها .

ولا شك ان اثارة قضية الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحنى فرصة جديدة كى أطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفى المصرى الذى تبـــدد معظمه خـلال حقبة غير مضـــيئة فى تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصرى

الخارج فى غفلة من القائمين على الأمر وأصبحنا نواجه كباحثين فى تاريخ الصحافة مأســاة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ولعل أبرز مثال يحضرنى الآن هو عجزنا عن اعداد دراســة علمية عن صحافة الثورة العرابية أو الصـــحافة المصرية والثورة العرابية بسبب ضياع صحف الثورة (التنكيت التبكيت والطائف على وجه التحديد) ووجود بعض نسخ مبعثرة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط ، وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد عن عشرين عاما تدبير منحة ثلاثة أشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العرابية تمهيدا لدراستها وتحليلها ، كذلك نعانى من ضياع صحف سلامة موسى التى بلغت ١٤ صحيفة أصدرهـا لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القضية الحديدية اسماعيل صدقى باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة الأفكار)

جلال والمويلحى التى صدرت عام ١٨٦٧ فى مواجهة وادى النيل الصحيفة التى خرجت من عبـــاءة الخديو اسماعيل تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ أيضا ٠

هل نحلم بأن يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جنـاحا مزودا بالأجهزة العصرية كى يضم أغلى ما تركته لنا الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل ونضع من الضوابط ما يحول دون سرقة ذاكرتنا الصحفية وتخصص له مجموعة مؤهلة ومدربة من الكوادر الشابة التى تعى قيمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن لا غنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين ٠

أ ٠ د ٠ عواطف عبد الرحمن

رئيس قسم الصحافة/ كلية الاعلام

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم التشريع
ملف رقم : ٣٨ / ١٩٩٧/٠١

مشروع
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بمشروع القانون
باصدار قانون المحافظة على الوثائق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة العامة للكتاب

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن انشاء دار الكتب والوثائق القومية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر

مشروع القانون الآتي نصه يقدم الى مجلس الشعب

(المادة الأولى)

يعمل في شأن المحافظة على الوثائق بأحكام القانون المرافق ، ويسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية .

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس القسم ــــــــــــ

(المادة الثانيــــة)

يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولـــــــــــ . وتنظيم اسلوب نشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ، كما يلغى كل حكم يخالـــــف أحكام القانون المرافـــــــق .

(المادة الثالثـــة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانـــون المرافق فى موعد لا يجاوز ثلاثـــة أشهـر من تاريخ العـمل بهذا القانون ، والى أن يتم العمل بأحكام هذه اللائحة ، يستمـر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعـــة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره

رئيس الجمهوريـــــــــة

« راجعه التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٣/٩/١٩٩٧ .

رئيس قسم التشريـــع

" المستشار/ عبد المنعم فتح اللـــــه

نائب رئيس مجلس الدولـة

مجلس الدولة

" بسم الله الرحمن الرحيم "

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم التشريع
ملف رقم : ٠٢٢٩٧/٢٨

قانون المحافظة على الوثائق

مادة ١ — تعتبر وثيقة في تطبيق أحكام هذا القانون كل مادة أيا كان شكلها أو كيفية صنعها مدون أو مسجل أو مصور عليها بيانات أو معلومات أو صور تتناول تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وما يتصل به في جميع العصور .

كما يعتبر وثيقة أي مستند رسمي للدولة له صفة السرية يتعلق بسياساتها العليا أو بأمنها القومي ، أو يكون من شأن نشره أو اذاعته الاضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي .

مادة ٢ — تعتبر وثيقة عامة الوثيقة التي تصدرها أو تتلقاها الأشخاص المعنوية العامة .

وتعتبر وثيقة خاصة الوثيقة التي تصدرها أو تتلقاها الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة .

مادة ٣ — تختص دار الكتب والوثائق القومية وحدها دون غيرها بتقييم الوثائق العامة والخاصة وجمعها وحفظها .

مادة ٤ — يتولى مجلس ادارة دار الكتب والوثائق القومية جميع المسائل المتعلقة بالوثائق وله على الأخص :

أ — وضع قواعد تقييم وجمع وتنظيم وادارة وحفظ الوثائق .

ب — الاشراف على الوثائق العامة منذ اصدارها أو تلقيها .

حـ — وضع القواعد المنظمة للاطلاع على الوثائق المحفوظة بالدار .

د — دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالوثائق .

هـ — تنظيم التعاون بين الدار وبين غيرها من الجهات المصدرة أو المتلقية للوثائق .

و — تنظيم عمليات اقتناء الوثائق بالضم أو الشراء أو الاهداء أو الهبة أو التبادل أو غيرها .



ز — ... صور الوثائق ... مقابل ... مناسب .

مادة ٥ — تلتزم الجهات المصدرة أو المتلقية للوثائق الرسمية للدولة بتحديد إحدى درجتين للسرية لهذه الوثائق عن طريق وضع خاتم مميز على كل وثيقة وإخطار الدار بها ، وتكون درجتا السرية على النحو الآتي :

أ — " سري للغاية " : للوثائق التي لا يسمح بالاطلاع عليها إلا بعد انقضاء خمسين سنة على إصدارها أو تلقيها .

ب — " سري " : للوثائق التي لا يسمح بالاطلاع عليها إلا بعد انقضاء ثلاثين سنة على إصدارها أو تلقيها .

ويجوز للجهة المختصة تعديل درجة السرية الممنوحة للأنواع المختلفة للوثائق بعد إخطار الدار بذلك .

مادة ٦ — يلتزم مالكو أو حائزو الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بإبلاغ الدار عنها خلال عام واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز مد هذه الفترة لعام آخر بقرار من وزير الثقافة .

مادة ٧ — يجوز بقرار من وزير الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الدار ضم ما يرى ضمه من الوثائق الخاصة مقابل تعويض عادل يمنح لمالك الوثيقة ، وعلى مالك الوثيقة أو حائزها تسليمها إلى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتصبح قيمة التعويض نهائية إذا لم ينازع فيها المالك أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره .

مادة ٨ — تؤول إلى الدار الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون التي توجد لدى أو في حيازة أية جهة تنقضي شخصيتها القانونية بالحل أو التصفية أو لأي سبب آخر ، كما تؤول إليها جميع الوثائق التي تحوزها لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

مادة ٩ ـ يكون للعاملين بالادارات التى يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة صفة الضبطية القضائية ، وذلك فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ١٠ ـ مع عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد وردت فى قوانين أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من :

أ ـ نشر مضمون أو نصوص كل أو بعض ما اطلع عليه بحكم عمله أو مسئوليته من وثائق غير منشورة ومصنفة أمنيا باحدى درجتى السرية طبقا لهذا القانون ، أو قام بتصويرها أو يسر لغيره شيئا من ذلك ، قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مجلس الوزراء .

ب ـ أخرج أو ساهم فى إخراج وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون خارج البلاد أو شرع فى ذلك .

واذا ثبت أن الجانى قد عادت عليه منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لمثلى ما عاد عليه من المنفعة او الربح .

فى حالة العود يكون الحكم بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة .
كما يتضمن الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

مادة ١١ ـ مع عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد وردت فى أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أو شرع فى القيام بأى من الأفعال الآتية :



أ ـ امتنع من تسليم وثيقة من الوثائق التى يحميها هذا القانون الى الدار أو حال دون انتقالها اليها •

ب ـ امتنع من الابلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام هذا القانون •

جـ ـ بدد الوثائق التى تسلمها من الدار بغرض الاطلاع أو الخدمة الفنية أو غير ذلك •

د ـ أتلف كليا أو جزئيا وثيقة من الوثائق المودعة بالفعل فى الدار أو المنقولة اليها ، ويقصد بوجه خاص إتلافا كل كشط أو محو فيها أو وضع خطوط أو علامات عليها بالحبر أو غيره ، مما يكون من شأنه تغيير الشكل الذى كانت عليه قبل تسليمها اليه •

هـ ـ تصرف فى أى وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بأى طريق من الطرق تصرفا ماديا أو قانونيا ، دون الحصول على إذن كتابى مسبق من الدار •

و ـ امتنع عن تنفيذ ما تضعه الدار من قواعد لتقييم أو جمع أو حفظ أو تنظيم أو ادارة الوثائق أو الاطلاع أو الاشراف عليها •

وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس وجوبيا مدة لا تقل عن ستة سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه •

وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يلزم الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار •

مادة ١٢ ـ مع عدم الاخلال بأى عقوبة أشد وردت فى أى قانون آخر ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، اذا كان من قام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى البنود (جـ) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابقة أو شرع فيه من العاملين بالدار أو من الأمناء على الوثائق •

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس القسم ــــــــ

" ٥ "

وفي حالة العود، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

روجع بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المعقودة في ١٩٩٧/٩/٢٣ .

رئيس قسم التشريع

" المستشار / عبد المنعم فتح
نائب رئيس مجلس الدولة

رسائل ووثائق ..

[١]

مرسل من د. فاطمة موسى

أحسنتم بنشر ملخص ما جاء فى ندوة ١٨/١٠ بمركز راماتان، وهناك عنصر جديد فى الموضوع : أكد د. محمد الجوهرى تعقيبا على حديث د. عبد الحميد ابراهيم بالندوة فى المجلس الأعلى أن جامعة حلوان وكان هو مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس ولم يقدم لها وصفا أو ملخصا ـ هذه بعض أفكار فى الموضوع عموما :

حاجتنا الى الحفاظ على الآثار التى يخلفهـــا رجـال الفــكر والسياسة والابداع ملحة فى يومنا هذا ، لأن يد الاستهانة والتدمير التى تمتد بالازالة والعبث الى بنـــاء قديم من حجر أو صف من الأشجار الوارفة علامة دالة على تضخم سطوة المدمرين فى حياتنا الثقافية والاجتماعية ، ومن المؤسف أن ضعف ادراك الأفراد لقيمة الأثر الذى بين أيديهم يسهل عليهم التفريط فيه بسذاجة لكل ذى غرض سواء كانت بغيته فيلا جليلة يتجلى فيها أثر مدرسة معمارية هامة ، أو مجموعة من الرسائل والمسودات تكشف عن جوانب هامة من أسرار فن المبدع وظروف ابداعه ومجريات حياته فى فترات الابداع .

واليوم وقد نشرتم على صفحات الأهرام تقريرا عما جاء فى ندوة ذكرى طه حسين فى متحفه « راماتان » أرى بعد تأكيد أهمية التوصيات التى اتخذت فى نهاية الندوة ـ أن موضوع أوراق طه حسين قد فتح الباب للمطالبة باجراءات عاجلة لا تقتصر على أوراق طه حسين ، بل تشمل معاصريه من أدباء وفنانين ومفكرين ، لايداعها

فى مكتبات مجهزة بما يضمن الحفاظ عليها من التلف ، ومعالجتها بالتصوير والتبويب والفهرسة واتاحتها للباحثين بدون تفرقة • تفتقر المكتبة العربية الى جهد مكثف لاصدار طبعات كاملة معتمدة لأدباء القرن العشرين ، بعد تحقيق أعمالهم وتدقيقها وتأريخها تاريخا مضبوطا بالنسبة لظروف النشر واختلاف الطبعات وغير ذلك مما نجده ميسرا على رفوف المكتبات فى الخارج بالنسبة لأى أديب أوروبى أو امريكى ، ان أعمال الكاتب مدققة محققة ومرفقة بالهوامش والتعليقات هى الفترة الأولى للباحث فى الأدب وتاريخه ومذاهبه ، وفى تقييم الكاتب نفسه وتفسير انتاجه ووضعه فى مكانه الصحيح فى تاريخ الأدب فى بلاده وفى العالم ، واذا لم تتوفر هذه الفترة عندنا كان توفيرها هو الموضوع الجدير بالأولوية بين الباحثين •

وتتساءل « د• فاطمة موسى » كيف يتسنى لنا أن نطالب بطبعات معتمدة محققة لطه حسين وغيره من كتابنا اذا لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمدققين ، وماذا يفيد البحث المدقق والنقد المنصف اذا استمر من يملكون حق التصرف فى ثروة الأديب من الوثائق يغلقون عليها الأدراج أو يودعونها الصندرة أو البدروم جهلا بقيمتها أو ضنا بها على أعين الغرباء لما قد تكشف عنه من أسرار عائلية ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكاتب الانجليزى ايان هاملتون مؤرخ السيرة الذاتية لعدد من الكتاب الانجليز والأمريكان المعاصرين ، نشر كتابا بعنوان Keeping the Flame أى المحافظة على الشعلة مضيئة والشعلة هى سمة الكاتب أو الفنان كما تخططها أسرته بعد مماته أو يخططها هو فى حياته ، ويبين الكتاب ــ الذى يتابع مصير ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر ــ كيف باءت معظم هذه الجهود بالفشل ، وأن الحقيقة فى الغالب تظهر بعد وفاة المبدع ولو طال الأمد ، لأن هناك دائما من ينقب ويبحث فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى بعض الأحيان •

[٢]

.. من الطبيعى أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان فى حوزة الورثة ان لم يكن قد تصرف فيها باعدائها الى مكتبة أو العهد بها الى تلميذ أو صديق ليصرف أمورها بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حظا من تقع أوراقهم فى يد من لا يضمرون لصـــاحبها حبا أو تقديرا لأسباب شخصية أو مهنية أو مذهبية ٠

ماذا نفعل الآن لجمع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها من التلف أو سوء الاستخدام ؟ نهيب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسائل تتعلق بكبار الأدباء والفنانين والمفكرين أن يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الايداع وتجهيزها وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق ، ولعل أقربها الى النفاذ المال ٠

العمل على وضع لائحة تنفيذية للتشريع الخاص بايداع الوثائق بالمكتبة الوطنيـــة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضـــبط الحالات التى ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ ٠

الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق المبدعين وما يخلفونه من آثار ، وبدور المكتبات والمتاحف فى هذا المجال ـ هناك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الأولى هى تنفيذ القانون ٠

د٠ فاطمة موسى

[٣]

فنشكر لكم مثابرتكم على متابعة موضوع وثائق طه حسين ، فهذا موضوع هام لا يقتصر على طه حسين وحده ، بل ينسحب على وثائق مبدعينا ورجال الفكر والسياسة عموما ، ولعل جريدة الأهرام تستمر مشكورة فى فتح صفحاتهـا للكتاب المدافعين عن تراث مصر بكل أشكاله ·

ويهمنى فى هذا المجـال أن ألفت النظـر الى موضـوعين فيما يختص بالوثائق لا يجب الخلط بينهما :

أولا : الموضوع العاجل ويتعلق بالايداع والحفظ ·

ثانيا : نشر الوثائق من عدمه ·

١ ــ فمن الواجب ايداع وثائق طه حسين وغيره فى مكتبة عامة تجهز بمعرفة الدولة بما يضمن حفظ الوثائق من التلف ، وتصور وتفهرس لتصبح فى متناول الباحثين اليوم وغدا وفى المستقبل البعيد ، بالشروط المتبعة فى مكتبات العالم ، وليكن ذلك فى مكتبة جامعة أو متحف أو فى دار الكتب ، ولعل متحف طه حسين أقرب ما يخطر على الذهن ·

٢ ــ أما نشر الوثائق كلها أو بعضها فتنظمه أعراف وتقاليد معروفة دوليا · تضمن الجدية والالتزام بالأمانة وتستلزم الحفاظ على حق الملكية الفكرية لورثة صاحب الأوراق أو الأوصياء عليها قانونا ·

ويحق لمن تكن الأوراق والوثائق فى حوزته أن يحصل لنفسه على صورة ضوئية منها كلها أو بعضها قبل تسليمها لمكان الايداع الرسمى ، ويمكن أن يشترط أن تكون له أولوية النشر منها ويتفق الطرفان على أجل وليكن عاما أو عامين أو أكثر ريثما ينتهى هو من

نشر ما يزمع نشره منها ، يفتح بعدها الباب لجهود غيره من الباحثين والمحققين ٠

على أن هناك شريعة دولية متفق عليها يلتزم بهـا الباحثون فيما يخص السيرة الذاتية من وثائق ، أول عناصرها الحياد التام ازاء الخصومات والخلافات التى تكثر بطبيعة الحال كلما عظمت الشخصية موضوع البحث وتشعبت اهتماماته وجل أثره ، فليس من المقبول علميا ولا خلقيا أن يتخذ فرد أو جماعة من أوراق الموتى وسيلة لتصفية حسابات شخصية أو فكر أو عقائدية ، وأملنا كبير أن يسفر الحوار الذى نشأ بمناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين عن وضع السياسات والقوانين التى تنظم هذه الأمور ، ليلتزم بها كل من يعنيهم الأمر وعلى رأسهم المثقفون المدافعون عن تراثنا فى كل صورة ، وشكرا ٠

د٠ فاطمـة موسى

١٩٩٨/١١/١١

(د)

صــور من وثائق منهوبه

سيدى الدكتور طـه حسين

السلام عليكم ورحمة الله

منذ عام حملت اليكم كتابا لى ، مخطوطا فى كراسة ، ولا أخفى على سـيدى وأستاذى الأديب الأكبر ـ اعزازى لهذا الكتاب على ضآلته ، وربما كان السبب فى ذلك الاعزاز هو أن قلبا ذاب ، فكان هذه الخواطر ، وشعرا شاب ، بعد أن ذهب سواده مدادا لهذه الخواطر ، وشبابا اضمحل واختفى أو كاد ، حين ظهرت هذه الكلمات على الصفحات ، وانى وقد لقيت عنفا وقسوة ، منذ جئت هذه الحياة الدنيا حتى هذه اللحظة ، ولم أجد فى الناس من يستحق أن أشكو اليه ، ولابد أن أتخفف مما يحمله صدرى من هم ثقيل ، وألم نؤت به ، وناء بى ، فبعثت الشكاة أبا ، وأرسلتها كريما فى هذه السطور ، ولست نشك يا سيدى الدكتور الرقيق ، المرهف ، الحانى ـ لست تشك فيما فى ذلك الافضاء من سعادة لنفس شقيت ، تلك السعادة التى يخلقها الأديب لنفسه ، حين يعجز عن ادراكها ، بأن يأتى بالمشكو أو الظالم ، ويضعه أمام الشاكى أو المظلوم فى

موضـع نكون فيه كلمة الغالب هى السفلى ، وكلمة المغلوب هى العليا ، ويكون التهكم لاذعا حارا ، مفحما ، حين يكون المتهكم به ، أو عليه ـ صغيرا ، حقيرا ، دنيئا ، جهولا ! سيدى وأستاذى : اذكرك بأنى طرقت بابك مرة ، أو مرتين ، وأنى ظفرت بقراءتـك بكتابى ، وفى هذا فخر لى ، ولا شك ! وأذكرك ـ وما أظنك قد نسيت ـ بأنك لم تحب آن تقدمنى ، ولكنى أعود ، فألح فى الرجاء ، لا لأثنيك عن رأيك ، فأنت أكبر من أن أثنيك عما ترى ۰ ولكنى أريد أن أذكر لك وجهة نظر قد أصل بها الى مكان الرضا من قلبك :

لقد صدمت فى حياتى صدمات ، تكاد تكون سلسلة متصلة الحلقات ، كانت سببا فى نضوب معيتى ، وكانت سببا فى حرمانى من اتصال نشاطى الفكرى أو الأدبى ۰ وقد جربت الفشل كثيرا ، وذقت مرارته دهرا ، لذلك أشفقت منه ، وأشفق أن يصيبنى فى محاولة أولى لنشر كتاب ، بعد أن وهن العظم منى ، واشتعل الرأس شيبا !

ولست أرجوك أن تقول عنى ما لا أستحق ، ولكن أحب وآمل أن تهدى القارئين الى هذا الكتاب ، فانك تعلم أن المشترى لا يرضيه أن يعرف جودة السلعة أو رداءتها بعد أن يشتريها ، ولكن يهمه أن يأخذ فكرة عنها قبل أن يقدم على شرائها ۰ فان قلت : انه لابد من التضحية ، أجبت بأنى لست غنيا ذا مال ، وحسبى تضحية ما أنفقته من عمرى وشبابى !

هذا ۰ وانى لا أطمع منك فى أكثر من سطرين ، توجز فيهما رأيك ، لى أو على ، وما عهدناك تقول الا الحق !

وأرجو أن تفضى عن الحاجى ، فانى أعتقد أنه الحاح كريم لا يشين ۰

فان كنت رغم ما ذكرت ـ مصرا على عدم اجابة رغبتى فانى أرجو أن تسمح لى بسؤال واحد هو :

« لقد قرأت سجع شوقى فى كتابه (أسواق الذهب) وقرأت خواطرى المسجوعة والمرسلة فى كتابى الذى نحن بصدده ، فماذا انت قائل فى الموازنة بين الكتابين ؟ » ٠

وتقبل يا سيدى العبقرى أطيب تحياتى ؟

١٩٥٥/٥/٢٩

حامد بدر

وزارة المواصلات ـ القاهرة

***

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية مباركة طيبة ، وبعد فلقد تقبلت هديتكم الكريمة (على هامش السيرة) بما هى أهل له من التقدير وحسن القبول ، وشكرت لكم كلمة الاهداء الرقيقة التى وجهتموها الى ٠ والحق أن القارىء ليجد فى كتابك من امتاع الخيال والعاطفة ما لا يجده فى غيره ، فيمضى فى قراءته الى نهايته مأخوذا بما فيه ، لا يملك عنه انصرافا ، ولا يجد عنه سولا ٠

لقد أضفيت فيه من فنك ما جعل له جاذبية ينشط معها الخيال نشاطا يذهب بفوارق الزمان ، وحدود المكان ، فيعيش القارىء مع أشخاص كتابه فى وقتهم وبيئتهم حتى لكأنه يبصر ما يعملون ، ويستمع الى ما يقولون ٠ رأينا فى كتابك الوليد بن المغيرة فى هيبته وفخامته وضخامته ، وفى وجهة الجهم الغليظ ، وسمعنا صوته

العميق الذى يخيل الى السامع انه يخرج من غار بعيد القاع - ورأينا ابن اخيه (ابا جهل) عمرو بن هشام فتى قويا نحيفا ، شديد النشاط ، كثير الحركة ، بعيد الأمل ، ثم لمسنا النار التى تضطرم فى قلبه كراهية للأمين وحقدا عليه . ورأينا كثيرا غيرهم ممن ارتبطت بهم حوادث السيرة كأنهم يعيشون بيننا لأنك استطعت بفنك أن تردهم أحياء ينفضون عنهم غبار القرون ، وان تحملهم على أن يعيدوا نفس المواقف التى وقفوها فى تلك العصور .

كل هذا وغيره مما يشابهه دقة وروعة ، كان فى كتابك مثلا فنيا بارزا من أمثلة القوة والبراعة التى اختصك الله بها . ولا ريب انك أحدثت فى الأدب العربى ألوانا من الفن القوى تجدد الايمان بأن لغة القرآن لا تزال مستعدة للصور الأدبية الرائعة ، وان فى تاريخها مادة غزيرة تنسج منها أحسن القصص وأمتعها .

فبارك الله قلمك ، وصان أدبك ، وأعز بك لغة العرب ، ونفع بمؤلفك طلابك ، ومريديك ومحبيك .

والسلام عليكم ورحمة الله

القاهرة فى ٧ صفر سنة ١٣٦٣

٢ فبراير سنة ١٩٤٤

***

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى سعادة الدكتور طه حسين باشا

نتشرف بابلاغ سعادتكم صورة الأمر الملكى رقم ٨ الصادر الينا باعفائنا من منصبنا .

وانني بهذه المناسبة أقدم لسعادتكم خالص الشكر ووافر الثناء على ما لقيته من صادق معونتكم وجليل مساعدتكم مدة اضطلاعكم معنا بعبء المهمة التي أخذناها على عاتقنا .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي ؟

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

أمر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

ان اشد ما نحرص عليه ونعمل له هو ان تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ، ويرعى الأمن بين ربوعها ، تسود فيه كلمة القانون ، ويستتب معه النظام ، وتتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم .

ولقد أسفنا أشـد الأسف لما أصيبت به العاصـمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال ، وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام .

لذلك رأينا اعفائكم من منصبكم ، واصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شـاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة اضطلاعكم بأعباء مناصبكم .

صدر بقصر عابدين في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧١ (٢٧ يناير سنة ١٩٥٢) .

(فـــاروق)

عزيزى الأخ الدكتور طه بك

ابعث اليك بتحيتى طيبة وسلامى خالصا ـ وبعد

تلقيت بفيض من الشكر والتقدير رسالتكم الرقيقة ، حاملة الى تهنئتك بمناسبة تكليفى النهوض بالسكرتارية العامة للوفد المصرى ..

ولئن كنت قد اغتبطت كثيرا بما شئت أن تضفيه على شخصى من كلمات المديح والاطراء التى تضمنها خطابكم ، فقد كنت بما حواه من عبارات التوجيه والارشاد أشد اغتباطا وأكثر سرورا ! فلست أخفى عليك أن المهمة شاقة ، وأن العبء ثقيل . بل انى ما أشفقت يوما من حمل مهمة تلقى الى قدر اشفاقى من هذا التكليف .. والسياسة المصرية التى تحدثت عنها ـ يا صديقى الدكتور ـ فذكرت أننا ضقنا بها وضاقت بنا ، وسئمناها وسئمتنا ! قد غدت حقا كما تقول ، حتى أصبح من الصعب تخليصها مما يشوبها من الرياء والاثرة ، والنفاق والوصولية . وحتى أصبح العود بها الى ما كانت عليه فى الماضى [القريب] من نقاء وإخلاص ضربا من البطولة يجاهد فى سبيله ويسعى اليه ! ؟ على أننى وقد عودت نفسى أن أكون على الدوام متفائلا ، وأن أقابل الصعاب بقلب ثابت وعزم صارم ، آمل فى الله أن يجعل لى من حزم الزعيم وابائه ، ومن اخلاص اخوانى ووفائهم ما يدفعنى قدما لتحقيق الغايات النبيلة التى أشرت اليها ، والمثل العليا التى ننشدها ، حتى نصل بسفينة البلاد فى هذا الجو المضطرب الى بر الأمان .

وفى الختام ـ تقبل من رفعة الرئيس الجليل أخلص التحيات ، ومنى أوفر الشكر وأصدق التمنيات .

المخلص : فؤاد سراج الدين
القاهرة فى ١٩٤٨/٧/٢٢

حضرة صاحب المعالى مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أرفع الى معاليكم انى تلقيت فى شـهر سبتمبر الماضى كتاب تهديد بالقتل اذا لم تكن نتيجة الامتحان مئة فى المئة أو اذا لم أستقل من منصب العميد . فأرسلت هذا الكتاب الى النيابة . ثم وصل كتاب يشبهه الى الكلية أثناء غيبتى فى فرنسا فى شهر نوفمبر فأرسل الى النيابة أيضا . ثم تلقيت اليوم نذيرا تليفونيا بالقتل ان لم أستقل فى أربع وعشرين ساعة .

ومع انى لا أحفل بهذا التهديد فى نفسه فانى أرى ان اتصاله خليق ان يصد عن العمل ويزهد فيه رجلا لا يعدل بالعمل لمصلحة الطلاب والجامعة شيئا آخر وما أحب أن أمضى فى عملى معرضا من وقت لآخر لتلقى مثل هذا النذير محتاجا الى ما ينبغى فى مثل هذه الظروف من الاحتياط .

فارجو أن تتفضلوا فترفعوا استقالتى من منصب العميد الى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف ولكم أخلص الشكر وأصـدق تحيـاتى .

١٤ ديسمبر ١٩٣٨

***

حضرة صاحب المعالى مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أبلغ معاليكم بصفتكم مديرا للجامعة المصرية أن القرار الذى صـدر بشأنى يوم الخميس ٣ مارس سـنة ١٩٣٢ يخالف شروط العقد الذى تم بين الجامعة المصرية القديمة والحكومة

والذى تعهدت فيه الحكومة بأن أبقى أستاذا فى كلية الآداب ·
وسأنفذ الأمر الصادر احتراما لسلطان الحكومة · ولكنى أرجو
أولا : ان تعلم الجامعة أن ليس فى هذا نزول ما عن الحق الذى
التزمته الحكومة · ثانيا : ان تتخذ الجامعة ما ترى من الاجراءات
لاحترام هذا العقد ·

وتفضلوا بقبول احترامى العظيم ·

٥ مارس ١٩٣٢

(طه حسين)

(هـ)

نهب وثائق العرب .. ما العمل؟

ندوة *

.. د. مصطفى عبد الغنى : فى البداية نوجه التحية للأستاذ ابراهيم نافع ، فمجرد أن عرضت عليه فكرة الندوة وافق على الفور خاصة وأننا نكتب عن هذه القضية الهامة منذ ما يقرب من عام وشارك فيها بالكتابة العديد من المؤرخين والخبراء والمتخصصين فى الوثائق . ودعونا نتوقف قليلا عند هذه القضية . فحين طرحت القضية ، قضية الوثائق ، بدت الصورة مروعة ، حيث اكتشفنا المدى البعيد الذى تم فيه نهب الوثائق فى الداخل أو فى الخارج . ففى الداخل وثائق مثل أوراق طه حسين الخاصة التى تفرقت بين القبائل ولم نعد ندرى أين ذهبت ، كذلك أوراق الزعيم مصطفى النحاس يقال انها لدى السيد فؤاد سراج الدين ، أوراق بطرس غالى الذى أوصى أن توضع فى احدى الجامعات الأجنبية لمدة عشر سنوات .

ثم أوراق الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى قال ان لديه مليون وثيقة فى الخارج لأسباب كثيرة وهو ما صرح به فى مقدمات احدى كتبه ، نذكر أيضا وثائق المحاكم الشرعية فى العصر المملوكى وهى تقبع الآن للأسف لشديد فى جامعة بن جوريون فى بئر سبع

(*) نظمتها صحيفة الأهرام الدولى فى شتاء ١٩٩٩ .

فى اسرائيل ، وهو أمر غريب للغاية فهذه هى كل وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف فى تلك الفترة ٠

كذلك لدينـا أعـداد هائلة من الوثائق فى خارج مصر مثل الوثائق الموجـودة فى المتحف البريطانى ومكتبة باريس الوطنيـة ومكتبة الفاتيكان بايطاليا وغيرها بالطبع ٠ نحن ندرك أن بعض هذه الوثائق ليست لنا وانما هى عنا مثل وثائق دليسبس الذى جاء الى مصر ، وقام بالعمل فى القناة ثم أخذ وثائقه معه فهذه وثائق عنا وليست لنا ، نعلم هذا جيدا ، لكن نعلم أيضا أن لنا وثائق خاصة بنا مباشرة موجودة فى الخارج ، وثائق ومخطوطات وكتب نادرة فى مكتبة الكونجرس الأمريكى ومكتبات شرق أوروبا وفى جميع أنحاء العالم ، فحتى بالنسبة لآثارنا نروع عندما نعلم كيف نهبت تلك الآثار سواء الآثار الفرعونية أو الاسلامية ٠

والملاحظ أننا حينما طرحنا هذه القضية منذ أكثر من عام شـارك معنا العديد من المثقفين وأغلبهم هنا مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى شارك من خلال رسالة والدكتور يونان لبيب رزق ، الدكتورة عواطف عبد الرحمن ، الدكتورة فاطمة موسى ، الدكتور محمد عفيفى وغيرهم ، وذلك لأن مسلسل نهب الوثائق مازال مستمرا بشكل مخيف جدا ٠ فعلى سبيل المثال مكتبة جامعة الاسكندرية تبددت كتبها ووثائقها النادرة ، وأخبرنا الأستاذ ابراهيم فتح الله انه استطاع أن يحصل على بعض الوثائق ٠٠ ولكن أين بقية الوثائق ٠ كذلك أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية ، وأنا لى تجربة شخصية فى هذا الصدد حيث حاولت أن أبحث بنفسى عن أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية الذى كان يكتب كل شىء بالفرنسية منذ ١٥٠ عاما والتى تحمل أسرار كثيرة عن هذه المدينة وعن مصر ولم نعثر على هذه الوثائق ومكثت أبحث عنها لمدة يومين

فلم اجدها وفى نهايه بحثى اكتشفت أن بعضها موضوع فى بدروم استاد الاسكندرية فى حالة يرثى لها ٠

أيضا المرحوم محمد حسن الزيات زوج ابنة الدكتور طه حسين أخبرنى أكثر من مرة وبشهود أن هناك بيت له فى دمياط ملىء بالوثائق لطه حسين ولغيره ولم نعرف مصير هذه الوثائق وحينما ذهبت بنفسى الى دمياط لكى أبحث عن هذا المنزل لم أجده فقد تهدم وقام بدلا منه عمارة جديدة واختفت الوثائق حيث حصل عليها البعض وللأسف يقوم بالمتاجرة بها ٠٠ لن نحتاج لسرد أمثلة كثيرة لأن الأمثلة موجودة بالفعل حيث ان وثائقنا منهوبة ولا نعرف مصيرها . فوثائقنا متفرقة خاصة بالنسبة للفترة الناصرية والفترة السابقة على الناصرية فأنا بحكم تخصصى فى الفترة الناصرية وتناولت رسالة الدكتوراه الخاصة بتلك الفترة ، فزعت عندما كنت اذهب الى دار الوثائق لأبحث عن أى شىء عن اجتماع مجلس الوزراء فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ولا أجد واذا وجد فانه لا يسمح بالاطلاع عليه ونفس الأمر بالنسبة لرئاسة الجمهورية لا يسمح بالاطلاع على أى شىء به وهو أمر مخيف جدا ٠

وعندما نتحدث عن ضياع ونهب الوثائق لا نتحدث عن الوثائق المصرية فقط بل نتحدث أيضا عن نهب وثائق العرب أيضا ، فنحن نعلم أن القوات الاسرائيلية عندما غزت بيروت استولت على الوثائق الفلسطينية الموجودة فى المكتبة الضخمة بها والتى كان المسئول عنها الأستاذ أنيس صايغ ولن أتحدث كثيرا عن تشخيص الواقع ولكنى سأتحدث عن المحاور الرئيسية التى سيدور حولها النقاش ٠

المحور الأول : كيف يمكن ايقاف هذا النزيف الحاد لذاكرة الأمة ؟

المحور الثانى : فنحن نعرف أن هناك مشروع قرار جمهورى صدر منذ ٣ سنوات لحماية وثائقنا لم يدخل دائرة التطبيق ، ومعى صورة من مشروع القرار وهو صادر عن مجلس الدولة وقد تفضل الأستاذ محمد خضر بصياغة هذا القرار ، وهو قرار ننتظر أن يدخل الى مجلس الشعب ليتخذ طريقه الى التطبيق ويؤخذ به وهو قانون يحوى مواد جادة وعادلة ضد كل من يعبث بالوثائق أو يسىء اليها . فهذا القانون اذا طبق سيحد نوعا ما من ضياع وثائقنا .

المحور الثانى : كيف ولماذا ومتى ذهبت وثائقنا ولما لم نفعل أى شىء ايجابى حتى الآن لحماية وثائقنا التى تسرق وتباع بأكثر من مرة . أخبرنى د. محمد عفيفى أنه رأى كثيرا وثائق غاية فى الخطورة تباع على عربات الكارو واشتراها بثمن بخس جدا فذاكرتنا الحية لم تعد حية فقد أصبحت وثائقنا أو ذاكرتنا بمثابة ذاكرة مثقوبة .

والسؤال الآن .. ما العمل ؟

د. عبد العزيز نوار : أولا : شكرا لاثارة هذه القضية .

ثانيا : بادىء ذى بدء لست من أنصار القوانين فكم من قانون صدر من قبل ولم ينفذ والقوانين لها صدى سىء عندى فعندما صدر قانون منذ ١٥ عاما ينص على أن من لديه وثيقة فعليه أن يسلمها الى الدولة نهبت جميع الوثائق فالعكس تماما هو الذى حدث . وهذا رأى شخصى ، ولكن سابدأ من مسألة أثيرت فى سيمنار التاريخ الحديث منذ حوالى ١٥ عاما حول (وثائق تاريخ مصر) وخرجنا منها بأن ٩٩٪ من أوراق البلديات نهبت ولدينا احصائية بذلك . فالمؤتمرات عقدت وانتهت بلا نتيجة وعندما تجرأنا وأردنا أن نرسل التوصيات الى وزير الثقافة وقتها وقفنا وقتا طويلا على بابه دون

أن نقابله فرحلنا • بالنسبة للوثيقة والوثائق نجد أن من يعملون في الوثائق الآن نجدهم ليســـوا على دراية وليسوا أرشيفست ، والنقطة الأساسية الآن هى أن ندع الماضى بما فيه ، ولننظر فيما يجب ان نفعله قبل أن يضيع الباقى خصوصا أن هناك أكثر من فريق عمل فى جميع البلدان ليس فى اسرائيل وحدها يعملون فى وثائقنا وسنصبح « عالة » على ما يصدر من وثائقنا بالخارج نريد شفيق غربال جديد وأحمد فؤاد الثالث جديد وأظن أن أساتذة التاريخ يعرفون هذه القصة فالملكية أصدرت أربعين مجلدا كوثائق مصر باللغة الأجنبية لا يستخدمها أحد حاليا ، أما الوثائق الوطنية فقد عمل عليها العديد وكانت مفهرسة فهرسة طيبة فى عصر الملكية ثم انهالت بعد ذلك لأمر لا أعلمه ، والعمل هو تكوين لجنة داخل كل مكان يشتبه فى احتمال وجود وثائق به فتســجل وتوضــع على الكومبيوتر بمعنى تثبيت الوضع الحالى ، أما أن تقوم بعمل لجان لضبط الوثائق فى أمريكا أو غيرها فهذا خارج عن ارادتنا فعندما تجرأت ودعوت الى معونة خارجية للوثائق فى المجلس الأعلى للثقافة طردونا • اذا فمن وجهة نظرى أن هذه الندوة يجب أن يكون لها صوت ومكانة لانقاذ الوثائق عن طريق الدولة وتسجيل ما هو موجود تحت يدنا قبل أن يضيع وشكرا •

محمد خضر : أود أولا قبل كل شيء أن أعقب على الطلب الذى طلبه الدكتور نوار وهو أن هذه الندوة يجب أن تصير لبنة فاعلة وليست مجرد حملة صــــحفية وأريد أن تتطور الى جمعية تسمى « جمعية الدفاع عن الوثائق » بحيث تستمر فى متابعة وملاحقة كل التطورات التى تحدث فى أمر الوثائق وتتولى التطوير هى الاخر هذا هو الطلب الأول ، أما المسألة الثانية هى أننى أوضح باختصار شديد مفهوم كلمة وثائق ومفهوم الأرشيف القومى للدولة الذى هو (دار الوثائق القومية) والدور الذى يجب أن يلعبه هذا الأرشيف القومى مقارنا بكل الأرشيفات القومية الموجودة فى الدول المتقدمة

فكلمة وثيقة كانت فى العصور الوسطى تعنى مجرد اثبات الحقوق لمادة كتبت بصيغ قانونية وبناء عليه فى العصور الوسطى ظهر علم الدبلوماتيك الذى ظهر ليدرس هذه الوثائق ، وثائق العصور الوسطى وأنشئت مدرسة الوثائق فى باريس لتدريس هذا العلم وعندما انتقلت دراسة الوثائق الى مصر كان المفهوم الذى سيطر على دراسة الوثائق هو مفهوم دراسة علم الدبلوماتيك وظل لمدة طويلة وحتى وقتنا هذا يدرس علم الدبلوماتيك ، فى حين أنه فى مطلع القرن العشرين تغيرت جميع الوسائط التى تكتب عليها الوثائق وصارت الوثائق تسجل على كل الوسائط التى نعرفها ومن هنا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت أعداد الوثائق فى أوروبا بدرجة كبيرة جدا بحيث تغير مفهوم الأرشيف القومى فلم تعد مهمته هى الحصول على الوثائق القديمة التى هى مكتوبة بخط اليد وانما على كل ما يصدر فى الدولة من وثائق · ومن هنا فان الوثيقة اما ان تفرزها الجهات الادارية والسياسية فى الدولة لتسيير دقة العمل ، فى حين أن الوثائق التى أشار اليها د· مصطفى مثل وثائق طه حسين وغيره هى وثائق خاصة بالأرشيف الخاصة فهناك الأرشيف العام والأرشيف الخاص ، والوثيقة بصفة عامة تمر بمراحل ثلاث : وثيقة نشطة وهى وثيقة لا تزال الجهات تعمل بها ووثيقة نصف نشطة وهى التى يرجع اليها الجهة الادارية فى أوقات متفاوتة ثم وثيقه انتهى العمل بها وهى التى تدخل الى الأرشيف القومى للدولة وينتقى منها ما يصلح أن يستبقى بصفة دائمة وهنا يأتى دور الأرشيف القومى للدولة الذى لابد أن يكون له تشريع يسيطر على كل ما يصدر فى الدولة سواء كان فى الأرشيف العام أو الأرشيف الخاص ·· من هنا نحرص على وضع مشروع قانون للمحافظة على الوثائق القومية لسيطرة دار الوثائق أو الأرشيف

القومى على كل هذه الوثائق بحيث لا تضيع وثيقة واحدة . ولا يمكن السيطرة على هذه الوثائق الا عن طريق التشريع ففى غياب التشريع من الذى ينفذ ؟ ومن هنا فاننا نعلم أن هناك المجلس الدولى للأرشيف الذى انشىء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو فرع من اليونسكو والذى يتولى الآن أمور كل الأرشيفات فى العالم ونحن على صلة به فى دار الوثائق نستقدم منه المطبوعات وغيرها . هذا المجلس الدولى للأرشيف أصدر قانونا نموذجيا ليستخدم فى التشريع للوثائق قمت بترجمته ونشر فى مجلة معى الآن وهو يحتوى على القواعد التى يجب أن يحتوى عليها التشريع بحيث لا تضيع وثيقة واحدة .. هذا فيما يتعلق بالتشريع ولكن لى كلمة صغيرة جدا فمن الذى سينفذ التشريع ما لم يكن هناك الأرشيفست الذى أشار اليه د. نوار وسأترك الحديث عن التعليم لأخى وصديقى الدكتور عماد أبو غازى ليبين لنا المجهودات الفظيعة التى قمنا بها لفصل دراسة الوثائق عن دراسة المكتبات فلم نفلح حتى يومنا هذا . وشكرا لكم جميعا .

ابراهيم فتح الله : أشكر الدكتور مصطفى عبد الغنى الذى أتاح لى لقائكم فنحن فى دار الوثائق فى دوامة نعيش المرارة بأكملها وللأسف لا سميع ولا مجيب فمنذ أكثر من ثلاثين عاما وأنا أعمل فى دار الوثائق القومية ماذا نرى فى دار الوثائق ؟ لو أننا تحدثنا فى الأساسيات فسنجد أن هناك دورا غائبا مهما جدا هو دور الاعلام الأهرام الدولى أين دور الاعلام من الوثائق . الاعلام ينشر لنا ولكن عندما نتحدث عن الوثائق ونحاول أن نشكو مرة نجد أن ما ينشر مخالف لما نقول أو بعضا مما يقال ، اذا جئنا الى ما نعمل فنحن نعمل فى صمت ، وتعتبر دار الوثائق ومن يعملون بها هم الجنود المجهولون فى هذا العمل فلا توجد رعاية صحية لهم أو رعاية مادية ، الدكتور مصطفى ذكر مشكورا أن وثائق بلدية الاسكندرية فى حالة

يرثى لها وفى حالة سيئة للغاية وهكذا نجد وثائق الدولة فوثائق الثورة العرابية نجد وثيقة منها طفحت عليها المجارى ومن ثم فاننى أتحدث فى مرارة ، بالنسبة لوثائق بلدية الاسكندرية لدى كشف باستلام هذه الوثائق ، فالفترة تغطى من ١٩١١ الى ١٩٥٥ ٠ لو أن هناك اعلاما يذكر هذا للناس لما اتهمت الوثائق ٠

ومع احترامى الشديد لأستاذى الدكتور عبد العزيز نوار وقد شارك معنا فى أعمال كثيرة فى دار الوثائق لا نجد من ليسو متخصصين مفروضين على الوثائق أين المتخصصين هل وجدنا المتخصصين ولم نفسح لهم المجال ؟ انما فى السنوات الأخيرة ، وهذا أيضا دور اعلامى لو أنه موجود ، نجد أن من يعمل فى دار الوثائق كثيرون منهم من خريجى قسم الوثائق ولم نكتفى بهذا أيضا بل بمساعدة الأساتذة فى كلية الآداب الموجود بعضهم هنا أرسلنا أكثر من ٢٥ موظف من بين ١٠٠ ،وظف حصلوا على دبلوم الوثائق ومنهم من حصل عليها بامتياز حتى نغير من الوضع الذى كان ، أيضا لو كان هناك اعلام يسير معنا وكان هذا أيضا شىء معروف ، وأريد أن أقول أيضا أنه ليس كل ما يصدر وثيقة وانما هناك الانتقاء والفرز لكى ننتقى وثائق معينة هى التى تفيد فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية وعلى هذا ليس كل ما يصدر عن المؤسسات أو عن المصالح وثائق ، نحن لا نستطيع مهما كان حجم دور الوثائق أن نحفظ كل ما يصدر عن الدولة وانما هناك طريقة الفرز المعروفة فما يحفظ هو الوثيقة التى يرجع اليها فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية ، ليس التاريخ بمعناه الضيق أى التاريخ السياسى وانما التاريخ بمعناه العام سياسى أو فنى أو ادارى الى آخره ٠٠

د٠ وفاء صادق : عفوا أستاذ ابراهيم من الذى يحكم ويقيم ويقرر أن هذه الوثائق أو تلك وثائق أرشيفية يمكن أن تحفظ ٠

ابراهيم فتح الله : هذا التقييم راجع أولا الى مجلس الادارة ، ومجلس الادارة فوض لجنة متخصصة تشمل موظفين اداريين ، تشمل موظفين متخصصين فى الوثائق ، تشمل ممثلين للقانون ٠

د٠ وفاء صادق : وهل كل ما يضم الى دار الوثائق يعرض على هذه اللجنة ؟ ٠

ابراهيم فتح الله : بالفعل كل ما يضم يجب أن يعرض عليها باستثناء الوثائق القديمة المحفوظة فى دار المحفوظات فهذه الوثائق نأت بها دون فرز لأنها مكملة لمجموعات أرشيفية حتى بالقدم فقد اصبحت ذات قيمة تاريخية لا يستغنى عنها ٠

د٠ وفاء صادق : لقد كتبت رسالتى للدكتوراه عن الوثائق وقدمت يد العون كثيرا السادة رؤساء مجالس الادارة الذين جاؤا كالدكتور حجازى والدكتور الأنصارى وقدمت أوراقى لهم ومازلت أعمل فى الجامعة ٠

ابراهيم فتح الله : بعد اذنكم أرجو من الدكتورة وفاء صادق أن تترك هذه التعليقات لما بعد الندوة لكى تكون الندوة موضوعية وليست تصفية حسابات ٠

د٠ وفاء صادق : ليست تصفية حسابات ولكن القول بأن المتخصصين لا يقدمون يد العون يعد اتهاما خطيرا ٠

ابراهيم فتح الله : أنا لم أقل هذا بدليل أن الذى صاغ مشروع القانون دكتور فى الجامعة هو الدكتور عماد أبو غازى والأستاذ محمد خضر فصاغا القانون ودرسناه دراسة كبيرة جدا

ليس لغياب القانون أو التشريع عن دار الوثائق بل هناك ٣ قوانين وقرار جمهورى ولكن مع التطبيق وجدنا أن هذه التشريعات بهـا قصور فتم عمل هذا التشريع وعرض هذا التشريع على مجلس الادارة وعلى لجنة قانونية وهؤلاء اساتذة من جامعة القاهرة اشترك معهم د٠ رؤوف عباس وهو ايضا رئيس اللجنة التى تحدثنا عنها وهى لجنة الفرز والاعداد ومعنا الدكتور يونان لبيب وهؤلاء من أغنى الناس عن التعريف ٠

وأقول ان التشريع الذى يقبع فى مجلس الوزراء انتهى ليس منذ ثلاث سنوات كما ذكر وانما آخر خطاب أرسل لمجلس الوزراء تاريخه ١٩٩٧/١٢/٢٠ وطلبت مناقشة هذا المشروع فى مجلس الدولة على مدى جلستين او ثلاثة ثم أقر وأرسل بعد ذلك لمجلس الدولة لمقارنته بالتشريعات القديمة وبعد هذه المقارنة أرسل لمجلس الوزراء ولم يصدر حتى الآن ٠

أنتم تسألون ٠٠ ما العمل ؟

العمل الذى نطلبه الآن ثلاثة أشياء مهمة جدا ٠

اولا : اذا كنا نريد الحفاظ على الوثائق فانه لابد من اعداد مكان مناسب لحفظ الوثائق ، هذا المكان يجب أن يشمل سـعة لحفظ الوثائق دوريا وهو مالا تستطيع أن تفعله دار الوثائق الآن للضيق ٠ هذا المكان لابد أن يكون مجهزا بالتجهيزات الحديثة التى تحافظ على الوثائق وان تتوفر الرعاية ضد التلوث وغيره والعمالة المدربة الكافية ، انما وجود عدد قليل جدا من العاملين ازاء كم هائل من الوثائق ينتحرون فى الأداء ويقومون بتصنيفات دقيقة يشهد بها أساتذة الجامعة ٠

ثانيا : مطلوب توحيد جهة الحفظ بحيث لا تترك الوثائق بين عديد من المصالح الحكومية مثل وزارة الأوقاف وغيرها فاذا جاء الباحث ليبحث فأين يذهب هل يذهب الى هذه الجهات جميعا ؟ ام يجب أن يكون هناك جهة موحدة كما فى العالم كله مكان يرجع اليه يستقى منه معلوماته من ثم يجب توحيد جهة الحفظ وهى دار الوثائق القومية .

ثالثا : أيضا تبعية هذه الدار .. لمن تكون تابعة ؟ فهل تكون تابعة مهضومة الحق لهيئة تهتم بالكتاب دون الوثائق فهناك فرق شاسع بين الكتاب وبين الوثيقة . الكتاب يستعار فى أى وقت وله نسخ عديدة أما الوثيقة فاذا فقدت فليس لها تعويض ولا تقدر بملايين الجنيهات .

وللأسف فان من يكتبون عن الوثائق قد لا يكونوا قد كتبوا عن الوثائق ولو لمرة واحدة أين هؤلاء الناس أدعوكم جميعا لزيارة دار الوثائق فنحن على مدى سنوات طوال نعمل فى صمت رهيب ولا نرى من يساعدنا أو يرفع صوتنا الى المسئولين .

وأعود لأقول حول تبعية الدار أن دار الوثائق يجب أن تكون تابعة لجهة رئاسية وهذه الجهة الرئاسية سوف تقضى على المشاكل الفرعية التى نعانيها فنحن حتى الآن لا نجد الدكتور المعالج وأكثر الموظفين مصابين بالحساسية الجلدية وحساسية الصدر ومنهم من كف بصره .. أين الاعلام الذى يحاسبنا ويقول كان .. وكان . للأسف فى حديثى هذا لم أوف شيئا له قيمة فى موضوع الوثائق حقه وليت هذه الندوة تستمر وتستمر لكى أعرض مشاكلى وأطلب يد المعونة منكم جميعا لكى ننهض بدار الوثائق ، فالوثائق هى تاريخنا ومن لا تاريخ له لا قيمة له ولا مستقبل له وأيضا نقطة اصدار تنبع من .

وكنت أتمنى أن يكون الأستاذ صلاح الطاروطى معنا الآن ليتحدث أكثر عن هذا التشريع ٠

د٠ عواطف عبد الرحمن : الحقيقة أننى أحيى الأخ والزميل العزيز الدكتور مصطفى عبد الغنى وطبعا الأهرام كما عودتنا باستمرار هى رائد فى اثارة القضايا القومية والوطنية وهذه القضية لها حساسية خاصة سواء بالنسبة للوعى أو بالنسبة للذاكرة الوطنية وحمايتها وكل الكلام الذى قيل أؤيده تماما سواء من الأساتذة الأفاضل أو من الأستاذ ابراهيم فتح الله كمسؤل تنفيذى يعبر عن جزء كبير من المأساة الداخلية فى دار الوثائق ٠ والنقطة التى سأركز عليها والتى دائما ما تكون موضوع اهمال عند الحديث عن الوثائق وهو عتاب أوجهه لزملاءنا فى قسم الوثائق بكلية الآداب هى نقطة عدم وضع الوثائق الصحفية فى الاعتبار حيث يتم الحديث عن الوثيقة بشكل عام وبتصنيفاتها المختلفة أما الوثيقة الصحفية فلا تضف أصلا ضمن الوثائق فى حين أننا نضعها ضمن دراستنا وبالفعل كلفت أحد تلامذتى فقام بعمل رسالة ثقافة عربية ٠ الماجستير الخاصة به حول الصحيفة كوثيقة تاريخية حتى تؤكد أنها جزء من الوثائق جزء من ذاكرة الأمة والحقيقة أننا منذ ثلاثين عاما نعانى من المأساة التى تعانى منها دار الكتب والوثائق القومية ككل ٠ كباحثين فى الصحافة أو كدارسين أو كأساتذة فأنا أتذكر اننى وجهت فى صدر رسالتى للدكتوراه منذ ٢٥ عاما ، نداء الى القائمين على دار الوثائق القومية بأن طلبت منهم حماية جزء حى من ذاكرة مصر وهى الصحف وهو أمر كان مستغربا الا أن هذا النداء ظل يتكرر الى الآن فكل من يسجل فى تاريخ الصحافة من تلامذتى أجده يصدر رسالته بهذا النداء نفسه فالنداء يتكرر جيلا بعد جيل ٠

واستطيع أن أقول ان هناك ٣٠٠ دورية ضائعة تماما ولدى كم هائل من أوراق الاعارة التى يحصل عليها الطلبة عند اجراء الأبحاث فى السنة الثالثة ومعظمها مكتوب عليه لا يوجد أو فى الترميم أو فى التجليد ولا يمكن اطلاقا تربية كوادر تعرف تاريخ بلدها ومن خلال تاريخ الصحافة تعرف تاريخ مهنتها وتستطيع تكوين رأى وتصبح كوادر مؤهلة فعلا بالوعى دون أن يرى الجرائد أو الصحف الأساسية التى تعد جسر الوعى .

والحقيقة أننا طالبنا بالانتباه لذلك من خلال الصحف عبر أكثر من نداء فى بريد الأهرام أو من خلال مقالات الدكتور مصطفى الذى خصص حملة ومن خلال روز اليوسف أو عبر ندوة الكلية آتينا فيها ببعض العاملين فى دار الكتب فاشتكوا شكوه مرة سواء من المشاكل الادارية أو المشاكل الصحية أو المشاكل البيرقراطية وذكروا أنهم تنفيذيين فحسب وان المهم هو أن نضع أيدينا فى أيد بعض ونوجه نداء لعمل تشريع لحماية وثائق التراث الصحفى . وبالطبع كان هناك تشريع منذ ثلاث سنوات وأود أن أعرف ما الذى يجعل هذا التشريع موضوع فى الأدراج فى مجلس الوزراء ولماذا لم يعرض عليه الى الآن ؟

أتصور ان بعض مشروعات القوانين تؤجل لأسباب أو لأخرى خاصة بالادارة العليا أو خاصة بالمسئولين فى الحكومة ولكن أتصور ان هذا المشروع بالذات خاص بشعر وقضية أهم . بقضية لها تداعياتها المستقبلية . فأى طفل ناشئ يجب أن يعلم ان هذا المكان هو الذى يستطيع من خلاله أن يتعلم كيف يصبح وطنيا ومصريا وعربيا ، وأتصور أن هذه الندوة لابد أن تخرج بعد ومن القرارات والتوجيهات ونحاول تنفيذ هذه التوجيهات والقرارات كل فى مكانه : فقسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب عليه دور أساسى

وكلية الاعلام عليها دور والصحافة عليها أيضا دور . النقطة الأخرى التى اريد أن أثيرها هى ان التراث الصحفى ليس فقط هو التراث المكتوب . ولكنه أيضا التراث الاعلامى المسموع والمرئى وهو أخطر، ففى قسم الاذاعة بكلية الاعلام ليس هناك تاريخ للاعلام المسموع أو الاعلام المرئى ، والمشكلة فى ذلك أن الأشرطة التى يسجل عليها يتم مسحها بعد ذلك ، فمعظم الأشرطة التى كانت تحوى خطب الرئيس عبد الناصر على سبيل المثال تم مسحها جميعها وهو ما أفزعنى وجعلنى أطالب بوضع هذه الأشرطة فى خدمة البحث .

نقطة ثالثة أود التأكيد عليها وهى ان هناك حوالى ٣٠٠ صحيفة ضائعة و ٢٥٠ صحيفة ، فى حاجة الى الترميم وأقول ان ما كان يحتاج الى الترميم منذ عشر سنوات لم يعد الآن صالحا للتعامل معه ، لذا أؤكد على مسألة الترميم واستعادة التراث الصحفى المصرى وأذكر ان مكتبات مثل المكتبة الوطنية فى باريس ودار الوثائق البريطانية ومكتبة الكونجرس ومكتبة ليدين بموسكو هذه المكتبات الأربع بها كم هائل من الصحف الضائعة منا ، ومن الممكن تخصيص ميزانية يمكن نقل هذه الصحف على ميكروفيلم ومن ثم امكانية استعادتها .

وهناك شىء آخر هام وهو ما يخص صحف الأقاليم فعندما أتيح أن أخدم جامعة أسيوط وهى المدينة التى أنتمى اليها ، عن طريق انشاء قسم اعلام بالجامعة فكان أول شىء قمت به هو ان قمت بمحاولة للاطلاع على المكتبات مثل مكتبة المحافظة أو مكتبة الجامعة وللأسف ليس هناك وعى بأهمية الصحف ومن ثم من أجل الأبحاث التى من المفروض أن يقوم بها الطلاب اضطررت لاحضار كميات كبيرة من الجرائد والسفر بها اليهم ، فليس هناك حفظ للصحف لديهم وهى مسألة تعد كارثة فحتى بالنسبة للصحف

الاقليمية التى صدرت فى أسيوط ونحن نعلم ان أسيوط لها تاريخ فى هذا الأمر أيضا لم نجد أية صحيفة محفوظة ومن ثم لا يستطيع الطالب القيام بأبحاث حول تاريخ الصحافة الاقليمية أو الصحف الأخرى ، ومن ثم تعد الصحافة الاقليمية مشكلة أخرى فى هذا الصدد وعندما سألت المحافظ وهو شخص رائع حقيقة وجدته جاء فقط منذ عامين فى حين أن هناك تاريخ من الاهمال لدرجة ان السلطة العسكرية هناك لا تدرى ما هى قيمة الوثائق ، فما يهمهم هو الضبط والربط والأمن فى أسيوط فى حين لا يهتمون بحفظ تاريخ أسيوط ، مع احترامى للجميع واحترامى لكل الناس لكننى اتحدث بصراحة ، فكل ذلك أوجد مشكلة أخرى فعندما نحاول أن نحارب الارهاب فى الوجه القبلى لابد أولا من معرفة تاريخه ودافعه وظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية وبالذات الجانب الثقافى الذى لا يذكره أحد حتى على المستوى الأكاديمى . فلابد أن يكون هناك اهتمام أكبر بمعرفة تاريخ هذه المنطقة وعملية توالى الأجيال والحكام عليها الذين أوصلوها الى هذه الحالة والتاريخ يعنى فى النهاية الوثائق .

وأنا أتصور ان تاريخ مصر ليس فقط الوثائق المتعارف عليها بل ان تاريخ مصر هو أيضا الصحف التى تسجل أشياء كثيرة لا تستطيع تسجيلها الوثائق الأخرى ، ومن ثم فالاهتمام بهذا الجانب لا يقل أهمية عن المخطوطات الأساسية أو مذكرات الساسة والعلماء والمثقفين ، والوثائق ذات الشأن سواء كانت وثائق عسكرية أو سياسية ، فنحن نعتبر ان الصحافة هى سفر يضم كل ذلك .

وأتصور كذلك ان الأمر لا يقتصر على مجرد عرض المآسى والمحن التى تمر بها الوثائق ، بل لابد من وضع حلول جزء منها مطلوب من الدولة أن تقوم به وجزء منها اهتمام الصحافة بالقضية

ومن خلال ابراز الوجه الآخر للقضية الذى تحدث عنه الأستاذ ابراهيم فتح الله بشكل جعلنى أحترمه تماما وأصدقه لأننى تعاملت طويلا ولازلت أتعامل مع الكوادر البشرية وخصوصا الكوادر الأقل من الوسطى والدنيا هى بالفعل عبارة عن مأساه متحركة سواء على المستوى الوظيفى أو من حيث المرتبات أو على المستوى الصحفى الذى يحتاج الى الاهتمام بسبب مسألة التعامل مع الوثائق لفترة طويلة ، وهم خدمونا جدا ولكنهم فى النهاية عاجزين ولم يكن هناك من قام بلفت الأنظار اليهم ، ومن ثم فيجب عند الكتابة عن الوثائق ابراز الوجه الآخر للعملة فهؤلاء العاملون فى النهاية هم أهل لنا وجزء منا وعندما نقوم بحل مشاكلهم سيصبحون بالفعل سندا لنا وسيدرك كيف يمكن المحافظة على الوثيقة .. أنا لا أنسى عندما طلبت (كوكب الشرق) حينما كنت أبحث موضوع الصحافة والقضية الفلسطينية ان جاء الموظف بالكواكب ووجدت زميله يقوم بفتح الباب من خلال كومة انتزعها من أحد المجلات انتزعها وكأنه ينتزع أحشائى وكنت وقتها فى حالة انهيار وقلت له أنه بذلك انتزع جزء من قلب مصر الحى ، وأستطيع أن أقول ان الصحف الخاصة بالثورة العرابية غير موجودة فعلى مدى ١٥ عاما استطعت أن أقنع ثلاثة باحثين (باحثين وباحث) لتناول الثورة العرابية ، فنحن الى حد كبير استطعنا تسجيل معظم تاريخ الصحافة ، الا انه فى خلال القرن التاسع عشر هناك سنوات عديدة ضائعة ، ففى الثورة العرابية ١٨٨٢ سنجد صحف مثل (الطائف) و (التنكيت) و (التبكيت) و (الأستاذ) وهى صحف غير موجودة فالطائف لا يوجد منها سوى نسخة واحدة ، نسخة واحدة من أهم جريدة اقامت العلاقة بين الجيش وبين الشعب ومهدت الأرضية الأساسية للثورة العرابية ، فصوت الثورة لا نجد منها الا عدد او ورق

متفرق من عدة أعداد ، أما (الأستاذ) فقد استطاع عبده جبير أن يجمعها فى مجلد ومن ثم يأست ، الى أن جاء طالب أخير هو معيد يدعى محمد الباز ذكر لى أنه سيتسل مسترسل لكل المكتبات من أجل البحث فى الثورة العرابية وذلك رغم قيام اثنين بمناقشة نفس المشروع وبأسوا وتوقفوا ٠

على سبيل المثال الدكتور رمزى ميخائيل استطاع بصبر وبدأ أن يتناول بالبحث فى ثورة ١٩١٩ فقد أحضرنا له الصحف الناقصة هنا ومع ذلك فهو يسجل أن هناك ١٩ دورية من الدوريات السرية لثورة ١٩١٩ ناقصة ٠ ولكن بالطبع من الكم الذى تم احضاره اضافة الى الكم الموجود هنا مكنه من اتمام رسالته حول ثورة ١٩١٩ ومن ثم فقد أمكننا القيام بواجبنا نحو ثورة ١٩١٩ ويبقى واجبنا نحو انتفاضه ١٩٤٦ الا أننا فى تلك الانتفاضة نجد نفس المشكلة : وأنا لا أدرى ما الذى يحدث ؟ فالوثائق الصحفية الخاصة بالهيئات الوطنية أو صحوة الضمير الوطنى فى مصر غير موجودة ، لنأخذ نظرية التآمر التاريخى أو نظرية المؤامرة فى تفسير التاريخ ولكن أكيد هناك شىء ما يحدث ضد هذا الوطن فى هذه الجزئية بالذات ٠

وأنا أتصور انه يجب الاهتمام بالكوادر البشرية كما ذكر الأستاذ ابراهيم فتح الله سواء من ناحية المرتبات أم من ناحية الرعاية الصحية وهو أمر مهم ومن ناحية التدريب المستمر كذلك حتى يدرك أن الوثيقة هى قطعة من جسد أجداده يحافظ عليها من أجل أحفاده جيلا بعد جيل وليست مجرد ورقة ، النقطة الأخرى المهمة هى ضرورة كذلك أستطيع القول ان الانفاق فى معظم الهيئات والمصالح الحكومية يتم على المسائل المظهرية أما المسائل التى تبقى للأجيال والتى تشكل الوعى لانجد ميزانية لها أما المهرجانات

والاحتفالات فينفق عليها يسخاء ، ولكن أقول ان تجديد دار الكتب وهو أمر أسعدنى كان يمكن تخصيص جزء ولو بسيط منه لترميم التراث ليس الصحفى فقط ولكن التراث الوثائقي عموما .

أيضا مسألة الاسراع فى اصدار التشريع وأنا كنت آمل أن يكون الأستاذ صلاح الطاروطى موجودا حتى يحدثنا عن هذا الأمر الا انه لم يأت . وبالنسبة للهيئات الثلاث المسئولة عن التراث الصحفى لدينا دار الوثائق ونحن معنا الأستاذ سمير غريب وهو خريج كلية الاعلام قسم الصحافة ، الطرف الثانى هو المؤسسات الصحفية الكبرى وخاصة المؤسسات القادرة والغنية وفى مقدمتها الدار العريقة التى عشت فيها لمدة ١٠ سنوات كذلك هناك نقابة الصحفيين ودورها أدبى ومعنوى فهى ليست لديها ميزانية أما من لديه ميزانية ولديه سلطة تنفيذية هو المجلس الأعلى للصحافة فيستطيع القيام بدور فى هذا الصدد حيث قد تتكدس فيه الأموال وتعود كل عام . والحقيقة أننى أكتفى بهذا وشكرا لكم .

. يونان لبيب رزق:قضية الوثائق تشغلنى جدا ولكن مما يشغلنى أيضا هو هل من المفيد ان نظل نبكى على اللبن المسكوب ؟ أم ان علينا ان نمنع سكب مزيد من اللبن ، أنا اظن ان البكاء على اللبن المسكوب ليس حلا للموقف القائم ، واظن ان اتهام الدوائر الرسمية سواء كانوا المسئولين فى دار الكتب ، أو المسئولين فى دار الوثائق ، بالتقصير ليس حلا .

فهناك جو عام ومناخ شامل .

وأود ان أحكى لكم حول (الوعى الوثائقى) ففى شمال انجلترا هناك جامعة قديمة هى جامعة درن بالقرب منها كان يقطن رجل مهم جدا لعب دورا خطيراً فى مصر والسودان وهو السير ونجت

الذى كان حاكما عاما للسودان ثم بعد ذلك مندوبا ساميا فى مصر ، هذا الرجل بعد عام ١٩١٩ وبعد اعتزاله الوظيفة ، اول ما قام به ان اتى بأوراقه الرسمية وأعطاها هدية لمدرسة الدراسات الشرقية الموجودة بتلك الجامعة ، وفى خلال الفترة من العشرينيات الى اليوم أصبح هناك ارشيف كامل يسمى أرشيف السودان بجامعة درن ، كان هذا الارشيف من قبل يتبع مدرسة الدراسات الشرقية اما اليوم فقد اصبح يتبع الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث اعطى كل الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث أعطى كل منهم للجامعة أما مذكراته او البوم صور لديه أو اوراق مدرسية لذلك فهم يطلقون على هذه الجامعة اوراق خاصة ، وفى عام ١٩٨٧ زرت هذه الجامعة للاطلاع على أوراق طابا ولكن قبل السفر درست كتالوجا فى معهد الدراسات الأمريكية عام ١٩٨٦ بما لديهم وذهبت مسلحا بما درسته فى هذا الكتالوج وعندما ذهبت الى هناك وطلبت ما اريده اتضح ان كتالوج ١٩٨٦ اصبح قديما للغاية وأن هناك كتالوج لعام ١٩٨٧ وهو كتالوج جديد به تفاصيل واضافات مدهشة ، بمعنى ان الحراك دائم ومستمر وهو حراك يقوم به أناس فالحرص على الوثائق وحفظها جيد جدا لكنهم يعاملون الوثيقة باحترام بالغ اذا القضية ليست قضية المسئولين فقط ولكن الى جانبها قضية الوعى الوثائقى العام .

ونأتى الآن الى قضية الصحافة فانا صحيح انتهى بى المطاف فى الأهرام اى العمل فى الصحافة ولكنى اذكر ان اول كتاب لى صدر سنة ١٩٦٩ وهو (الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى) كان يقوم على حوالى ٧٠٪ صحافة و ٢٠٪ وثائق و ١٠٪ مراجع وقد لاقيت للأسف عنتا شديدا من زملائى .

اساتذة التاريخ الذين راوا أن الصحافة مادة علمية من الدرجة الثانية ، مع العلم انى أراها كما تقول الاستاذة د. عواطف مادة علمية من الدرجة الأولى واهم من الوثائق لأن الوثائق لا يوجد بها نبض الحياة بينما الصحافة تحتوى على هذا النبض .

ولعل الاستاذ سمير غريب يذكر أنه فى خلال الاجتماعات التى كانت تعقد من اجل دار الكتب الجديدة السيدة سوزان مبارك انه كان هناك تيارات ، تيار كان يتزعمه — وهذا من حقه — الدكتور أيمن فؤاد كان يقول بأولوية المخطوطات ، وتيار كنت اتزعمه او الح عليه وهو تيار الصحافة ، ومن الواضح أن التيار الأول هو الذى تغلب ففى الاجتماعات بعد ذلك وجدتهم يتحدثون عن المخطوطات واصبحت العناية منصرفة الى المخطوطات مع العلم ان المخطوط من الممكن أن أجد له مثيل ان لم يكن فى القاهرة ففى دمشق أو هولندا او فرنسا ولكن الجريدة التى تضيع لا يمكن أن اجد لها مثيلا ، فالحقيقة أن موقفى ونداءاتى ذهبت هباء وبالتالى فانا منزعج جدا فيما يجرى بالنسبة للدوريات ، فالدوريات فى تقديرى وكما قلت هى وثائق من الدرجة الأولى ولكنها فقط تحتاج الى قراءة خاصة ، الوثائق ، تحتاج الى قراءة بشكل ما وبعين معينة ، أما الدوريات فتحتاج الى قراءة بعين مختلفة ، ومن ثم فنحن الآن فى موقف خطير جدا بالنسبة للدوريات ، فانا لست منزعجا بدرجة كبيرة على الوثائق فهى محفوظة ، وتحتاج فحسب الى التنظيم والى اليد العاملة والوقت ، ولكن الدوريات هى التى تندثر ، وتندثر بشكل سريع جدا وبالتالى اقول ليتنا نتبنى حملة قومية لانقاذ الدوريات ، وليت هذه الحملة لا تقتصر على الحفاظ على ما هو موجود فى قسم الدوريات بدار الكتب ، بل أتمنى أن تكون هذه الحملة قائمة على توجيه نداءات للأفراد الذين لديهم دوريات قديمة خصوصا بالمجلات حيث لا يحتفظ أحد بالجرائد وانما يحتفظون

بالمجلات ، وانا شخصيا كان زوج عمتى يحتفظ بهذه الدوريات وهو يعد أحد مقادر تكوينى العلمى . فقد كنت أذهب لاية اجراء هذه الدوريات ، ولكن بعد وفاته ، وكنت أنا وقتها فى السودان ، تم اعطاء هذه الدوريات لبائع الروبابيكيا فقد كان هناك بعض الافراد الذين يحتفظون بهذه الدوريات ويقومون بتجليدها ، ومن ثم فالمطلوب حملة قومية لانقاذ الدوريات والحفاظ على ما هو قائم وبطريقة جديدة حيث يمكن أن يكون هناك ميكروفيلم للدورية يرجع اليه وليس الدورية نفسها وقد قلنا من قبل نريد تصوير كل الدوريات لكى لا يذهب القارىء ليطالع جريدة مهلهلة وانما تتم المطالعة من خلال ريدر Reader (جهاز قارىء) وميكروفيلم او ميكروفيش يعمل عليه ، وفى وقت من الأوقات قيل أن ذلك سيتم ، ولكن للأسف لم يحدث ، وقد يتم صرف مائة أو مائتين الف جنيه ، ولكن سيتم الحفاظ على التراث القومى فانا كنت افضل تصوير هذه الدوريات بدلا من الوجاهة التى أصبحت تحظى بها دار الكتب ، بالطبع لا بأس من حدوث الأمرين معا ولكن اذا كان هناك خيار فان تصوير الدوريات بالميكروفيلم وحفظها افضل من عمل السلالم من الرخام .

محمد خضر : الدكتورة عواطف عبد الرحمن اثارت نقطتين النقطة الأولى هى الدوريات والتى تحدث فيها د. يونان والنقطة الأخرى هى المتعلقة بالوسائط الأخرى كالأشرطة وغيرها فهناك مسألة خلط بين الوثائق والمكتبات ، فالعاملين فى مجال المكتبات يريدون اعتبار حتى الكتاب وثائق ، فكل ما هو مطبوع لا يدخل فى اختصاص الارشيف القومى وانما يدخل فى اختصاص المكتبة القومية ، والعمل فى المكتبة القومية بأساليبه التكنيكية مختلف تماما عن العمل التكنيكى فى الأرشيف القومى ، أما الوسائط الجديدة فهذه أيضا محلها الأرشيف القومى ، ولكن بوسائل جديدة ، حتى فى

التشريع ونحن وضعنا ذلك فى التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة للأرشيف القومى وثائق وانما هى جزء من المكتبة الوطنية تسال عنها هذه المكتبة الوطنية . أما الوسائط الاخرى السمعية ـ البصرية فهى فى الحقيقة تدخل ضمن الأرشيفات القومية ، ولكن الأساليب الفنية المستخدمة فى الأرشيف القومى تختلف اختلافا كليا عن الأساليب الفنية المستخدمة فى المكتبات وهذه هى نقطة الخلاف التى لا بد ان يفهمها الجميع فلكى يتم تكوين من يعمل فى الأرشيف أو الأرشيفست فيجب أن يتاقى تعليما خلاف التعليم الذى يتلقاه من يعمل فى مجال المكتبات وهذا ما كنت أحاول التعليق عليه .. وشكرا .

د. فاطمة موسى : اضافة الى كلام الدكتور يونان أقول ان الصحف والمجلات لا نحافظ عليها لمجرد معرفة حوادث التاريخ ولكن معرفة أدباء القرن الثامن العشر ومحتويات المطبوعات الأدبية مهمة جدا فهى وثائق هامة حتى بالنسبة لتاريخ الأدب ، فعلى جدران مكتبة المتحف البريطانى نجد المجلات منذ القرن الثامن عشر مجلدة وموضوعة ، فنحن يجب أن نقوم بشىء ننقذ به هذا التراث ليس فقط كوثيقة تاريخية وانما كوثيقة تستخدم فى البحث فى مجالات الأدب والفنون ، فهذا ضرورى لنا جميعا .

د. يونان لبيب رزق : لقد كنا واعون بهذه الفكرة تماما ونحن فى مركز تاريخ الأهرام نخطط مثلا لاعادة نشر الروايات التى كانت تنشرها جريدة الأهرام مسلسلة منذ أواخر القرن الماضى ومخطط ايضا لنشر المقالات الخاصة ببعض الشخصيات الأدبية الكبيرة التى لم يتح لها فرصة النشر فنحن واعون بهذه المسألة .

. ايضا لا بد ان اشير الى ان الدوريات تفيد فى كتابة التاريخ الاجتماعى . أما الوثائق الخاصة بالاستاذ ابراهيم فتح الله فهى لا تصلح لكتابة هذا التاريخ الاجتماعى .

د. هدى جمال عبد الناصر : الحقيقة أن هذا الموضوع مهم جدا بالنسبة لى ، لأن لى تجربة مرة فى عملية جمع الوثائق ، سواء وثائق ما قبل الثورة او وثائق ما بعد الثورة . فرسالة الدكتوراه الخاصة بى تناولت فترة ما قبل الثورة ، وبحكم عملى بالأهرام فى وحدة دراسات الثورة المصرية، التى تعمل على توثيق فترة الثورة، اهتمت بوثائق ما بعد الثورة . لن أتحدث عن الوضع القائم لأننا كلنا نعلم هذا الوضع ولكن من الواضح مما دار أن هناك أمور أساسية نتحدث عنها فهناك اتفاق على مبدأ تنظيم الوثائق هو دار الوثائق المصرية ، وحسب علمى ان مبنى الدار من الممكن أن يحتمل المزيد . اذن ما نحتاج اليه بالدرجة الأولى هو تنظيم العمل داخل دار الوثائق ، والحقيقة أن لى ملاحظة فالأمر ليس مجرد الوعى بقيمة الوثائق ووضعها فى مكان معين وانما العملية هنا متعلقة بوجود قانون يحمى هذه الوثائق ، ويحمى رغبة الذى يعطى الوثيقة فى طلبه ان تكون الوثيقة مغلقة لفترة معينة ويشعر بالثقة من أن رغبته ستجاب ، ومن هنا فالقانون مهم جدا .

والحقيقة أننى نظرت الى مشروع القانون المطروح على مجلس الوزراء لاقراره وارساله الى مجلس الشعب ، فللوهلة الأولى وجدت أن هذا القانون يقيد بأكثر مما يعطى الحرية فهى على سبيل المثال يقول : ان الوثيقة المكتوب عليها « سرى للغاية » تحفظ لخمسين سنة ، وأنا هنا أختلف مع ذلك ، فأنا عملت فى رئاسة الجمهورية وفى الحكومة قبل الانتقال الى الجامعة وأعلم أن هناك دائما ميل الى المبالغة فى رفع درجة السرية فى الوثيقة وقت

اصدار هذه الوثيقة ، ولكن بعد فترة درجة السرية هذه تسقط ، وتختلف عملية سقوط درجة السرية باختلاف الموضوع او باختلاف العصر والزمن نفسه ، وبالتالى فمن الممكن ان اجد ورقة عليها عبارة « سرى للغاية » ولكن اصبحت بعد عشر سنوات لا تحمل اية درجة من السرية ، ومن هنا فيمكن أن يتاح للباحثين الاطلاع عليها بعد ٢٠ سنة أو ١٥ سنة الى غيره من الحدود الدنيا للاطلاع على الوثيقة ، والحقيقة هذا الكلام ليس متبعا فى مصر وحدها ولكن أيضا فى المملكة المتحدة فانا اطلعت على الوثائق البريطانية فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ وكل الوثائق التى اطلعت عليها كانت تحمل درجة « سرى للغاية » ولكن زالت عنها درجة السرية بمرور الوقت .

اذن فنحن نرغب فى قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطى للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون هذا القانون الغرض منه تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة أمام الباحثين .

نقطة اخرى اود الانتقال اليها وهى المتعلقة بوثائق الثورة وهى التى تهمنى فى اللحظة الحالية ولا سيما ما يتعلق بمكان هذه الوثائق .. فاننى أتتبع مكان هذه الوثائق منذ عدة سنوات لأهمية هذه الوثائق للباحثين .

لأن سوق الكتب ملىء بالكتب التى يدعى كتابها انها شهادة تاريخية ، ونحن نعلم أن تعريف الشهادة التاريخية انها يجب أن تكون موثقة علميا ، ومن ثم فأية مذكرات أو كلام غير موثق ليس له قيمة فى أية رسالة علمية وهو ما تعرف فى الاطار الاكاديمى ، بالتالى فهناك كم هائل من هذه المذكرات غير الموثقة والمشكوك فى الغرض من اصدارها .

ثانيا : من خلال حضورى لمناقشـــات رســـائل الماجســـتير والدكتوراه فى هذه الفترة أجد أن الطلاب أو الباحثين لا يجدون الا الوثائق من الدرجة الثانية لكى يقدموها أو يعتمدوا عليها فى اطروحاتهم وأعنى بذلك الكتب ، أما الوثائق من الدرجة الأولى ، غير موجودة وغير متوافرة وبالتالى تكون الرسائل غير ذات قيمة من الناحية العلمية ، ومن ثم فأنا كنت فى السنوات الماضية أتتبع أين توجد هذه الوثائق خاصة وأننى اعلم أنه كان هناك توثيق جيد جدا لهذه الفترة ، موجه من الرئيس عبد الناصر نفسه فقد كنت اعمل فى رئاسة الجمهورية قبل عام ١٩٧٠ وتقريبا استطعت أن أحصر ما هى الوثائق التى كانت موجودة فى الأرشيف الخاص الذى نقـــل فيما بعد الى أرشيف عابدين . وبالتالى اطلب بطرح هذه الوثائق للباحثين حتى يطالعوا وثائق مثل محاضر مجلس الثورة ، ومحاضر مجلس الوزراء ، وخاصة فترات مجلس الوزراء التى رأسها الرئيس عبد الناصر بنفسه فقـــد كـــان يرأس مجلس الوزراء فى فترات الأزمات ، وكذلك وثائق الخارجية المصرية فحسب علمى بعضهـــا غير موجود وفقد حيث اتضح أن أى وزير خارجية ينقل أو يخرج يأخذ معه عددا من الوثائق ولا يعيدها . وهنا فأنا اشدد على أنه حتى المسئول الكبير الذى يريد أن يحتفظ ببعض الوثائق ، لكتابة مذكراته فيما بعد يمكنه أن يحصل على صورة من هذه الوثائق خاصة وان اجهزة الكومبيوتر الحديثة من خلال المسح الضوئى تسمح بأخـــذ هذه الصور .

ايضا وثائق الداخلية المصرية هذه الوثائق قد تكون موجوده فأنا لم أصل بعد لوزارة الداخلية بحكم اجراءات الأمن المتبعـــة بالنسبة لوثائق الداخلية ووثائق المخابرات العامة ، فالمخـــابرات

العامة وثائقها فى غاية الأهمية لأن هيئة المعلومات والتقديرات داخل المخابرات العامة كانت تحتفظ بتقارير جميع الوزارات ومنها تقارير الخارجية والبرقيات الخارجية الهامة التى فقدت فى وزارة الخارجية نفسها . أنا مطمئنة لأن صورة هذه البرقيات موجودة فى هيئة المعلومات والتقديرات فى المخابرات العامة ، والخطوة التى ننتظرها هى السماح للباحثين بالاطلاع على هذه الوثائق .

ننتقل الى نقطة خطيرة جدا ايضا وهى مسالة الوثائق الموجودة فى حوزة الأفراد حيث تفاجأ الأسر بعبء كبير بعد وفاة الوزير أو المسئول الكبير بأن تجد أمامها وثائق لا تعرف كيف تتصرف بها . وبالتالى اقول ان نص القانون المتقدم لمجلس الشعب لا يجب أن يحتوى على نصوص للترهيب لأن هذا الترهيب يمكن أن يدفع هؤلاء الأشخاص الى التخلص من الوثائق لأن ذلك يكون أساسه ، بل لابد أن يكون هناك ترغيب فى تقديم هذه الوثائق لدار الوثائق المصرية والوعد بالوفاء بطلبات مقدم هذه الوثيقة من حيث مدة خطة الاطلاع عليها وغيرها من الأمور .

أيضا عملية حفظ هذه الوثائق فأنا أود أن انبه الى نقطة خطيرة جدا موجودة لدينا فى مصر وهى عملية انتقال الوزارات والهيئات العامة من مكان الى مكان وما ينتج عن ذلك من تحميل هذه الوثائق فى أجولة على عربات نقل ونقلها ورميها فى مخازن .

واريد هنا أن اتحدث عن تجربة حية عشتها واصبت باحباط شديد فيها وهى الخاصة بوثائق السد العالى ، فمشروع السد

العالى مشروع هام جدا بالنسبة لفترة الثورة ، وتوثيق هـــذا المشروع يعد أمرا هاما بالنسبة لنا ، ولجأت الى جمعية يمكن أن يكون لديها وثائق السد العالى ، ولكن اتضح لى أن هذه الجمعية لا تملك اى وثائق وانها محدودة الامكانيات جدا فبدأت أتحرى حول مصير هذه الوثائق فلم أصل الى حل ، لأن هذه الوثائق كانت موجودة فى مبنى خاص بهيئة السد العالى ثم بعد ان اكتمل بنـــاء السد العالى استخدم هذا المبنى فى غرض آخر ونقلت هذه الوثائق ولكن الى أين ؟ الى وزارة الرى فقيل لى أن هذه الوثائق موجودة فى المواقع فى أسوان يتبقى أن اذهب الى أسوان للبحث عنهـــا وهى خطوة انتظر القيام بها وهى عملية كبيرة وتستلزم مجهـــودا كبيرا لا يستطيع فرد القيام بها . اذن يجب أن نتنبه الى الوثائق المصرية عند نقل المصالح والوزارات من مكان الى آخر ، ومن هنا اجد ان المسئولية الأساسية ملقاة على عاتق دار الوثائق المصريـــة حيث يجب أن تعيد تنظيم العمل من داخلها ، أيضا الوعى يأتى من خلال التشريع ووضع القواعد ، وانا مثلا من خبرتى فى العمل بدار الوثائق البريطانية لفترة طويلة ، أجد ان المبنى كما لو كان مبنى عسكريا وهو باشراف ملكة بريطانيـــا وهى التى افتتحتـــه ووفرت الأموال اللازمة لهذا المشروع ومن هنا أقترح أن يكـــون رئيس الجمهورية نفسه وبمبادرة منه هو الذى يقوم بتوفير الامكانيات اللازمة لدار الوثائق المصرية والا فما ينطبق على الفترة السابقة سينطبق على فترة الحكم الحالية والقادمة اذا استمر الوضع على ما هو عليه .

اذن فنحن نطالب رئيس الجمهورية بأن يعطى الاهتمام بدار الوثائق المصرية ولا نطلب مكانا فالمكان الموجود كاف ، ولكن نطلب مجرد اعطاء الامكانيات المادية له . اولا خلق نظام عمل علمى داخل هذه الدار .

ثانيا : أن يكون العاملين فى هذه الدار متوافرة لهم الرعاية المادية لأنهم يتعاملون مع مادة غالية لا تقدر بثمن فكيف لا يستطيع أن يعيش فى مستوى معيشى محترم ويتعامل مع هذه المادة . وانا عندى امل وثقة ان الادارة الجديدة لدار الوثائق المصرية قادرة على حل هذه المشكلة ولكن فى نهاية الأمر هى تحتاج الى دعم أعلى من ذلك فى هذا الموضوع .

الحقيقة عندما أطالب بدور لرئاسة الجمهورية أعترض على أن يكون للرئاسة دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لأنه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة استطيع أن اقول ان هناك نوعا من القسوة او المنع لأى باحث فى استخدام ارشيف رئاسة الجمهورية ، فوزير شئون رئاسة الجمهورية الدكتور زكريا عزمى غير متعاون على الاطلاق فى هذا الموضوع ، حتى معى شخصيا فيما يتعلق بالاطلاع على وثائق والدى التى سبق أن اطلع عليها اساتذة الجامعة ومن عملوا فى لجنة كتابة التاريخ فى عهد الرئيس السادات وبالطبع الامر الآن متوقف على أن اطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لكي يسمح لى بالاطلاع على هذه الوثائق ، وأعتقد ان هذا الموضوع لن يتم الا فى وجود من يدفعونه ويلحون عليه ولن يكون هؤلاء الا أصحاب المصلحة الحقيقية فى ذلك وهم أساتذة

الجامعة المشرفين على الأبحاث الذين يجدون أنفسهم يضيعـــون وقتهم فى أبحاث لا قيمة لها من الناحية العملية نظرا لنقص الوثائق الأولية التى يحتاج اليها اى بحث فى التاريخ وشكرا .

د. عماد أبو غازى : فى اعتقادى أن القضـــية هى انهيار مرافق المعلومات فى مصر وليست قضية دار الكتب أو دار الوثائق وحدها ، فالمشكلة تعم كل مرافق المعلومات فى مصر ، فمكتبـــة جامعة القاهرة من المفترض أن يوجد بها وثائق الحملة الفرنسية . فى السبعينيات كان موجودا منها أكثر من ٢٠٠ محفظة تحتوى على وثائق أصلية للحملة الفرنسية منها ثلاثة وثائق للديوان ، ومنها مراسلات بين مراد بك والحملة الفرنسية ، المتبقى منها الـ ٢٠٠ محفظة الآن لا يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ محفظة ، فأين ذهبت تلـــك الوثائق .. وكيف ؟ لا أعلم مثلما حدث فى دار الكتب مـــن ضيـــاع للدوريات الهامة بجرائد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ غير موجودة ، فانا عملت فى موضوع المظاهرات منذ ٢٥ عاما ، اليوم أرسلت افرادا لمطالعتها فلم يجدوها ومن الواضح أن هناك جزء من تاريخنا يتم انتزاعـــه بفعل فاعل .

والحقيقة ان القضية لها اكثر من مستوى والدكتور يونـــان اثار اهم نقطة فى الموضوع وهى مسالة الوعى فنحن نفتقر الى الوعى بحماية مصادر تراثنا ، فالقضية المطروحة اوسع من الوثائق بمفهومها الدقيق فهى تشمل كل مصادر تراثنا ، وغياب هذا الوعى موجود ليس فى المؤسسات فقط بل ايضا وسط المثقفين أنفسهم ، واليوم أصبحت دار الوثائق القومية هى المكان الوحيد المأمون الذى لا يوجد به وثيقة ضائعة ، قد يكون هناك مشاكل من نوع آخـــر مثل نقص الامكانات ، أو سوء تصميم المبنى الذى قد يؤدى أحيانا الى تلف الوثائق لكن للأسف مؤسسات الدولة الرسمية تعـــدم

وثائقها ، فكما قال لى د . محمد عفيفى ان وثائق هامة جدا تباع لدى باعة الروبابيكيا وهى ليست وثائق عديمة القيمة ولكنها وثائق خطيرة ففى وزارة العدل هناك محاكم اعدمت وثائق وحجج شرعية تعود للقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، هناك زميلة ذهبت الى محكمة طنطا تبحث عن حجج قيل لها انه بالفعل كانت هناك وثائق ولكن تم احراقها لأنه لا يوجد مكان ، اكثر من ذلك الوثائق التى نقلت الى مبنى مجلس قيادة الثورة لتكون مادة للجنة كتابة التاريخ التى شكلت أيام الرئيس السادات وعندما تم تسليم المبنى الى وزارة الثقافة نشرت (روز اليوسف) خبرا يقول ان هناك جهة أمنية سيادية ذهبت وفرزت هذه الوثائق واعدمت اعدادا منها .

سمير غريب : لم تعدم .. ليس هناك وثائق عدمت .

د. عماد ابو غازى : لقد نشرت فى الدستور بعد ذلك ولم يرد أحد .. واتمنى الا تكون هذه الوثائق قد عدمت .

هناك عدة موضوعات اخرى مثارة مثل موضوع المؤسسات التى تحفظ الوثائق وموضوع التشريع وموضوع الاعداد المهنى للعاملين .

وفيما يتعلق بالتشريع فانا أوافق الدكتورة هدى تماماً فى ان التشريع يمنع بأكثر مما يمنع والحقيقة ان هذا التشريع مر بثلاث مراحل ، وانا مشارك فى اعداد هذا المشروع ، ففى المرحلة الأولى نجد ان هذا المشروع اعدته لجنة علمية كانت مشكلة عندما تولى الدكتور حجازى مسئولية دار الكتب والوثائق القومية وهى لجنة علمية لدار الوثائق القومية كانت تضم فى عضويتها الأستاذ ابراهيم فتح الله ، والأستاذ محمد خضر والدكتور يونان وغيرهم من المتخصصين فى التاريخ وفى الوثائق واعددنا مشروعا كانت النقطة

الاساسية والمحورية فيه هي حرية تداول المعلومات ، فقد كان التوجه الاساسي للمشروع مبنى على حرية تداول المعلومات ، وقد تم البدء فى اعداد هذا المشروع سنة١٩٩٥ .رايت المشروع فى صورته النهائية بعد ان عاد من مجلس الدولة وجـــدت ان المنع والحظر وتشديد العقوبات اصبح هو الأمر الأساسي ماتنا لدى مســـودة المشروع الأول مكتوبة بخط يدى وهو المشروع الذي كان معروضا على اللجنة أثناء المناقشات ، أما المشروع الحالى فقـد إختلــف اختلافا جوهريا عن المشروع القديم واصبح المنع والعقاب هــو الأساس فيه وليس الاباحة ، فالهدف الأساسي من جمع الوثائــق هو اتاحتها للباحثين لا منعها عنهم ، ومن ثم فانا اتصور ان القضية ليست الالحاح فى اصدار التشريع بقدر ما إجد ان الموضوع يحتاج الى اعادة نظر فى هذا التشريع فمثلا بالنسبة للعقوبات المشددة الموجودة فى مشروع القانون والتى تقول ان من يكتب على وثيقـــة او يتلفها تصل عقوبته الى السجن لسنوات فيسجن باحث ١٠ سنوات لمجرد انه اخطأ ووضع علامة على وثيقة .

د. مصطفى عبد الغنى : هذا بالنسبـــة لمن لديـــه وثائـــق ولا يسلمها .

د. عمـــاد ابـــو غـــازى : ايضـــا والذى لديـــه وثائـــق والوثائق نوعان ؛ وثائق خاصة بالدولة وهى وثائق يجب ان تسلم بحكم القانون ويجب ان تكون هناك عقوبة ما على اتلافها مثلا يجب معاقبة أى مسئول فى الدولة لديه وثائق لم يسلمها عقابا صارما .

لكن الوثائق الخاصة فى كل ارشيفات العالم نجد ان عملية تسليمها متروك لأصحاب الوثائق من الممكن ان يقوموا بتسليمهـــا وان يضعوا فترات حظر اطول ، ففى التشريعـــات الفرنسيـــة

الوثائق الخاصة يكون لها درجة من الحماية اكثر من غيرها لانهـا قد تحتوى على مسائل شخصية خاصة بحياة الأفراد حتى ولو كانوا زعماء سياسيين .

فيما يتعلق بالمؤسسة ما دام دار الوثائق القومية ادارة تابعة لهيئة تابعة لوزارة الثقافة فلن تستطيع أن تمارس دورها فلابد أن تكون تابعة لجهة سيادية ولكن مشكلة الجهة السيادية — كما قالت الدكتورة هدى ايضا — ان الحس الأمنى لديها عالى ، فكيف نبحث عن حل وسط يجعل هذه المؤسسة مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها وفى الوقت نفسه تحت رعاية جهة من الجهات السياديـة التى تسمح لها بالتالى بالبحث والتنقيب والجمع للوثائق ، والهيئات مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب ومجلس الوزراء مع الحفاظ أو النص فى التشريع على حق الباحث والمواطن بشكل عـام على الاطلاع على المعلومات الموجودة فى الوثائق ، وهذا هو الهـدف الأساسى من جمع هذه الوثائق ، فنحن لا نجمعها من أجل منع الناس من الاطلاع عليها .

ايضا موضوع الاعداد المهنى هو أمر هام جدا ، فالمبنى الحالى لدار الوثائق به مشكلة فهو بالفعل يستطيع أن يستوعب وثائق اكثر ولكن هناك عشوائية حقيقية داخل دار الوثائق ، فقد كانت دار الوثائق موجودة فى القلعة فى مكان شديد الجفاف بعيد عن الرطوبة بعيد عن التلوث ثم تم نقلها بعد ذلك على بعد ١٠٠ متر من النيل حيث الرطوبة وعلى طريق رئيس به من الملوثات ما يدمر الوثائق ، وهناك تقرير قام به خبير من اليونسكو عـام ١٩٧٤ والتقرير يناقش وضع الوثائق ليس فى دار الوثائق فقط . بل وضع الوثائق فى مصر كلها اشار الى ذلك مصلحة المساحة مثلا التى تحتوى على مجموعة من اهم خرائط مصر احترقـت مـرة

وستحترق مرة أخرى لان الخرائط التاريخية الموجودة بها مختزنة فى البدرومات . نفس الوضع بالنسبة للاذاعة والتليفزيون صحيح لديهم أرشيف للتراث الاذاعى والتليفزيون ولكن ليست هناك اى رقابة عليهم ومن ثم يقومون بمسح هذه الشرائط وانا كنت اعمل فى برامج فرأيت ان الشريط يخرج وعليه مادة اذاعية ممنوع مسحها وتسجل عليه مادة أخرى فليس هناك اى ضمان فى هذه المؤسسة الا اذا وجدت رقابة عليهم من قبل الأرشيف القومى ، رقابة على الشرائط التى انتهى استخدامها عموما ويكون هناك نسخة منها فى الأرشيف القومى . وشكرا .

د. سعد هجرس : انا فى الحقيقة أحب الوثائقيين وشقيق لهم وأحب الصحفيين وشقيق لهم أحب العاملين فى مجال المكتبات وايضا شقيق لهم وكل الذين تحدثوا تناولوا حفظ الوثائق وغيرها واعتقد أن المسألة اكبر من مجرد الحفظ .

الدكتورة عواطف عبد الرحمن قالت قسم الوثائق والمكتبات غير مهتم بالصحف وانا أعتقد ان هذا أمر غير صحيح ، فقد أتيت بالدكتور خليل صابات والدكتورة اجلال خليفة رحمة الله عليهما لمناقشة ثلاث رسائل حول الصحف والدوريات وقمنا بعمل حصر كامل منذ أول صحيفة صدرت الى الآن وهى بضع مائة من الصحف بعضها عمر ٢٤ ساعة أو اربعة أو خمسة شهور أو خمسة سنوات وكثير منها اخذ التسمية مرتين وحسبنا فوجدنا ان المواد التى من الممكن أن نرجع لها فى هذه الصحف حوالى ٨ مليون مادة فاذا كان الباحث يريد مادة معينة هل عليه أن يمر على كل هذه الصحف لاخراجها ، بالطبع لا ، بل ينبغى وجود كشافات تجعل الـ ٨ مليون مادة هذه مصنفة .

فمثلا هناك بيليوجرافية عن طه حسين تم عملها فى الجامعة ومرة اخرى عن الحكيم ومرة ثالثة عن العقاد ولكن فى الحقيقة كان يمكن ايجاز كل ذلك فى مشروع واحد يقوم بتكشيف هذه المجلات ويجعل كل محتوياتها موجودا فليست المسألة هى الحفظ ، فالمسألة أخطر من ذلك ، هى مسألة الكشافات الداخلية لذلك . نقطة أخرى أود أن أشير اليها وهى انه من ١٩٩٤ وحتى الآن تعاقب على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الاستاذ سمير غريب حيث تولى الدكتور محمود فهمى حجازى لمدة تزيد عن عامين وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشرة اشهر فى خلالها ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغى عند صدور القرار الأول صدور قرار آخر ينص على الشخص الذى سيتولى الدار. بعد ذلك الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر الانصارى الذى لم يكمل عاما كاملا ثم الاستاذ سمير غريب .

والحقيقة اننى اجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفى فى دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار الوظيفى فى مكتبة الكونجرس سيصل عمرها بعد عام واحد الى مائتى عام فوجد ان من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتين أولا ان يكون ذا وجاهة عند أصحاب القرار وهو ما يتوفر في د. ناصر الانصارى اكثر من أى شخص آخر .

ثانيا : أن يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب اب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفى هناك حوالى ٥ر١٣ اما نحن فلدينا أربعة أسر توالت على دار الكتب المصرية . الأسرة الأولى هم العلماء الألمان الذين كان عددهم بالمتوسط الاستقرار حوالى ٥ سنوات ــ ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم وجاهة فى المجتمع كله أولهم أحمد لطفى السيد وآخرهم توفيق

الحكيم وهؤلاء استمروا لمدة ٥٥ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت اقل قليلا ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة اسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشنيطى .

وكانت درجة الاستقرار حـــوالى عاما ونصف حسبت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، فى حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفى حوالى ١٢ أو ١٣ سنة وهو ما نريده أما أن نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحتى لك أستاذ سمير أن تجعل هذا المكان أحب اليك من أى مكان آخر وشكرا .

د. وفاء صادق : استكمالا لما قاله د. محمد خضر والزميل العزيز د. عماد أبو غازى فلن أتحدث حول التبعية أو القانون ولكن لدى نقطة هامة جدا تم اثارتها أيضـــا وهى جمع شتات الوثائق المتناثرة فى اكثر من مكان ، فلابد من منح صفة الضبطية القضائية للقائمين على أعمال الوثائق ولابد أن نضع عدة خطوط تحت من يقومون على أمر الوثائق بحيث يتم توصيفهم بشكل محدد جدا ، لأن هناك وثائق يعود تاريخها لأوائل القرن التاسع والموجودة فى مكتبة الجمعية الجغرافية وهناك مضابط جلسات مجلس اللوردات والعموم البريطانية وهى موجودة أيضا فى مكتبة جامعة القاهرة ، وهناك أيضا مكتبة الأزهر التى تحتوى على العديد والعديد من الوثائق المتناثرة وهناك وثائق هامة جدا ايضاً وهى وثائق الجنيزة المدونة بالعبرية وتم كتابتها بالعربية وهى تحوى أشياء هامة جدا حول العصور الوسطى وهى تنقل لنا تاريخ الوطن فى هذه الفترة فالعصور الوسطى تنقصها الكثير من الوثائق ، ووثائق الجنيزة موزعة على أكثر من مكتبة فى العالم ولقد عثرنا على وثائق الجنيزة

هذه في منطقة المقـــابر اليهودية بالبســـاتين وفى معبد اليهود بالفسطاط ومن ثم فلابد من جمع شتات هذه الوثائق ، وأن نعلم ان الخطورة ان الذين يعيدون كتابتها واستخدامها هم المستشرقون اليهود فهذه الوثائق تحت أيديهم الآن .

نقطة اخرى هى التسجيل ، أين تسجيل الوثائق فى دار الوثائق القومية ، لقد شهدت بنفسى ان الوثائق يتم تسجيلها فى نوعين من الفهارس فهرس ليومية الرصد وفهرس للوحدات المصنفة وفقا لمجموعاتها مثل مجموعات وثائق قناة السويس أو مجموعات وثائق الثورة العرابية ، والوثائق الخاصة بالأزهر كل هذه الوثائق لها سجلات تم تسجيلها فى فترة ما قبل السبعينيات وكان يتم ختم الوثيقة بنفس الرقم المسلسل الموجود فى هذه السجلات ، وعندمـــا كنت اقوم بإعداد رسالتى للدكتوراه علمت انهم فى طـــريقهم للاستغناء عنها ، فالحقيقة أن الدار لا تملك السجلات التى يمكن عن طريقها تعويض هذه المعلومات لو تم فقدها ، ومن ثم فهذه السجلات يمكن أن تكون بداية لتسجيل محتويات الدار او وثائقنا القومية . لاننـــا حتى الآن لا نستطيع تحديد حجم أو عدد الوثائق الموجودة فى دار الوثائق ، فليس هناك مسئول يستطيع أن يدلى بهذا الرقم .

بالنسبة أيضا للكوادر البشرية فهى فى الحقيقة تعانى وهذا امر يجب الاقرار به احقاقا للحق ، فهم يعانون معاناة تفوق الوصف سواء من الأتربة أو الجو الذى يعملون خلاله فالأسقف على سبيل المثـــال منخفضـــة حيـــث تم تصحيـــح المبنى بشـــكل معـــين لا يصلح للوثائق فقد كان من الضرورى الاستعانة باخصائى للمبانى الارشيفية ففى أرشيف يتسوانا تم مؤخرا الاستعانة بالمتخصصين .

وكما قال د. سعد فمن المهم أيضا أن نصل الى محتوى هذه الوثائق ، الاستاذ ابراهيم يقول ان هناك حصر واعداد الفهارس

المصنفة على أعلى مستوى والحقيقة ، وبشكل علمى ، أن الموجود فى دار الوثائق هى قوائم رقمية عددية مبسطة تقول فقط ماذا لدينا لكن اين معايير الوصف الأرشيفى ومن يستخدمها فى دار الوثائق ، وعلى اى مجموعات يتم تطبيقها .

وكما قالت الدكتورة هدى انها عاصرت نقل وثائق القلعة لدار الوثائق القومية فقد كان مشروع علمى لنقل هذه الوثائق ويتم توصيلها من دار المحفوظات بالقلعة الى مبنى الأرشيف بكورنيش النيل من خلال امن وارسال واستقبال للوثائق بطريقة محددة والحقيقة أننى سرت بسيارتى من القلعة الى الكورنيش فلم اجد اخصائى أمن لكى يصاحب الوثائق لاستقبالها أخصائى بل بالعكس كانت الوثائق تاتى أحيانا بعد انتهاء فترة العمل الرسمية ويتم تفريغ محتويات العبوات لتعبئتها مرة أخرى فى اليوم التالى لعدم وجود عبوات كافية .

د. مصطفى عبد الغنى : الآن نعطى الكلمة للدكتور جودت جبرة وأعتقد انه سيقول كلاما مهما جدا وجديد تمام وذلك بحكم انه كان المدير العام السابق للمتحف القبطى ، كما أن هناك الآن لجنة برئاسة البابا شخصيا مسئولة عن تنظيم وثائق الكنيسة القبطية ، وهذا جانب جديد تمام لم يتحدث عنه أحد ، فأين وثائق الكنيسة القبطية الآن ؟ واين مكانها فى الأوقاف القبطية .

د. جودت جبرة : هناك لدينا عدة اعتبارات فطول تاريخ مصر ومنذ اختراع الكتابة تاريخ يصل الى ٥ آلاف سنة ، من جانب آخر الجو لدينا جاف يحافظ على أغلى وثائق العالم وليس فقط العالم العربى فنستطيع أن نعرف نظم الجيش البيزنطى من مصر وهذا شىء هام وخطير جدا ، والناس يدركون أهمية ذلك .

والوثائق الموجودة بالخارج كثيرة ومن السهل جدا عمل ميكروفيلم وتصوير رقمى لها وهى مشكلة اسهل من المشكلة الموجـودة فى مصر ، ففى مصر هناك ظروف معينة بعد الانفتاح فاليوم نجد أن العاملين فى دار الوثائق يخضعون للوائح قديمة جدا . ولم نعد نجد شخصا ذكيا يتم تعيينه فى الحكومة ومن ثم فبعد عشر سنوات ان نجد اشخاصا على درجة من الفهم فى الجهاز الحكومى ومن ثم لا يمكن التغيير الا آثارنا ليس المبانى ولكن البرديات الموجودة فى مخازن الآثار فبعد ١٠ سنوات لن نجد أحد يستطيع أن يفهمها وهـو ما ينطبق على دار الكتب ودار الوثائق انا هنا لا أتهم أحد فلكى نرفع من مستوى العاملين فيها وأعطيناهم دورات وماجستير فى الخارج سنجدهم يحصلون أيضا على مبالغ ضئيلة وأتساءل ما الذى سيغيره الاستاذ سمير انه لن يغير من النظام ككل فالأعلام يتحدث ولكنه لن يستطيع تغيير النظام الذى يحكم الفرد مثل الحوافز والأجـر الاضافى لن نجد فيما بعد المهندسين الأذكياء فى مجالس المدن لانهم سيعملون فى القطاع الخاص .

وبالنسبة للتراث الوثائقى تاريخيا ، يجب أن يوضـع أمام رئيس الجمهورية ماذا حدث وتلفت فلن تعود مرة أخرى ، فأعتقد ان اهم شيء يجب أن تخرج به هذه الندوة هو تغير من الوضـع الاجتماعى للأفراد المتعاملين مع الوثائق فما جرى لمرافق الحكومة بعد الانفتاح اذا لم يتغير ستكون مشكلة لن نستطيع حلها .

د. مصطفى عبد الغنى : وماذا عن الوثائق الموجودة داخـل الاديرة ؟

د. جودت جبرة : محافظ عليها .

د. مصطفى عبد الغنى : كيف ؟ وهى بعد عشر سنوات من الممكن ان تتحول الى مجرد تراب .

د. جودت جبرة : الاديرة حدث لها تغيير فقد اصبح بهـا الكثير من المتعلمين ومن ثم فالأمور تغيرت حيث اصبح بالأديـرة كوادر مثقفة جدا ولديهم قدرة على حفظ الأشياء قد كان هنـاك مشروع من قبل اعلن عنه الاستاذ ابراهيم نافع بين الاهرام وبين البطريركية للقيام بتسجيل هذه الوثائق على الكمبيوتر ولم نسمع عنه بعد ذلك ، لكن الوثائق الموجودة فى الأديرة يتم الحفاظ عليها .

د. محمد عفيفى : يمكننى ان اتحدث فى عدة نقاط محـددة أولها أننا فى مصر واقعين فى مأزق كبير جدا اشبه بمأزق الآثار ، فمصر كل قيمتها فى التاريخ ، وكما لدينا كم كبير من الآثار وما يترتبط بها من مشاكل لدينا أيضـا كم هائل من الوثائق .

فنحن لدينا كم كبير من الوثائق ــ واقولها بحق ــ لا يتوافر مع الامكانات المادية المتاحة فتاتى اكبر ارشيف فى العالم كلـه فى الفترة من القرن الخـامس عشر الى القرن التاسـع عشر هـو الأرشيف المصرى ، خاصة الأرشيف العثمانى بما فى ذلك أوروبـا والعالم كله . هذا بخلاف ارشيف المحاكم الشرعية والوقفيات ، فمصر هى اكبر ارشيف خاص بالوقفيات على مستوى العـالم الاسلامى كله بعد اسطنبول كم هائل لا يتناسب مع الامكانـات المتاحة ، مشكلة تشابه مشكلة الآثار نقطة اخرى هى المتعلقة بدار الوثائق ، نحن هنا لا نتهم دار الوثائق أو ندافع عنها ، فدار الوثائق لها مشكلاتها الناتجة عن هذا الكم الهائل من الوثائق ، ومن ثم ــ وهذا ينقلنا لنقطة تالية ــ يجب التاكيد على اهمية العمـل الاهلى ، فانا لا استطيع أن احمل دار الوثائق القومية أو أية جهة اخرى المسئولية فى غياب دور المثقفين ودور الجمعيات الأهليـة طالما نحن بصدد تأسيس المجتمع المدنى لماذا لا تكون هناك جمعية للحفاظ على الوثائق كما طرح البعض ، ويمكن تسميتها جمعيـة

محبى الوثائق ، ولا تقتصر على المصريين فحسب بل نفتحها لغير المصريين حتى لا نكون شوفينيين ويمكن أن تحول بأسهل الطرق اذا اتسعت لاستقبال أشياء كبيرة .

نقطة أخرى هى أننى أعترض أن تتبع دار الوثائق القوميـــة جهة سيادية فنحن نعيش فى مصر ، فى مجتمع شرقى ، ودعونـــا نتحدث صراحة حيث أن تبعية دار الوثائق لجهة سيادية سيعقـــد المسألة أكثر واكثر فمن ناحية الحفظ ؛ وعلى عكس ما هو متصور من توافر الامكانات ، سيكون الحفظ اصعب .

ولدى اقتراح كنت قد طرحته على د. مصـــطفى عبد الغنى وهو زميل، بما أن هناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق واهميتها ودورها وبين مشاكل الآثار فلماذا لا يكون هناك مجلس أعـــلى للوثائق ثم انتقلت الى الشهر العقارى حيث وسائل الاطلاع سيئة وتسربت الوثائق أيضا بشكل سىء .. ولا وثائق الموجودة عنـــدى سأعطيها لدار الوثائق ولكنها ليست مسئولية دار الوثائـــق حتى اكون صريحا .

د. زين العابدين بن شمس الدين نجم :

النقطة الأولى التى أريد الحديث عنها هى الأرشيفات الحية وهى المصادر التى تصب فى النهاية فى دار الوثائق هذه الأرشيفات سواء كانت حكومية ، أو خاصة بأى مؤسسات حكومية تعـــانى من الأهمال الشديد وعدم المسئولية التامة ازاء الوثائق فلا نستطيع أن تقول أن هناك اية جهة لديها .. فالمسئولين الذين يعينون بهذه الأرشيفات غير امناء على الاطلاق ازاء الحفاظ على ما بين .. هناك تفاصيل أخرى خاص بالاقتراح لا أريد تقديمها حتى لا اجاز الوقت المتاح .

الفكرة الأخيرة التي أريد أن اقترحها هى أن يكون هناك خطة محددة لهذا المجلس الأعلى هذه الخطة لا تتغير بتغير المسئول عن هذا المجلس او الهيئة وهى خطة زمنية تحتوى افكار وبرامج وبالتالى يمكن مقارنة وضع الوثائق فى مصر بغيرها .

النقطة الأخيرة هى اننا حينما نقول ان هناك وثائق تباع لدى باعة الروبابيكيا ونحصل عليها فانا هنا لا استطيع أن اتهم دار الوثائق على الاطلاق ، واقولها بحق ان دار الوثائق المصرية غير مسئولة عن الوثائق التى تباع خارجا فرغم ان لدى وثائق للمحاكم الشرعية والأوقاف الا أنى أعلم من اين تسربت هذه الوثائق كان قبل ذلك فى المحاكم الشرعية أيديهم من وثائق .

النقطة الأخيرة التى أريد التحدث عنها هى القانون المقرر اصداره بشأن الوثائق فأول قانون صدر للوثائق سنة ١٩٥٤ به مواد حتى الآن لم يتم تطبيقها فمثلا هناك قسم المسجلات السمعية والبصرية لم تتم ، وقسم وثائق الثورة لا نجد ان وثائق الثورة نقلت لدار الوثائق نحن نريد القانون الصادر أن يتم تنفيذه أولا ثم يكون ملزما ثانيا لجميع الجهات من رئاسة الجمهورية الى أصغر مؤسسة فى الدولة .

فهناك جهات ترفض اعطاء الوثائق وقالوا نحن سنكتب تاريخيا ولكنهم لم يكتبوا تاريخهم لم يستطيعوا المحافظة على وثائقهم وانما يردوها اما ضاعت أو نهبها اشخاص وهناك جهات قامت بإحراق وثائقها .

وانا فى هذا الصدد أريد اعطاء دار الوثائق صلاحية تامة فى عملية الحصول على الوثائق او شراء الوثائق فمن لديهم هذه الوثائق

سواء كانت مذكرات شخصية أو اية اوراق لدى بعض النـــاس . ويكون لدى دار الوثائق امكانات مادية ونريد تقدير مغرى للوثائق يشجع الافراد الذين يملكون الوثائق على أن يتقدموا بها الى دار الوثائق ، وتلتزم دار الوثائق بمطالب هؤلاء الناس سواء من حيث الاطلاع او من حيث مدد النشر .

كذلك لا بد من الاهتمام بالعاملين فى دار الوثائق لان هـــؤلاء الناس يقع على عاتقهم كل الأمور المتعلقة بالوثائق من حيث النواحى المادية كذلك لا بد من تدريبهم تدريبا جيدا جدا سواء فى الداخـــل او فى الخارج ، قديما عندما كانت دار الوثائق موجودة فى القلعة كان بها اجهزة قراءة ، هذه الأجهزة كانت قديمة لا تصلح ، اليوم وبعد هذه السنوات هناك اجهزة حديثة يمكن من خلالها تصوير الوثائق واطلاع الباحثين عليها عبر هذه الأجهـــزة ايضـــا فنحن ادينـــا وثائـــق ستتلف مـــن كثرة الاستعمـــال مثل اوراق سعـــد زغلول لـــم تعـــد تصـــلح ، مـــن حيـــث اذا كـــان لدينـــا وثـــائق نادرة ولها قيمة معينة فلا بد من تصوير هذه الوثائق من خلال الأجهزه واطلاع الباحثين عليها وهناك نقطة اخرى وهى العمل على استقرار القيادات العليا لدار الوثائق ، واطالب بعدم تبعية دار الوثائق لأية جهة ادارية أخرى سواء للهيئة العامة للكتاب أو لدار الكتب وانما تكون هيئة مستقلة خاصة بالوثائق .. وشكرا .

د. فاطمة موسى : الحقيقة اننى أتحدث عن هذا الموضـــوع فيما يتعلق بمذكرات ورسائل الادباء والفنانين والذى تطالب بان تودع فى مكان رسمى وقد تكون الوثائق المهتمة بتسجيل تاريخ مصر السياسى أهم من التسجيل التاريخ الفنى ولكن النقطة التى أريـــد ان أؤكد عليها هى ان الامور تحتاج منا الى نظرة عملية ، فالعاملون فى الوثائق نجد أناس اجانب ياتون الى مصر لشراء المخطوطات ،

وانا شهدت فى الرياض مكتبة بها مجموعات ضخمة من مجـــلات المصور واعداد قديمة من الأهرام واشياء أخرى لا نجدها بسهولة فى القاهرة وأعرف أن هناك رجلا فى عابدين يبيع مجموعات كاملة من المطبوعات القديمة والمجلات وله زبائن يشترون منه المطبوعات ومن ثم فهناك سوق كبير ليس فقط للآثار وانما ايضا للاصحـــف والمجلات والمخطوطات ومن ثم يجب أخذ هذه المسألة الماليـــة فى الاعتبار حتى لا يكون رسائل الكتاب او الفنانين والتى تباع فى الخارج مقابل مبالغ مالية للجامعات يجب أن تؤخـــذ فى الاعتبار ايضا مكتبة جامعة كالفورنيا تكونت فى الواقع قبل أن تعمل . ومن ثم اشكره مرة أخرى لأنه اتاح لى أن أجلس الى حضراتكم واستمع الى جميع المتحدثين ، واعتبر ان هذا هو اول درس لى فى دار الكتب ، وأرجو أن تستمر الدروس النظرية والعملية حتى تتحقق الأهداف التى نطمح اليها ، وأنا لا اريد أن اكرر الكلام الذى قيل ولكنى أعلق اتفاقى التام مع كل المعلومات ، وليس كل الآراء ، التى قيلت حول الوثائق .

فمن معلوماتى الخاصة فان كل المعلومات حول الوثائق فى مصر هى معلومات صحيحة وانا لا اريد أن أذكر أمثلة بعضها حدث معى شخصيا لكى لا أكرر وأكتفى بمثال واحد فقط وهو أن أول كتبى وهو « السريالية فى مصر » كتبتـــه فى بـــاريس وليس فى القاهرة ، وعندما جئت للقاهرة قبل طباعته ذهبت الى دار الكتب لكى استكمل بعض الاشياء التى لم اجدها فى باريس ، ولم أجدها فى دار الكتب .

فمثلا تناولت الاعداد الكاملة لمجلة التطور وهى المجلـــــة الرئيسية للحركة السريالية ، وحصلت عليها من زوجة جـــورج حنين بولا العلايلى فى باريس باستثناء عدد واحد ، فجئت الى

دار الكتب فلم اجد سوى ثلاثة أعداد فقط بين سبعة أعـــداد صدرت من المجلة .

ايضا مسالة بيع الوثائق فمنذ شهرين جاءنى شخص مـــن صندوق التنمية الثقافية ومعه جوال مملوء بالوثائق وعرض على شراء ما أريد واشتريت بالفعل شيئين متعلقين بالفن التشكيـــلى وجمعية محبى الفنون الجميلة .

والمطلوب عمله بشكل عام أمران ، الانتباه بجدة وبشدة ابتداء من الحاضر والتطلع للمستقبل والأمر الآخر انقاذ ما يمكن انقاذه مما ضاع أو فقد أو اهدر من الماضى .

والحقيقة اننى كتبت كل الاقتراحات التى تليت وغيرها من المكتوب فى الأوراق المكتوبة ولقد كانت علاقتى بدار الكتب مـــن قبل علاقة باحث لأن أربعة من كتبى السبعة معتمد فيها عـــلى دار الكتب خصوصا كتاب (حيوية مصر) وكتاب (نقوش عـــلى زمن) وكتاب (فى تاريخ الفنون الجميلة) ومن ثم فانا مدرك جدا لاهمية دار الكتب ودار الوثائق ومحب لها ، وبصـــفتى أيضـــا مواطنا فلدى المشاعر الوطنية الموجودة لدى كل الناس المحبـــة لبلدها ، وحريص جدا بصفة شخصية عـــلى دار الكتـــب ودار الوثائق . وطموحى أن هذه الدار العريقة والتى تحتوى ما ذكرتموه هنا من كنوز وتراث ، طموحى أن تكون دار الكتب من الداخل ومن الخارج لا تقل عن دور الكتب التى رأيتها فى باريس أو لندن أو فى الكونجرس والتى تتعامل بشكل مدهش .

فمنذ شهرين او ثلاثة وعندما كنت فى باريس ذهبـــت الى الفرع الجديد للمكتبة الوطنية الفرنسية الذى سمى باسم الرئيس

الفرنسى الراحل ميتران ، فبكيت من داخلى على دار الكتب فى مصر واحلم فى ان اجد لدينا صالة تشابه احدى الصالات التى رأيتها . وعلى كل حال هذا ممكن ، ممكن بجهود المخلصين من أمثال حضراتكم ، وممكن ايضا بحرص الدولة على تحقيق هذا الهدف . وممكن بتوفير الامكانيات وهو ليس امرا مستحيلا .

من المحتمل انه قد يحدث فى سنوات سابقة اهمال لدار الكتب او لدار الوثائق انما يجب الا يستمر الاهمال . وانا لا استطيع أن انكر جهود اساتذة افاضل آخرين ، فلا أستطيع أن انكر أولا جهود الوزير الفنان فاروق حسنى فيجب الا ننسى أنه هو الذى فصل دار الكتب عن هيئة الكتاب وهذه نقطة مهمة جدا فاستقلال دار الكتب والوثائق عن الهيئة العامة للكتاب كان خطوة أولى على الطريق الذى نعمل فيه الآن ثم لا أستطيع أن انكر جهود الأساتذة الذين ذكرهم الأستاذ سعد والذين تولوا الدار قبل ذلك ، فكل منهم تشرفت بزمالتهم فى وزارة الثقافة واعلم ماذا كان يفعل كل منهم ، وبالطبع فان المدة القليلة التى مكثها كل منهم لم تمكنهم من تحقيق ما نطمح اليه . ولكنهم حققوا .

ولا يمكن أن ننكر أيضا ان دار الكتب والوثائق القومية لم تشهد دعما مثلما تشهد حاليا ، هذه معلومات وليس رأيا ، فلأول مرة مؤسسة الرئاسة ممثلة فى حرم السيد رئيس الجمهورية تتبنى حملة قومية لتطوير دار الكتب الموجودة فى باب الخلق ، وانا كان لى الشرف فى ان اشارك بجهد بسيط فى هذا المشروع لأنه عندما كنت مسئولا عن صندوق التنمية الثقافية بدأ هذا المشروع فى صندوق التنمية الثقافية وهو الذى قام بعمل المسابقة المعمارية لدار الكتب ، فى باب الخلق ورصد لها الميزانية وهى ٣٥٠ الف جنيه كجوائز للمسابقة العالمية التى تمت ، وبعد ذلك تشكلت

اللجنة العليا لتطوير دار الكتب ، فهناك لجنة عليا برئاسة السيدة سوزان مبارك ما زالت قائمة حتى الآن .. واستطاعت حـــرم الرئيس أن تجمع تبرعات ، وهى أول تبرعات تجمع لدار الكتب وهذه التبرعات قدرها ٢٠ مليون جنيه بجهد السيدة ســوزان مبارك وهم الآن حوالى ٢٥ مليون جنيه فبعد جمع التبرعات وضعت كوديعة فى البنك ويضاف الى المبلغ الأصلى فوائد حتى يتم البدء فى العمل .

وانا اقول الآن معلومات تدلك على مدى اهتمام الدولة بدار الكتب والوثائق القومية ، فالاهتمام خطوة وليس نهاية المطاف ؛ فلا بد أن تعقبه خطوات كثيرة جدا ، وانا مدرك تماما لثقل المسئولية وخطورتها الشديدة وندعو الله ان نستطيع معا ومع المخلصين فى هذا الوطن أن نقوم بعمل شىء لتحقيق الأهداف التى نسعى اليها .

واريد ان اقول اننا لسنا للأسف مجتمع معلومات ولم نؤهل حتى الآن لكى نكون مجتمع معلومات ، نحن لا نقدر المعلومـــة ولا نحترمها فعندما نتحدث عن مؤسسة الدولة نجدهــا مثل اى مؤسسة بها من مميزات هذا الشعب ومن عيوب هذا الشعب ومن عيوبنا أننا لا نحترم الوثائق ، فمن عيوبنا الشخصية أيضا أن ابناء الشخص بعد وفاته يقومون برمى ما خلفه من أوراق أو يبيعونه ، وأولاد مشاهير ولا أريد أن أذكر أمثلة ولكن أولاد كتاب وفنانين وأدباء كبار اساءوا جداً الى تراث ابائهم ومن ثم فهذا هو مجتمعنا ، وواقع الأمر أن الحفاظ على الوثائق يبدأ بالمجتمع ، ليس بالقانون . وانا اتفق مع الدكتور عبد العزيز فيما قال ان القــوانين كثيرة فمشكلة مصر انها من اكثر الدول تصنيعا للقوانين ولكن اين هذه القوانين وأنا سمعت الآن هناك قانون للوثائق منذ عام ١٩٥٤ ولكن بنوده لا تنفذ فالمشكلة ليست فى القانون ، المشكلة فى الوعى وفى

احترامنا لنفسنا ولتراثنا وهى نفس مشكلة الآثار لذلك فان دار الكتب والوثائق القومية تشبه هيئة الآثار فى هذه الزاوية ، فآثار تهدر وتحرق ليس نتيجة قصور فى القوانين ولكن نتيجة عدم احترام المجتمع للآثار ، وعندما نتحدث عن المجتمع فنحن لا نتحدث عن المثقفين وانما نتحدث عن المجتمع العام من أطفال يسيئون الى الآثار او أميون يتاجرون فيها .. الى آخره واريد أن أعلق أيضا على موضوع فصل دار الوثائق عن دار الكتب ، فنفس الكلام نسمعه عن هيئة الآثار أو المجلس الأعلى للآثار فهم يطالبون بفصل هيئة الآثار عن وزارة الثقافة لتصبح وزارة مستقلة ، ولكن يجب ان نفكر بشكل صحيح نفكر فى الواقع ، فعندما تصبح وزارة فيم ستختلف عن الهيئة ، بالعكس الوزارة عبء اكبر لان الوزارة سيكون لها وزير ووكلاء أول وزارة ورؤساء قطاعات ومن ثم يزداد العبء والثقل البيروقراطى الذى يعد احد مشاكل مصر ويجثم على الجهاز الحكومى فى الدولة ولا بد من التخفف منه فبدلا من القضاء على البيروقراطية هل نقوم باضافة اجهزة بيروقراطية أخرى ؟ فبدلا من عمل وزارة للآثار يمكن اصلاح المجلس الحالى المشكلة فى البشر ، فى الوعى والحرص والأمانة والتطبيق وليست المشكلة فى الهيئات .

فعند فصل دار الكتب عن دار الوثائق سنضيف الى دار الوثائق درجة رئيس هيئة جديدة ونضيف اليه هيكل ادارى ووظيفى وتمويلى جديد لهذه الهيئة الجديدة فما الذى يمنع أن يتم اصلاح دار الوثائق القومية الآن فى ظل الهيئة الحالية ، وهناك امكانيات واضحة وتعد وصفة عالمية وليست خاصة بمصر فقط وهى توفير التمويل اللازم والكفاءات والكوادر البشرية اللازمة ثم احاطة كل ذلك باطار تنظيمى ينظم العلاقة بين الامكانيات المادية والامكانيات البشرية ويوضع لها أهداف محددة تصل اليها .

أخيرا أنا لدى ثقة شديدة فى العاملين فى دار الكتب والوثائق القومية ، ولدى ثقة شديدة فى وطنيتهم وحرصهم ، ولدى امل كبير أن المقترحات مثل الرعاية المادية والصحية وتحديث الآجهزة وغيرها . . . ، لأن لدى — بمنتهى الصراحة — تفاؤل شديد بدعم القيادة السياسية الحالية لهذا المشروع ، وأريد أن أذيع خبرا وهو أنه تم تخصيص ٥ ملايين جنيه مؤخرا لدار الكتب والوثائق الموجودة بكورنيش النيل من مؤسسة الرئاسة وصل منهم اليوم ٢ مليون جنيه اذن فلدى مبررات للتفاؤل ومع ذلك اريد ان احذر ان المال ليس هو كل شيء ولكن المهم هى الكوادر البشرية والتنظيمية والادارية تصبح على مستوى الامكانيات المادية حتى تستطيع أن تحقق ما تطمح اليه .

بكر زيدان : بالنسبة للقوانين اعتقد أن المشكلة ليست فى القوانين . فمن الممكن ان يكون هناك اقتراح بمشروع قانون يتقدم به أحد الأعضاء ويسير فى مجاله الطبيعى ، فالعبرة كما قال الإستاذ سمير بالوعى ، الوعى لدى المواطنين فقانون البيئة صدر فى مصر ومع ذلك فنحن من اكثر الناس عدوانا على البيئة ، فقانون الوثائق قانون عظيم ولكن المهم الوعى لدى المواطنين بأهمية التاريخ اولا ، كيف يقدر المواطن تاريخه ، لانه لو قدر تاريخه سيقدر الوثيقة التاريخية ولكن للأسف الناس يجهلون تاريخهم وبالتالى يجهلون قيمة الوثائق التاريخية فالمطلوب بث الوعى لدى الناس منذ الصغر بالوعى بالتاريخ ثم بقيمة الوثيقة التاريخية لكن القانون ليس مشكلة على الاطلاق .

د. يونان لبيب رزق : لى تعقيبات سريعة فيما يتصل بالحملات القومية فأنا قد دعوت ولازلت الى حملة قومية بالنسبة لمسالة خمسين سنة وانا شخصيا اعلم الظروف التى دعت الى

اقرار مسالة الـ ٥٠ سنة وكانت الأستاذة هدى شريكة فى ذلك عندما دعانا الأستاذ هيكل فى الأهرام لعمل المركز اوجدته اهدى بعد ٢٥ سنة وأجهض المشروع ونشأ بدلا منه مسالة لجنة كتابة تاريخ مصر ، وبعد ذلك اثير فى هذا الوقت موضوع الـ ٥٠ سنة ولسببين للأسف شخصيين جدا .

الاول : الرغبة فى عدم معرفة عـــلاقة الرئيس الســـادات بالحرس الحديدى .

والسبب الثانى:هو ان وثائق الثورة كانتستكشف امور خطيرة جدا ـــ وهذا فى تقديرى ـــ أن دور الرئيس السادات قبل توليه الرئاسة فى نطاق السياسة العامة كان محدودا للغاية وانا ادعو لحملة اخرى لتكون مثل كل العالم ونجعل الـ ٥٠ سنة فقط ٣٠ سنة ان لم يقل عن ذلك .

القضية الاخرى هى قضية ادخال الكومبيوتـــر فأرجـــو ان يخصص جزء من الـ ٢ مليون جنيه لهذا الموضوع فى تصنيف الوثائق وحفظها وتسجيلها وهذا موجه للأستاذ سمير .

مسالة الاسرائيليين هى مسالة انا متوجس منها لانه من خلال تجربة فقد كان هناك كتاب هو اول كتاب احصائى صادر فى مصر عام ١٩٠٩ ، واعتمد الاسرائيليون على هذا الكتاب لاثبات صحة ما ذهبوا اليه وكان الكتاب مطبوع عليه طابع الجامعة المصريـــة التى نشأت سنة ١٩٢٥ وهو كتاب صادر ١٩٠٩ وكنت خائفا من الا اجد الكتاب فى دار الكتب ، والحمد لله وجدت الكتاب ولكنى وجدته فى حالة يرثى لها وقمنا بتصوير الكتاب كاملا وقمنا بالـــرد

عليهم لانهم قاموا باهتزاء قطع صغيرة منه فعندما تم تصوير الكتاب كاملا اتضحت الحقائق وكان الكتاب دليلا قويا .

ومن ثم الحفاظ ، الحفاظ ، الحفاظ على الوثائق .

محمد خضر : درجة السرية تقديرية فلا يمكن أن تكون خمس ٥٠ سنة — أو ٣٠ سنه وهى تقديرية للجهة التى اصدرت الوثيقة والقوانين كلها مستمده من قوانين الارشيف فى العالم .

د. محمد الحملاوى : الحقيقة اننى اريد أن الفت النظر لبعد التقنى فى الموضوع فاساسا لدينا فى مصر موارد قليلة ومن ثم فلابد من تعظيم هذه الموارد . تعظيم الموارد هذا ياتى من استخدام التقنيات الحديثة التى اصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات الفت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التى اصبحت ارخص قليلا من استعمال الميكروفيلم الذى جاء ذكره هنا وهو الغالب فى أغلب الاحيان وهو عبارة عن تقنيات عفى عليها الزمن ولا اتصور ان ينشا تطوير الآن لتقنيات انتهت .

الجزئية الأخرى هى اننى أود ان الفت النظر الى أن بعض الصفحات فى المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وتمييز الأشكال والقراءة الآلية لها شىء أعتقد أنه مهم وأذكر أن هناك بعض البحوث فى كلية الهندسة جامعة الأزهر التى أنتمى اليها تدور حول تمييز الأشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين فى مصر وفى غيرها من الدول يعملون على التعرف الآلى على الحروف وبالتالى استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الأقراص المدمجة التى هى أرخص والتى تحل مشكلة الحجم كما اشار اليها البعض ، والتى تنقل الموضوع الى وجود شفافية فى استعمال هذه المعلومات سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة نحن نبحث عند المعرفة داخل

الوثائق وهذا لن يتأتى من خلال الطرق التقليدية ولحسن الحظ ان البحوث الحديثة والتقنيات الحديثة أرخص كثيرا واوسع فى الانتشار مما عهدناه سابقا وشكرا جزيلا .

حلمى النمنم : أريد ان اتحدث حول مشكلة اننا نفتقد الوعى بالوثيقة لدينا ولدى صناع القرار وهؤلاء ليس هناك ما يلزمهم قانونا وأضرب مثلا بذلك انه عندما صدر قرار جمهورى بتكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الحكومة نشرت الاهرام واخبار اليوم ان الدكتور عاطف صدقى خرج من مكتبه وخرج خلفه سيارتان نصف نقل محملتين بالوثائق والأوراق الخاصة وعندما سألت عن ذلك قيل لى « مش عيب مش كفاية انه ترك المنصب » هذا هو حال الوثائق لدينا وحال الوعى بالوثائق .. واذكركم بالمشكلة التى حدثت منذ شهور حول المكالمة الشهيرة التى تمت بين الرئيس السادات وهنرى كيسنجر حول توسيع العبور فى حرب اكتوبر يوم ٨ اكتوبر والتى لم نعلمها من وثيقة مصرية وانما من اوراق هنرى كيسنجر للأسف .

فنحن صناع القرار لدينا ليس لديهم وعى بالوثائق بكاف الى الوعى ان يكون القانون ملزم محترم وصارم فى التعامل معهم والوثائق يمكن لمن يبحث عنها ان يجدها على سور الأزبكية وعلى سور نقابة الصحفيين .

أيضا لا بد ان نجد حلا لمسألة الاوراق الخاصة التى لا ندرى أين تذهب فقد بحثت عن وثائق حسنين باشا فوجدت ان أسرته وضعتها فى زكيبة واعطيت للسائق وقيل له ان يضعها فى فيلا فى الاسكندرية ثم اشعل فيها النار فى احدى الليالى للتدفئة وعشرات الحكايات من هذا النوع .

والجامعة الأمريكية بها مكتبة تسمى مكتبة الكتب النـــادرة ذهبت لزيارتها فوجدت بها قاعة مخصصـــة للأوراق الخاصـــة والخرائط فيها اهم خرائط مصر ، خرائط لم أرها فى دار الكتب فالأستاذ سمير اغنانى فى الحديث عنه لاننى اتردد على الدار منذ عشرين عاما وحالها فى كل يوم من سىء الى اســـوء وأرجـــوك يا استاذ سمير حفاظا على ذاكرة هذا الوطن أن تفعل شيئا .. وشكرا .

أبراهيم فتح الله : أود ان اعلق واقول انه بالنسبة للمكـــان فالمكان يمكنه أن يسع اكثر فلدينا دار المحفوظات والمحاكم المختلطة كم هائل من الوثائق ستضاف الى دار الوثائق ، ايضـــا برئاســـة الجمهورية دعوت ما لديها من وثائق بعد تصويره على ميكروفيلم .

وبالنســـبة للقانون الجديد فهو يعطى للعاملين الاشراف على المحفوظات الجارية لانها الوليد الأساسى فيما بعد للوثيقة هذه لم نكن فى القوانين او التشريعات السابقة وهو يلزم ايضا ولأول مره الأفراد والجمعيات ما يداع وثائقها فى الأرشيف بالنسبة لسرية الأفراد والجمعيات بايداع وثائقها فى الأرشيف ، بالنسبة لسريـــة الوثيقة نجد سرية الوثيقة تحددها الجهة المصدرة لها فهى التى تحدد هل هى سرية أم لا وتحدد مدى درجة هذه السرية فهذه المدة بالتالى لا تحددها دار الوثائق .

د. مصطفى عبد الغنى : فى النهاية اشكركم جميعا على هذه المناقشات والآراء الهامة .

المشاركون فى الندوة :

— د. عبد العزيز نوار : كلية الآداب جامعة عين شمس .

— د. يونانى لبيب رزق : أستاذ التاريخ والمؤرخ المعروف .

- محمد خضر : خبير وثائق .
- ابراهيم فتح الله : المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق .
- د. هدى جمال عبد الناصر : رئيس وحدة دراسات الثورة المصرية بالاهرام .
- سمير غريب : رئيس مجلس ادارة دار الكتب والوثائق القومية .
- د. عواطف عبد الرحمن : أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة .
- د. وفاء صادق : مدرس الوثائق كلية الآداب جامعة القاهرة .
- د. عماد أبو غازى : مدرس بقسم الوثائق جامعة القاهرة .
- د. محمد عفيفى : أستاذ مساعد بآداب القاهرة .
- د. فاطمة موسى : أستاذ الأدب الانجليزى .
- بكر زيدان : مدير عام وامين لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب .
- زين العابدين شمس الدين نجم : أستاذ التاريخ الحديث بكلية الدراسات الانسانية جامعة الأزهر .
- د. جودت جبرة : مدير عام المتحف القبطى سابقا ودكتوراه فى الآثار القبطية .
- د. محمد الحملاوى : أستاذ هندسة الحاسبات كليه الهندسة جامعة الأزهر .
- د. سعد هجرس : استاذ بقسم الوثائق والمكتبات بآداب القاهرة .
- حلمى النمنم : صحفى بمجلة المصور .

مقرر الندوة : د. مصطفى عبد الغنى .

توصـــيات

ندوة نهب وثائق الوطن ·· ما العمل ؟!! ·

الاســـم : د· عبد العزيز سليمان نوار

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

التوصـــيات :

١ ـ تشكيل لجنـة حكومية وأخرى غير حكومية لوضـع خطـة (التسجيل) لوثائق مصر المعرضة للضياع فى الاقاليم بصفة خاصـــة ·

٢ ـ اصدار (دار الوثائق) نشرة عن أعمالها السنوية ·

٣ ـ التركيز على تسجيـل الوثائق والمخطوطـات والصحف فى الهيئات الرسمية ومتابعة هذه العملية ·

٤ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : دكتور يونان لبيب رزق .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :
أستاذ بجامعة عين شمس .

التوصـــيات :

١ ـ اعادة النظر فى المدة المسموح بها للاطلاع على الوثائق : من ٢٠ الى ٣٠ سنة .

٢ ـ حملة قومية للمحافظة على الصحف القديمة وتصويرها على الميكروفيلم .

٣ ـ استخدام الكمبيوتر فى تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : محمد محمد خضر .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية)

خبير الوثائق بالمعاش .

التوصـــيات :

١ ـ عدم الاكتفاء بالحديث عن السلبيات وانما وضع استراتيجية . دائمـــة للاصــــلاح .

٢ ـ الاسراع فى عرض مشروع قانون المحافظة على الوثائق على مجلس الشعب .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ انشاء جمعية دائمة تسمى جمعية الدفاع عن الوثائق .

٢ ـ

٣ ـ

الاسم : د. هدى جمال عبد الناصر .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير وحدة دراسات الثورة المصرية بالأهرام .

التوصـــيات :

١ ـ اعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها منظمة متطورة تســتخدم الوســائل الالكترونية فى التصــوير والفهرسة والتصنيف .

٢ ـ الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه هو المحافظة على وثائق الدولة والسماح بحرية الاطلاع عليها من جانب الباحثين .

٣ ـ تشجيع من يحتفظ بأية وثائق رسمية او مذكرات أو أوراق خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ البدء فـورا فى تكوين جمعية حمــاية الوثائق القومية التى اقترحها الأستاذ / محمد خضر .

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : عماد بدر الدين أبو غازى .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .

الدرجة العلمية : دكتوراه الآداب فى الوثائق .

التوصيات :

١ ـ العمل على النهوض بمرافق المعلومات في مصر .

٢ ـ سيطرة دار الوثائق القومية على الوثائق المصرية .

٣ ـ الدعوة لاستكمال مجموعات الدوريات المفقودة في دار الكتب من خلال أصحاب المجموعات

٤ ـ رفع مستوى العاملين فى دار الكتب ودار الوثائق القومية من ناحية الكادر المالى والاعداد المهنى .

٥ ـ الاهتمام بتطوير دراسات الوثائق والأرشيف فى الجامعات المصرية .

٦ ـ اصدار تشريع حماية الوثائق بعد تعديله بصورة تركز على حرية تداول المعلومات والحق فى المعرفة .

مقترحات :

١ ـ انشاء جمعية لتنمية الوعي بمصادر التاريخ المصرى والحفاظ عليها .

٢ ـ المتابعة الاعلامية للقضية لنشر الوعى الوثائقى .

٣ ـ انشاء مجلس أعلى للوثائق يعمل كجهة سيادية مستقلة تشرف على مرافق الوثائق .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : وفاء صادق أمين حسين .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات دكتوراه .

التوصـــيات :

١ ـ ان تتمتـــع دار الوثائق القـــومية بالاســـتقلال والتبعيـــة المباشرة لرئاسة الجمهورية مباشرة .

٢ ـ أن تكون موارد دار الوثائق جزءا من الميزانية العامة حتى نضمن التمويل الدائم التى يجعلها تستمر فى أداء رسالتيا على الوجه الأمثل

٣ ـ أن تكون دار الوثائق هى الجهة الوحيدة التى لها الحق فى جمع وادارة وحفظ الوثـائق التى تنتجها مختلف الأجهزة الحكومية بعد انتهاء الفترة الزمنية المقررة .

٤ ـ تشكيل مجلس أعلى للدار يكون له السلطة العليـا لتحديد مهام الدار .

٥ ـ منح صـفة الضبطية القضائيـة لموظفى دار الوثائق المكلفين باستلام المواد الأرشيفية ســواء من الأفراد أو من مؤسسات الدولة .

٦ ـ انشاء دور اقليمية تؤول ادارتها وتنظيمها وتقاليد واجراءات العمل بها لدار الوثائق .

مقترحـــات :

١ ـ التخطيط الجيد والدقيق لاجراءات الاضافة وتزويد المقتنيات الأرشـــيفية •

٢ ـ أن يتم ترتيب مجموعات الوثائق وفقـا للقواعد والمبـادىء الأرشيفية (مبدأ المصدر الأصلى أو المنشأ الأصلى) •

٣ ـ وضع برنامج للوصف الأرشيفى لمقتنيات الأرشيف القومى بحيث يتم تخطيطه بدقة بالغة •

٤ ـ ضرورة توافر العوامل المساعدة للخدمة المرجعية •

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : ابراهيم فتح الله أحمد ابراهيم .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق القومية .

التوصـــيات :

١ ـ اقامة مبنى جديد للأرشيف المصرى يتسع لاستقبال الوثائق على مدى ربــع قرن على الأقل مســتقبلا ـ مع تجهيزاته على المستوى العالمى ـ توفير العمالة الكافية والمدربة .

٢ ـ توحيد جهة الحفظ ـ الأرشيف القومى المصرى ـ وتبعيتـه لجهة رئاسية .

٣ ـ التعاون معا على اصدار مشروع القانون الخاص بالمحافظة على الوثائق الموجود حاليا بمجلس الوزراء .

٤ ـ قيام الاعلام بدوره نحو الأرشيف القومى المصرى .

٥ ـ

مقترحـــات :

١ ـ السعى لدى المسئولين لرفع وتوفير الميزانية المطلوبة للأرشيف القومى المصرى .

٢ ـ تكرار مثل هذه الندوة لشرح أبعاد القضية .

٣ ـ تحديد معنى الوثيقة والتفرقة بين الوثيقة الأرشيفية وغيرها من المخطوطات والكتب والوثائق غير الأرشيفية .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : أ. د. فاطمة موسى محمود .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ اللغة الانجليزية والأدب المقارن ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، مقرر لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

١ ـ تبنى التقنيات الحديثة (أحدث ما يتوفر) فى الفهرسة والتصوير الخ .

٢ ـ الاهتمام بالأوضاع المالية للعاملين فى دار الوثائق وفى دار الكتب ـ وضع كادر خاص لهم .

٣ ـ ضرورة التدريب المستمر للعاملين فى الميدان .

٤ ـ الاهتمام بتحسين الخدمة قبل تحسين وتزويق الدار .

٥ ـ رصد مبالغ مالية تغرى من يملكون وثائق خاصة لاغرائهم بايداعها فى دار الوثائق .

مقترحـــات :

١ ـ زيادة الساعات المخصصة للقراءة فى دار الكتب .

٢ ـ توفير آلات زيروكس فى قاعات القراءة بالعملة أو بالكارت .

٣ ـ الاشراف الدقيق والمستمر على العاملين فى قاعات القراءة وفرض عدم الحديث وعدم شرب الشاى فى قاعات القراءة .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. عواطف محمد عبد الرحمن .

التخصص : أستاذة ورئيسة قسم الصحافة ـ كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة .

التوصـــيات :

١ ـ الاسراع بترميم التراث الصحفى وتصـــوير الأجزاء المتوفرة فى مكتبات الكونجرس الأمريكى والمكتبة الوطنيـــة بباريس ودار الوثائق البريطانية وايداعها بدار الكتب ودار الوثائق المصرية .

٢ ـ الاهتمام برفـــع المستوى الوظيفى والمهنى للكوادر البشريـــة العاملة فى دار الوثائق ودار الكتب المصرية .

٣ ـ اعداد حملة صحفية قومية للحفاظ على التراث الصحفى وانقاذ ما تبقى من هذا التراث .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ عقد ندوة خاصة بحماية التراث الصحفى بالتعاون مع قسم الصحافة بكليه الاعلام ـ جامعة القاهرة .

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. محمد عفيفى .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر آداب القاهرة .

التوصيات :

١ ـ انشاء جمعية الوثائق المصرية .

٢ ـ المجلس الأعلى للوثائق .

٣ ـ

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : جودت جبره .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدير عام المتحف القبطى سابقا .

عضو المجالس القومية المتخصصة .

دكتوراه فى الآثار القبطية .

التوصـــيات :

١ ـ التأكيد على تحسين الوضع المالى والعـلمى والنفسى بصورة ملحوظة للمتعـاملين مع الوثائق فى مختلف الجهات لامكان المحافظـة على التراث سواء فى دار الوثـائق أو المكتبـات أو المتاحف أو مخازن الآثار وغيرها .

٢ ـ

٣ ـ

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ..

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! •

الاسم : د. زين العابدين شمس الدين نجم •

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ تاريخ حديث •

التوصـــيات :

١ ـ اشراف دار الوثائق على الأرشيفات الحكومية ومنع اعدام أوارق دون الرجوع اليها وعدم ابقاء الوثائق الخاصة بها لمدد طويلة والتأكيد على مسئولية هذه الجهات عما لديها من أوراق •

٢ ـ عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة ادارية أخرى •

٣ ـ أن يكون القانون الجديد لدار الوثائق ملزما لجميع الجهات ويتم تنفيذه بالكامل لأن القـانون السابق به مواد لم تنفذ حتى الآن •

٤ ـ منح دار الوثائق الصلاحيات الكاملة لشراء المذكرات والأوراق الشخصية للشخصيات العـامة مقـابل عائد مجز والالتزام بمطالبهم الخاصة بالاطلاع والنشر •

٥ ـ الاهتمام بالعاملين بدار الوثائق القومية والعمل على تدريبهم سواء بالداخل أم الخارج •

٦ ـ العمل على استقرار القيادات العليا للدار •

مقترحـــات :

١ ـ تشـكيل لجنـة الحفـاظ أو مجلس الوثـائق من عـدد من المتخصصين أو مجلس أعلى للوثائق •

٢ ـ ضرورة استعانة الدار بالمؤرخين فيما يختص بأعمالها الفنية •

٣ ـ تزويد الدار بأجهزة حديثة للاطلاع على الوثائق •

وثائق أخرى منهوبة

حاخامخانة مصر
مكتب الحاخام الأكبر

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية واحتراما وبعد فاني إقدم لعزتكم مع هذا نسخة من كتاب "الى جان جيونو" تأليف جان جوزيبولتش مهداة من المؤلف الى عزتكم اعترافا بما يكنه من عواطف التقدير والاعتبار لشخصكم المحترم .

واذ انتهز هذه الفرصة لتأييد روابط الولاء ارجو ان تتفضلوا بقبول خالص تحياتي وفائق احتراماتي .

مصر في ٢ يونيو سنة ١٩٣٩

الحاخام الاكبر

[signature]



كلية الآداب

يرجى عند الرد ذكر هذا الرقم ٨٨٤

بشأن

العميد / ص.

الموافق ... سنة ١٣٧٠ (٨٧٤ سنة ١٩٥٠)

مرفقات

حضرة صاحب السعادة الأستاذ الدكتور طه حسين بك

يسرني أن أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنه بناء على اقتراح مجلس كلية الآداب [illegible] مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ٢٥/١٠/٢... على تعيين سعادتكم عضوا بمجلس الكلية وإنها لتذكر دائما بالفخر والكلية التي تذكر دائما انتسابكم إليها وتذكر بجهودكم في تدعيمها وإعلاء شأنها لتتقدم إلى سعادتكم بأجمل الشكر على تفضلكم بقبول العضوية فيها وهذا ما تحرص عليه الكلية دائما .

وإني لأنتهز هذه المناسبة السعيدة فأتقدم إلى سعادتكم بأجمل التهنئة على هذه الثقة الغالية .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى عبارات الاحترام والإجلال .

عميد كلية الآداب

القاهرة في ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٥

عزيزي الدكتور طه حسين

تحية واحتراماً . وبعد فقد

تسلمت من مزيد الشكر كتاب "الأدب"

الذي تفضلتم باهدائه الى وانى لشاكر لكم

حسن عواطفكم كما وانى اهنئكم على ادبكم

الوافر واسلوبكم الفريد البديع وعلى ما

تقومون به من مجهود صادقة في سبيل

الأدب العربي . وختاماً أرجو التكرم بتبليغ

احتراماتي الوافرة السيدة الفاضلة قرينتكم .

وتفضلوا بقبول خالص

الاحترام المخلص

W. A. Smart

المنيا في ١٤ ديسمبر ١٩٢٦

حضرة المحترم الدكتور طه حسين

تحية وسلاما. عمنا الفرح وشملنا السرور التام بعودتكم لمنصبكم السامي. وإنا نتضرع إلى الله تعالى أن يرد عنكم كيد الكائدين وأن يحقق ما تصبون إليه من آمال كما نتمنى لحضرتكم مزيد الصحة والعافية

وتحياتنا للسيدة حرمكم ولنجليكم الكريمين

وختاما تفضلوا بقبول تحياتنا القلبية

شقيقتكم أمينة

كتبه

احمد محمد عمر. بمدرسة المنيا الثانوية

ملاذي ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤

يا أبا العلاء،

لا مبروك، حقك يرد اليك كما يرد الى

شباب المدارس حقه عندك!

أود ان أذكرك اني تنبأت بهذا في ايوان أبي

الهول بتاريخ ١٢ يوليو، وكاهن أوزريس يشهد.

قلت يومئذ ان الجامعة المصرية ستستدعيك واليك خلال

شهر نوفمبر، ولم يكن في ذلك الحين من حديث أو

شبه حديث عن الأزمة التي ظهرت في الشهرين الأخيرين

أتعهد ، يا أبا العلاء وقولك معاً ، أتعهد بتصديق إلهام المرأة بعد اليوم

لقد كنت طوال هذه المدة رجلاً ، وعرفت أن تتألم كرجل حقاً

لدي الآن كلمة واحدة أرجو أن تغتفر ما فيها من أنانية : إني سعيدة

« مي »



حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك

رأينا عملاً إثر اطلاعنا على حديثكم الشائق مع الأستاذ كريم ثابت الذي نشرته جريدة المقطم في مساء الاثنين الماضي أن نكتب إليكم معربين عما خالجنا من مزيد الإعجاب والسرور لما أظهرتموه فيه من شديد الارتياح والتحبيذ لفكرة إنشاء كرسي للسودان بجامعة فؤاد الأول تلك الفكرة التي نوهتم في حديثكم بسدادها وضرورة تنفيذها تعزيزاً للعلاقات الثقافية بين القطرين الشقيقين. ونحن لا يسعنا إزاء ما تقدمونه من كبير الفضل لأبناء النيل جميعاً إلا أن نشكركم أجمل الشكر ونثني أطيب الثناء على جهودكم العظيمة التي تبذلونها في هذا السبيل من أجل سعادة هؤلاء الأبناء وتقوية أخوتهم وتوثيق وحدتهم فليس أنتج للقطرين معاً وأعود عليهما بالنفع العميم والخير العظيم من أن تكون الروابط الثقافية بينهما معززة متكاملة.

وتقبلوا مزيد سلامنا مع وافر احترامنا وطيب تمنياتنا [illegible]

٢٠/٢/١٩٤٣

محمد عبد الوهاب

سيدي الأستاذ

تحية واحتراما وبعد

توجهت إلى الجامعة لأشهد لقاءكم ولكني

أسف لعدم وجودكم وقد وصلني أمس

خطاب من الدكتور براده الذي اتفقت معه

على احياء حفلة ماذا [illegible]

وما كنت أدري أنه أيضا تكلم معه بشأنه

ثم جعل تلك الحفلة إلى الأستاذ [illegible]

تكلم معي بالتلفون وأن أرسل اليكم خطابي

هذا لتتفضلوا بقبول اعتذاري مركزي من تقديم

اسف عن حرماني شخصيا من تلك الحفلة

النادرة

وتفضلوا بقبول فائق تحياتي

محمد عبد الوهاب



حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد وصلتنا أنباء دعوتكم لنا
لحضور حفلة افتتاح العام الدراسي بجامعة فاروق الأول التي ستقام
في يوم السبت الموافق أول القعدة سنة ١٣٦١ أو (١٠ نوفمبر ١٩٤٢) والتي
ستهدى فيها درجة الدكتوراه الفخرية في الطب لحضرة صاحب المعالي الدكتور
علي إبراهيم باشا مدير جامعة فؤاد الأول وعبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة
العمومية وتوزع فيها شهادات الدرجات العلمية على خريجي الجامعة هذا
العام. وإننا نشكر لحضرتكم أجزل الشكر لهذه الدعوة الكريمة التي لنا
ونود من صميم قلبنا أن نلبيها غير مقصرين ولكن ظروفنا الصحية لا تمكننا
من ذلك مع الأسف الشديد ونحن نعتبر أنفسنا مع تخلفنا عن الحفلة
حاضرين فيها مع حضرات المحتفلين بأرواحنا مرهفين بقلوبنا.
وننتهز هذه الفرصة الطيبة فنهدي إليكم عظيم شكرنا على زيارتكم لنا
متمنين لكم دوام الصحة والرفاهية

وأقبلوا مزيد سلامنا ٢٨ أكتوبر ١٩٤٢

دار المندوب السامي
مكتب السكرتير الشرقي

القاهرة في ٦ ابريل سنة ١٩٣٥

خاص

عزيزي الدكتور طه حسين

تحية واحتراماً. وبعد فقد

تسلمت مع مزيد الشكر كتاب "الأديب"
الذي تفضلتم باهدائه الي واني لشاكر لكم
حسن عواطفكم كما واني أهنئكم على ادبكم
الوافر واسلوبكم الفريد البديع وعلى ما
تقومون به من جهود صادقة في سبيل
الأدب العربي .. وختاماً أرجو التكرم بتبليغ
احتراماتي الوافرة للسيدة الفاضلة قرينتكم

وتفضلوا بقبول خالص
الاحترام المخلص

W. A. Smart

جريدة السياسة

٤ شارع ... نمرة ٦ ...
تليفون رقم ٥٣١٤١
صندوق بوستة ٣٩٠

في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤

حضرة الأستاذ العالم الجليل

[illegible]

[illegible]

التشريع ونحن وضعنا ذلك فى التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة

THE A. METZGER HOTELS

Hôtel Casino San Stefano

RAMLEH
NEAR ALEXANDRIA

San Stefano 19

Telegr. Address: [illegible]

HOTELS
UNDER THE MANAGEMENT OF
THE A. METZGER HOTELS
HOTEL CECIL, ALEXANDRIA
LIDO HOTEL, MERSA MATRUH,
[illegible]

في [illegible]

صديقي المفضال الدكتور طه

تحية ومودة – وبعد فإنني أشكرك من صميم قلبي

على ما بذلت بالسعي في تنشيط النهضة [illegible] والجمعية [illegible].

وأرجوك أن تعتبر هذه المبادرة إلى التهنئة بمثابة

اعتذار عن التأخر المعيب في الرد على خطابك الرقيق الذي أرسلته

لي من أوروبا!.. ولكن شهد الله يا طه أني لم أبلغ [illegible] في نفسي،

في التقصير في [illegible] إلى الغاية.. ولعلك تقبل مني هذا

العذر وهو العذر الصحيح. وإذا شئت أن تعفو [illegible]

بما وهبت من عقل [illegible] أن ذلك فضل منك أضيفه إلى

أفضالك ..

بنك مصر
شركة مساهمة مصرية
مركزها القاهرة

القاهرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

بعد التحية ،

نشكر عزتكم على هديتكم القيمة " على هامش السيرة – جزء ثان " ونتمنى لكم دوام التوفيق فى خدمة اللغة والأدب وكل عام وعزتكم بخير ؛

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ""

حرب

للمؤلف

— الاتجاه القومي في الرواية : الطبعة الاولى (سلسلة عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٤ .

الطبعة الثانية : الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ ،

(حصل على جائزة الدولة التشجيعية في النقد الأدبي ١٩٩٧)

— احمد بهاء الدين — سيرة قومية : دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٦ (حصل على جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦) بمعرض القاهرة الدولي للكتاب .

— مؤرخو الجزيرة العربية : دار الموقف العربي ، القاهرة ١٩٨٠ .

— المؤثرات الفكرية في الثورة العرابية : هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٢ .

— شهر زاد في الفكر العربي الحديث : الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٥ .

الطبعة الثانية : دار شرقيات ، القاهرة ١٩٩٥ .

— الحصار : مسرح شعري ، هيئة الكتاب ١٩٨٤ .

— الخروج من المدينة : مسرح شعري ، الثقافة الجماهيرية ١٩٩٥

— اللاعب : مسرح شعري ، هيئة الكتاب ١٩٩٦ .

— الوداع : ترجمة آخر أشعار أراجون : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .

— الشرقاوى متمردا : دار التعاون القاهرة ١٩٨٧ .

— اعترافات عبد الرحمن الشرقاوى : المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ .

— طه حسين والسياسة : دار المستقبل العربى ، « ج ١ » القاهرة ١٩٧٦ .

— تحولات طه حسين : هيئة الكتاب « ج ٢ » القاهرة ١٩٩٠ .

— طه حسين وثورة يوليو : « ج ٣ » القاهرة ١٩٨٩ .

— المفكر والأمير « العلاقة بين طه حسين والسلطة ١٩/١٩٧٣ » : هيئة الكتاب ، ١٩٩٧ .

— المسرح المصرى فى السبعينات « ج ١ » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .

— المسرح المصرى فى الثمانينات « ج ٢ » الطبعة الأولى : دار الوفاء ، القاهرة ١٩٨٤ .

الطبعة الثانية : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

— المسرح المصرى فى التسعينيات . ت . ط .

— البنية الشعرية لفاروق شوشة : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .

— المثقفون وعبد الناصر : القاهرة ١٩٩٢ .

الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح .

ـ الطبعة الثانية ، دار غريب ، القاهرة ١٩٩٩ .

— زكى نجيب محمود « سلسلة نقاد الأدب » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .

— الخروج من التاريخ « دراسة فى مدن الملح » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٣ ·

— نجيب محفوظ ـ الثورة والتصوف : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ ·

— نقد الذات فى الرواية الفلسطينية : دار سيناء ، القاهرة ١٩٩٤ ·

— الجبرتى والغرب « دراسة حضارية مقارنة » (١) : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ ·

— مثقفون وجواسيس ـ دراسة فى أزمة الخليج : دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٧ ·

— الجات والتبعية الثقافية : مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ط١ : مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع) ، ط٢ القاهرة ١٩٩٩ ·

— عمالقة وعواصف ، دار الجهاد ، القاهرة ١٩٩٨ ·

— حقيقة الغرب (مازق الحملة الفرنسية) (٢) ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٩ .

— قضايا الرواية العربية ، الدار المصرية ــ اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٩ .

— تيارات الفكر المصرى الحديث ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩ .

— أقنعة الغرب (٣) ، ت . ط .

— نقاد الرواية فى القرن العشرين فى مصر . ت . ط .

— الدور الأمريكى فى اغتيال حسن البنا ، ت . ط .

— فساد الجامعة المصرية ، ت . ط .

● **القسم الثالث :**



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٨٥٣/١٩٩٩
ISBN — 977 — 01 — 6464 — X

الوثائق المنهوبة، أقصد، الذاكرة المثقوبة ..

هى موضوع هذا الكتاب وهو موضوع تبدأ فصوله وتنتهى إلا على شكل مأساة درامية دامية.

والا فمن يقول لنا أو يجيب عن أسئلة لا نجد اجابة عنها: من وراء ضياع وثائق مجلس قيادة الثورة - ثورة ١٩٥٢ -؟ وأين الآلاف من وثائق «الجنيزة» المصرية؟ ولماذا عصف الزمن وسوء القصد والطوية بوثائق المجلس البلدى - المحلى بالاسكندرية؟ وماذا بقى حين أغرق طفح المجارى بوثائق مكتبة عين شمس وكتبها الثمينة؟ ثم كيف وصلت وثائق عصر المماليك، وثائق المحاكم الشرعية المصرية إلى جامعة بن جوريون فى إسرائيل؟ ثم ما هو مصير وثائق طه حسين وأوراقه الثمينة/ وثائقنا وأوراقنا التى نهبت علنا وأعلن عن إحراقها علنا فى الصحف المصرية؟ وهل يعقل أن يترك بطرس غالى أوراق مصر ووثائقها السياسية فى جامعة بريطانية، وهو ما كتبه بخط يده؛ فضلا عن قرابة مليون وثيقة للأستاذ حسنين هيكل تركها بيده خارج الوطن باعتراف الأستاذ أيضاً؟ لقد حاول المؤلف رصد وقائع نهب وثائق العرب فى الألفية الثانية، ومن أجل ذلك كتب لأكثر من عام، ونظم أكثر من ندوة، ودخل فى متاهات مظلمة لاسترداد ما بقى من وثائقنا ..

لقد تحولت ذاكرتنا - فى غياب الوثيقة - الى ذاكرة مثقوبة ..

** وهل يعيش العرب بذاكرة مثقوبة ..؟!!

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب